

الأشراكية والدولة

أو

دور العنف في التاريخ

تأليف

رايكوفيشن بوبوفتش
باسيتش تشوليتش

ترتيب وتقديم
ميرج طرابيبي



دار الطليعة - بيروت



الأشتر كيتو الدولة
أو
دور العنف في التاريخ

الطبعة الأولى
شباط (فبراير) ١٩٦٥

الأشياء الكثرة والدولة

أو

دور العنف في التاريخ

By: SA9BB55

تأليف

رايكوفيشين بوبوفتشين
باسيتش بشوليتش

تعمير وتقدم

جورج طرابيشي

منشورات دار الطليعة - بيروت

الاشتراكية والدولة

« إن المجتمع الذي سيميد تنظيم الانتاج على اساس المشاركة الحرة والمتساوية بين المنتجين ، سيرمي بكل آلة الدولة الى المكان الذي سيكون اليها مأ لها : الى متحف الآثار القديمة ، الى جانب الغزل والفأس البرونزية » .

« فريدريك أنجلز »

عاش الفكر اليساري العربي ، خلال تطوره في العقدين الأخيرين ، على الكثير من الأساطير . ولقد كانت حاجته الى هذه الاساطير متناسبة مع قدرته الجينية على فهم الحاجة التاريخية للتطور الموضوعي . لكن بقدر ما كان التطور التاريخي الموضوعي يفرض نفسه على العلم الاجتماعي بقوة أكبر ، وبقدر ما كان الفكر اليساري العربي يعانق أكثر فأكثر حركة الواقع الاجتماعي ويقترّب أكثر فأكثر من حدود العلم الاجتماعي ، كان لا بد ان ينفذ عن كاهله واحدة فواحدة كل الأساطير المتراكمة التي لم يعد لها من عمل إلا ان تمرّ قل تقدمه .

لقد عاش الفكر اليساري العربي أكثر من عشرين عاماً على اسطورة الاشتراكية القومية . وصحيح ان الاشتراكية القومية ليست بالأصل اسطورة . لكن الفكر اليساري العربي ، نظراً الى حدائته والى نقص الادوات المتوفرة بين يديه والى التحدي الذي كان يوجهه اليه التحريف الستاليني ، ونظراً لعدم إفصاح حركة الواقع الاجتماعي عن نفسها بقوة آسرة ، اقول إن الفكر اليساري العربي وقع في تناقضات عميقة دفعته حتى الى تحويل الحقيقة الى أسطورة . وكانت

هذه الاسطورة هي « الاشتراكية العربية » النابعة من فكرة الاشتراكية القومية بشكل عام .

ولقد بحث الفكر اليساري العربي عن مصدر ممول ومغذٍ لفكرة الاشتراكية القومية ، فلم يجد إلا تجربة واحدة هي التجربة اليوغوسلافية . لقد تغنى الفكر اليساري العربي طويلاً بالتجربة اليوغوسلافية على اعتبار انها تجربة قومية . ولقد كان هذا موقفاً سليماً بلا ريب . لكن الفكر اليساري العربي الذي كان يتغذى بشكل أساسي من الأساطير ، لم يستطع مع الأسف ان يتجاوز موقفه العاطفي الانفعالي ، موقف التغني الرومانطيقي ، وهلل أكثر من خمسة عشر عاماً للتجربة اليوغوسلافية ، دون أن يقوم بأي محاولة لتحليل الصفة القومية في التجربة اليوغوسلافية .

كان يكفي ان تملن التجربة اليوغوسلافية ، تمردها على الاحتكار الستاليني ، وكان يكفي ان تؤكد انها لا تنطلق إلا من الواقع اليوغوسلافي وحاجاته ، حتى يرى فيها الفكر اليساري العربي تجربة اشتراكية قومية رائدة يغني نجاحها حتى عن التحليل والتفسير . ولو ان سائلاً ما حاول ان يستنتق الفكر اليساري العربي عن ماهية هذه التجربة التي يهلل لها ، وعن المحتوى «القومي» للاشتراكية التي تبنيها ، أو حتى عن « الشكل » القومي لهذه الاشتراكية ، فإن الفكر اليساري العربي سيقف عاجزاً عن أي جواب مهما كان بدائياً . ومن هذا العجز على وجه التحديد تحولت الحقيقة إلى اسطورة ، وفرضت فكرة الاشتراكية القومية نفسها على انها مسلة لا تحتاج إلى نقاش ، وبدئية مقدسة ستفقد طهارتها لو مسها قلم التحليل والتفسير .

تري ، هل هناك من حاجة إلى القول إن الفكر اليساري العربي ، في موقف اللاتاريخي هذا وفي تكاسله الزمن ، إنما كان يحرص قبل كل شيء على حجب فراغه عن الأنظار ؟

إن الاشتراكية القومية ليست أسطورة . انها واقع حي متحرك لا يتمرد ، شأنه شأن كل واقع ، على التحليل والتفسير . لكنها تنقلب إلى أسطورة بقدر

ما تحاول ان تتعالى عن المعرفة ، وان تنزل نفسها منزلة الحقيقة القبلية المقدسة .
اننا لا نشك في أن التجربة اليوغوسلافية قد تمردت على الاحتكار الستاليني .
ولا نشك أيضاً في انها انطلقت من الواقع اليوغوسلافي . لكن مثل هذا اليقين لم
يعد يسمن او يغني من جوع . ان التجربة اليوغوسلافية بحاجة الى أن تتعمرى من
المظاهر الاسطورية التي ألبسها إياها الفكر اليساري العربي ، كسما تنبثق على
حقيقتها من جديد كتجربة تاريخية ، خاضعة لشروط المكان والزمان ، وقابلة
للتفسير والتحليل .

فما التجربة اليوغوسلافية إذن ، وما الشيء الجديد الذي اتت به على صعيد
النظر والعمل معاً ؟

إن أهم مميزات التجربة اليوغوسلافية هي ، في اعتقادنا ، تطويرها للنظرية
الماركسية الكلاسيكية عن الدولة . بل إن التجربة اليوغوسلافية تؤكد انها
اكثر التجارب الاشتراكية المعاصرة تمسكاً بالنظرية الماركسية عن الدولة .
والواقع إن نظرية الدولة تحتل مكانة بالغة الأهمية في التطبيق الاشتراكي المعاصر .
فلقد تعرضت نظرية الدولة الى تحريف كبير على يد البيروقراطية ، سواء أفي
البلدان التي سارت نحو رأسمالية الدولة أم في البلدان الاشتراكية التي أصبحت
الملكية فيها ملكية الدولة الاشتراكية . وإذا أردنا أن نضع يدينا على مظاهر
هذا التحريف ، فلا بد ان نعود الى النظرية الماركسية الكلاسيكية عن الدولة .

يقول فريدريك إنجلز في كتابه المشهور « أصل الأسرة والملكية الخاصة
والدولة » : « إن الدولة هي من نتاج المجتمع في مرحلة معينة من تطوره . انها
اعتراف بأن هذا المجتمع قد بات يتخبط في تناقض عويص مع نفسه ، وبأنه قد
انشق الى تناحرات لا يمكن التوفيق بينها ويمجز عن التخلص منها . لكن كي
لا تلتهم هذه التناحرات ، وهذه الطبقات التي لها مصالح اقتصادية متناقضة ،
بعضها البعض وكي لا تلتهم المجتمع من خلال صراع عقيم ، تصبح هناك ضرورة
لقوة تقف ظاهرياً فوق المجتمع ، وتخفف من حدة النزاع وتبقيه في حدود
النظام . وهذه القوة المنبثقة من المجتمع ، لكن الواقفة فوقه ، والمتباعدة عنه

اكثر فاكثراً ، هي الدولة .

ويقول إنجلز أيضاً :

« على هذا ، فإن الدولة لم تكن موجودة في كل الأزمنة . فلقد وجدت مجتمعات استغنت عنها ، ولم تكن لها أي فكرة عن الدولة وسلطة الدولة . وعند مرحلة معينة من التطور الاقتصادي ، تقتضي بالضرورة انقسام المجتمع الى طبقات ، تصبح الدولة ضرورة نتيجة لهذا الانقسام . ونحن نقرب اليوم بخطى كبيرة من درجة في تطور الانتاج لم يكف فيه وجود هذه الطبقات عن أن يكون ضرورة فحسب ، بل أصبح أيضاً عقبة مباشرة أمام الانتاج . ان الطبقات ستختفي بنفس الحتمية التي ظهرت بها . ومع اختفاء الطبقات ، ستختفي الدولة حتماً . ان المجتمع الذي سيعيد تنظيم الانتاج على أساس المشاركة الحرة والمتساوية بين المنتجين ، سيرمي بكل آلة الدولة الى المكان الذي سيكون اليه مألاً : الى متحف الآثار القديمة ، الى جانب المغزل والفأس البرونزية . »

وفي « ضد دهرينغ » يحدد إنجلز موقف الثورة البروليتارية من الدولة ، فيقول :

« إن البروليتاريا تستولي على سلطة الدولة وتحول وسائل الإنتاج في البداية الى ملكية الدولة . لكنها بهذا العمل بالذات تلغي نفسها بنفسها كبروليتاريا ، وتلغي كل الفروق الطبقيّة وكل التناحرات الطبقيّة ، وتلغي بالتالي الدولة كدولة . إن المجتمع ، كما كان وما زال حتى الآن ، المجتمع الذي يتحرك عبر التناحرات الطبقيّة ، كان بحاجة الى الدولة ، أي الى تنظيم الطبقة المستغلّة في كل عصر ، بهدف الحفاظ على شروط انتاجه الخارجية ، بهدف الإبقاء بالقوة على الطبقة المستغلّة في شروط الاضطهاد التي يتطلّبها نمط الانتاج القائم (العبودية ، الرق ، العمل المأجور) . لقد كانت الدولة الممثل الرسمي للمجتمع بكامله وتركيبه في جسد منظور ، لكنها لم تكن كذلك إلا بقدر ما كانت دولة الطبقة التي تمثل هي نفسها ، في عصر محدد ، المجتمع بكامله : دولة المواطنين ممالك العبيد في العصور القديمة ، دولة النبالة الاقطاعية في العصر الوسيط ، دولة البورجوازية

في أيامنا . لكن الدولة عندما تصبح في النهاية الممثل الحقيقي للمجتمع بكامله ، فإنها تجمل نفسها بنفسها زائدة عن الحاجة . وعندما لا تعود هناك طبقة اجتماعية تتطلب الإبقاء على الاضطهاد ، وعندما تُلغى السيطرة الطبقية والصراع من أجل الوجود الفردي ، وهو صراع يقوم على فوزى الإنتاج السابقة ، وتُلغى في الوقت نفسه الاصطدامات والتطرفات الناجمة عن هذا الصراع ، لا يعود ثمة شيء يقيم ، وتتلاشى ضرورة وجود قوة خاصة للقمع ، أي الدولة . والفعل الأول الذي تؤكد به الدولة نفسها فعلياً على أنها ممثل المجتمع بكامله – اعني الاستيلاء على وسائل الانتاج باسم المجتمع – هو في الوقت نفسه الفعل الأخير الذي تقوم به الدولة كدولة . ويصبح تدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية غير ضروري في مجال إثر مجال ، ويضمحل فيما بعد من نفسه . وعمل حكم الاشخاص محل ادارة الاشياء وتوجيه عملية الانتاج . والدولة بهذه الصورة لا « تلغى » ، بل « تتلاشى » .

ولا حاجة بنا الى القول إن هذا التصور الماركسي عن الدولة قد تعرض ، في اواخر القرن التاسع عشر ، الى تحريف خطير على أيدي الفوضويين والاشتراكيين – الديمقراطيين الانتهازيين على حد سواء . ولقد رد ماركس وانجلز في مناسبات عديدة على هذا التحريف . فقد كان الفوضويون من جهة اولى يدعون الى تدمير كل انواع الدولة ، دونما تمييز لطبيعتها الطبقية ، ودونما تفريق بين إلغاء الدولة البورجوازية وتلاشي الدولة البروليتارية . كما كانت الاشتراكيون – الديمقراطيون الانتهازيون يرفضون ، من وجهة نظر اخلاقية محضة ، كل نظرية عن العنف ، دونما تمييز بين العنف الثوري والعنف الرجعي . ولقد بلغ هذا التحريف مداه عشية ثورة ١٩١٧ الروسية ، وهذا مما دفع لينين الى كتابة مؤلفه الشهير عن « الدولة والثورة » الذي اكد فيه من جديد النظرية الماركسية عن الدولة ، ودحض مظاهر التحريف الجديدة بهذا الخصوص . وفي فصل « تلاشي الدولة والثورة العنيفة » ، ركز لينين تحليله على نقاط خمس تبدو لنا جوهرية في هذا الموضوع .

إن لينين يميز أولاً ، مستشهداً بالإنجلز ، بين تلاشي الدولة وإلغائها . إنه يلاحظ أن الدولة التي يجب أن تُلغى إلفاء هي دولة البورجوازية عن طريق الثورة البروليتارية ، أما التلاشي فهو خاصية الدولة البروليتارية ، أو « نصف الدولة » بعد الثورة الاشتراكية . وهو يؤكد ثانياً على تعريف إنجلز للدولة بأنها « قوة خاصة للقمع » . وهذا معناه أنه يجب أن تتحول هذه « القوة الخاصة بالقمع » من قوة قمع بيد البورجوازية موجهة ضد البروليتاريا ، الى قوة قمع بيد البروليتاريا موجهة ضد البورجوازية (دكتاتورية البروليتاريا) . وهذا التحول لا يمكن أن يتم عن طريق التلاشي ، بل عن طريق الثورة . ويتطرق لينين ثالثاً الى مشكلة الديمقراطية ، فيؤكد أن تلاشي الدولة لا يمكن أن يبدأ إلا بعد « استيلاء الدولة على وسائل الانتاج باسم المجتمع » ، أي إلا بعد الثورة الاشتراكية . وإذا كان تعريف الديمقراطية بأنها اكمل شكل سياسي للدولة ، فهذا معناه أن تلاشي الدولة هو حتماً تلاشي الديمقراطية . وقد يبدو هذا التفكير مشيراً للاستغراب ، لكن من سيستغربه سيكون جاهلاً حتماً بأن الديمقراطية هي أيضاً دولة . إن الثورة البروليتارية هي وحدها التي تستطيع إلفاء الدولة البورجوازية . أما الدولة بشكل عام ، أي اكمل شكل من اشكال الديمقراطية ، فلا يمكن إلا أن تتلاشى تلاشياً . ويلاحظ لينين رابعاً أن تفسير إنجلز للدولة إنما هو موجه في آن واحد ضد الانتهازيين وضد الفوضيين ، وإن كان معظم الناس يعتقدون أنه كان موجهاً ضد الفوضيين وحدهم . فلقد كان الاشتراكيون – الديمقراطيون الانتهازيون يطالبون في عام ١٨٧٠ ، في براجم ، بدولة شعبية حرة . ولقد كان هذا المطلب انتهازياً ، لأنه كان يصور للجماهير بأن الديمقراطية البورجوازية يمكن اصلاحها عن طريق اقامة « دولة ديمقراطية » شعبية ، ولأنه كان عاجزاً عن تفهم النقد الاشتراكي لكل دولة بشكل عام . فصحيح أن الجمهورية الديمقراطية هي افضل اشكال الدولة بالنسبة الى البروليتاريا في ظل النظام الرأسمالي ، لكن ما كان يتناساه الاشتراكيون – الديمقراطيون هو أن العبودية المأجورة هي قسمة الشعب حتى

في ظل اكثر انواع الجمهوريات البورجوازية ديموقراطية ، وان كل دولة هي « قوة قمع خاصة » موجهة ضد الطبقة المضطهدة ، وان لا وجود بالتالي لدولة حرة او شعبية . واخيراً يشير لينين الى اهمية الثورة العنيفة في إلغاء الدولة البورجوازية ، ويفضح تحريف الاشتراكيين - الديموقراطيين الذين ترعهم كلمة العنف . فبدون ثورة عنيفة يستحيل إحلال الدولة البروليتارية محل الدولة البورجوازية .

ومع تطور الظروف التاريخية في العقود الخمسة الاخيرة ، ظهرت اشكال جديدة من تحريف النظرية الماركسية عن الدولة . فلقد تطور جهاز الدولة البيروقراطي والعسكري تطوراً عظيماً مع تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية ، واخذت الدولة تميل نحو الاستقلال بنفسها عن سائر طبقات المجتمع . وبذلك تعقدت مشكلة العنف ودوره ، لأنه اصبح إن كثيراً او قليلاً عنفاً مستقلاً نسبياً . ومع بروز هذا المظهر الاستقلالي لجهاز العنف ، اي الدولة ، وقف النظريون البورجوازيون ليعلموا ان الماركسية اصبحت بالية وان مفهومها عن الدولة الطبقية لا ينطبق على جهاز العنف في ظل رأسمالية الدولة الذي تحول الى جهاز مستقل .

وبالمقابل ، فإن الاصلاحيين من الاشتراكيين - الديموقراطيين المدعومين بتبرجز البروليتاريا الغربية ، انكروا الدور التقدمي للعنف ، وأدانوه بكل اشكاله ، ورفضوا كل انتقال الى الاشتراكية غير الانتقال السلمي ، وقبلوا بمؤسسة اساسية من مؤسسات الديموقراطية البورجوازية واعني بها البرلمانية ، وأقاموا التعارض بين البرلمانية وبين الثورة العنيفة ، ورأوا الى حد ما الاشتراكية في رأسمالية الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية .

وفي الوقت نفسه كانت ظروف بناء الاشتراكية في بلد واحد وحيد ، قد أفسحت المجال امام ظهور التحريف الستاليني في الاتحاد السوفياتي ، وهذا التحريف الذي استعاض عن موضوعة تلاشي الدولة البروليتارية بموضوعة تدعيم وتقوية جهاز الدولة الاشتراكية في مرحلة الانتقال . ولقد كان المبرر النظري لهذا التدعيم

لجهاز الدولة الاشتراكية هو الموضوعة الستالينية القائلة إن الصراع الطبقي يشتد ويحتدم أثناء مرحلة بناء الاشتراكية ، وانه لا بد بالتالي من ان يقوى جهاز العنف ويشد ليكون قادراً على فرض دكتاتورية البروليتاريا على الطبقة البورجوازية المنهارة التي تزداد شراسة ، حسب التصور الستاليني ، كلما سارت في طريق التصفية . اما المبرر العملي لهذا الاتجاه نحو مذهب تسلط الدولة فيمكن في ظهور « طبقة » بيروقراطية سوفياتية متعاظمة باستمرار تقوم بدور الوسيط المخطط بين العمال وتسيير الانتاج وتطويره .

وكما ان النظرين اليمينين والاشتراكيين - الديموقراطيين الانتهازين استغلوا ظهور البيروقراطية السوفياتية وتقوية جهاز الدولة السوفياتية ، ليظهروا الماركسية بمظهر النظرية البالية والحاططة وبخاصة فيما يتعلق بتصورها عن تلاشي الدولة البروليتارية ، كذلك فإن النظرين الستالينيين وقفوا عاجزين عن تفسير الظواهر الاجتماعية الجديدة الطارئة على النظام الرأسمالي ، وبخاصة ظواهر رأسمالية الدولة ، وحرفوا بالتالي الماركسية بتجسيم اياها وبإصرارهم على استخدام الادوات القديمة الكلاسيكية في تفسير هذه الظواهر الجديدة . وهكذا كانت البيروقراطيتان السوفياتية والغربية السبب الاول في تحريف الماركسية وفي عجز العلم الاجتماعي الماركسي عن متابعة كل مظاهر التطور ومعانقتها . وانما ضد هذا التحريف قامت التجربة اليوغوسلافية ، او هذا على الاقل ما تدعيه . ان المشكلة الاساسية التي استأثرت باهتمام مفكري التجربة اليوغوسلافية هي مشكلة العنف ودوره . واذا كانت التجربة اليوغوسلافية تعتبر تمرداً على الاحتكار الستاليني ، فهي بالدرجة الاولى تمرد على التصور الستاليني لدور العنف . ففي حين كانت النظرية الستالينية تقول بتدعيم جهاز الدولة الاشتراكية ، وقفت النظرية اليوغوسلافية لتؤكد من جديد النظرية الماركسية الكلاسيكية عن تلاشي الدولة البروليتارية . وصحيح ان النظرية الماركسية لم تحدد مدة معينة لتلاشي الدولة البروليتارية ، لكن الماركسيين الكلاسيكيين كانوا يؤكدون ان هذا التلاشي يجب ان يبدأ فور انتصار الثورة الاشتراكية وإلغاء الدولة

إن ماركس على سبيل المثال يؤكد ان مهمة الثورة تجاه الدولة ليست هي نقل آلة الدولة البيروقراطية والعسكرية من أيدي طبقة معينة الى أيدي طبقة أخرى بل « تحطيم » هذه الآلة . ان تحطيم هذه الآلة هو « الشرط المسبق لكل ثورة شعبية حقاً » . ولقد أكد ماركس أن أهم ما حققته ثورة كومونة باريس هو مرسومها الأول الذي « ألغى الجيش الدائم واستعاض عنه بالشعب المسلح » . كما قال أيضاً : « إن الكومونة قد حولت شعار كل الثورات البورجوازية ، شعار الحكومة القليلة الكلفة إلى حقيقة واقعة » ، وذلك عندما ألغت أهم فصلين في النفقات : الجيش والبيروقراطية . وتعرض الى مشكلة وحدة الأمة فقال : « ان وحدة الأمة يجب ألا تحطم » بل ان تنظم على العكس عن طريق تكوين الكومونات . إن عليها ان تصبح حقيقة واقعة بفضل تدمير سلطة الدولة التي كانت تزعم انها التجسيد المادي لهذه الوحدة لكن التي كانت تريد ان تظل مستقلة عن الأمة – مع انها لم تكن إلا استقالة طفيلية لها – ومتفوقة عليها... وفي نفس الوقت الذي يجب ان تبتز فيه منظمات القمع الخالصة التابعة للسلطة الحكومية القديمة ، يجب أن تجرد هذه السلطة ، التي تزعم انها تقف فوق المجتمع ، من وظائفها النظامية لتنتقل الى خدام المجتمع المسؤولين » . وقال أيضاً : « إن وجود الكومونة بالذات يقتضي – وهذا شيء بديهي – الحكم المحلي الذاتي لكن ليس باعتباره ثقلاً مقابلاً لثقل سلطة الدولة التي تصبح غير لازمة » . ويميز ماركس الثورة البروليتارية عن كل الثورات السابقة لها ، فيقول : « إن كل هذه الثورات لم تفعل سوى انها أكملت هذه الآلة (آلة الدولة) بدلاً من ان تحطمتها » .

ويصف إنجاز الدولة بأنها شر ويقول : « أقل ما يمكن ان يقال عن الدولة هو انها شر ترثه البروليتاريا المنتصرة في نضالها من أجل السيطرة الطبقية » ويتوجب عليها ، كما فعلت الكومونة ، ان تلغي فوراً ، وبأسرع ما يمكن ، جوانبه السيئة إلى أن يأتي يوم يستطيع فيه جيل من البشر الاحرار ، ناشئ في

مجتمع جديد ، ان يتحرر من كل الخليط الذي هو الدولة ، .
وفي رسالته الى بيبيل ، ينتقد انجاز برنامج النوتا ، ويطالب باستعمال كلمة
المجتمع أو الكومونة بدلاً من الدولة في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى
الاشتراكية . وينبه انجاز أيضاً في مقدمته لكتاب « الحرب الاهلية في فرنسا »
بأن على البروليتاريا المنتصرة ان تحذر من اتجاه الدولة نحو الاستقلال بنفسها
ويقول انه « لتجنب تحول الدولة هذا وتحول منظمتها من خدم للمجتمع الى
سادة على المجتمع ، استخدمت الكومونة وسيلتين لا يتطرق اليهما الخطأ . فهي
قد ملأت أولاً جميع المناصب في الادارة والقضاء والتعليم عن طريق الانتخاب
بالاقتراع العام مع حق الناخبين في حجب ثقتهم عن المنتخبين في كل لحظة .
وهي ثانياً لم تعوض على الموظفين سواء الكبار منهم ام الصغار إلا براتب يعادل
الاجر الذي يأخذه سائر العمال » .

واخيراً فإن انجاز يسخر من المفكرين « السلميين » ومن الاشتراكيين -
الديموقراطيين الذين لا يسمعون لأنفسهم بقبول دور العنف ولا حتى بالتفكير
به . ان النظرية الماركسية عن تلاشي الدولة تحدد لهذا التلاشي فترة انتقالية
لا تنتهي إلا بزوال الوجود الطبقي نهائياً وابتغاء الحاجة الى أي قوة طفيلية
لتنظيم المجتمع والانتاج . لكن هذا لا يعني اطلاقاً ان الماركسية تهمل دور
العنف . فالعنف ضروري أولاً لاستيلاء القوى الاشتراكية على سلطة الدولة ،
والثورة هي بحد ذاتها أعلى اشكال العنف ، وهو ضروري ثانياً لإنجاز فترة
الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بنجاح . لكن دور العنف في مرحلة
الانتقال يتعدل . فهو بدلاً من ان يتجه نحو الاستقلال بنفسه كما في النظام
الرأسمالي ، يتجه إلى إلغاء نفسه وتسليم وظائفه الى المجتمع في الوقت نفسه الذي
يقوم فيه بدوره كقوة قمع خاصة في يد البروليتاريا موجهة ضدياً بالبورجوازية .
وبهذا الصدد يقول انجاز ساخراً من دهرينغ والاشتراكيين « السلميين » : « أما
ان العنف (علاوة على الشر الذي يسببه) ما يزال له دور آخر يلعبه في التاريخ ،
دور ثوري ، وأما ان يكون حسب تعبير ماركس القابلة التي تولد كل مجتمع

قديم حامل بمجتمع جديد ، والأداة التي تحتل الحركة الاجتماعية بواسطتها مكانها وتحطم الاشكال السياسية الميتة والمتجمدة : فإن السير دهرينغ لا ينسب بأي كلمة عن هذا كله . انه لا يقبل إلا بالتهنيدات والأناث بإمكانية ان يكون العنف ضرورياً لهدم الاقتصاد القائم على العنف ... وأسفاه ! ذلك ان كل استعمال للعنف ، كما يقول ، يفسد اخلاق كل من يستعمله .

ولقد عاد لينين في مؤلفه « الدولة والثورة » الى التأكيد بأن الدولة البروليتارية هي دولة تسير في طريق التلاشي من لحظة قيامها . يقول : « حسب ماركس ، فإن البروليتاريا ليست بحاجة الى الدولة في طريق التلاشي ، أي مكونة بشكل تبدأ معه فوراً بالتلاشي ولا تستطيع إلا ان تتلاشى » . وأيضاً : « إن علينا من الآن ، وبين اليوم والغد ، ان نبدأ باستبدال التسلسل النوعي لموظفي الدولة بوظائف بسيطة ، ووظائف « مراقبين ومحاسبين » ... اننا سنقلص موظفي الدولة الى دور وسطاء منفذين لتعليماتنا ، دور « المراقبين والمحاسبين ، المتحملين للمسؤولية ، والقابلين للتبديل ، والمعوّض عليهم بتواضع » . وايضاً : « تكون الدولة في النظام الرأسمالي دولة بالمعنى الصحيح ، آلة خاصة لقمع طبقة ما من قبل طبقة أخرى ، بل قمع الغالبية من قبل الأقلية ... وفيما بعد ، في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية ، يظل العنف ضرورياً ، لكنه قمع أقلية المستغلين من قبل غالبية المستغلين . ويكون الجهاز الخاص ، آلة القمع الخاصة ، « الدولة » ، ما تزال ضرورية ، لكنها دولة انتقالية ، لا دولة بالمعنى الدقيق ، ذلك ان قمع أقلية المستغلين من قبل غالبية العبيد المأجورين بالامس شيء سهل جداً وبسيط جداً وطبيعي جداً نسبياً بحيث سيكلف من الدم اقل بكثير مما كلفه قمع ثورات العبيد والأرقاء والعمال المأجورين ... انه متناسب مع شمول الديمقراطية لغالبية السكان الكبرى بحيث ان ضرورة آلة خاصة للقمع تبدأ بالاضمحلال . ان المستغلين عاجزون بالطبع عن قمع الشعب بدون آلة معقدة للغاية ، مخصصة لتحقيق هذه المهمة ، في حين أن الشعب يستطيع أن يقمع المستغلين بـ « آلة » بسيطة للغاية ، بل بدون « آلة » تقريباً ، بدون جهاز

خاص ، عن مجرد طريق تنظيم الجماهير المسلحة ، .

وإذا كانت ظروف بناء الاشتراكية في بلد واحد ، محاصر بعداء مختلف القوى الامبريالية والرجعية ، قد بررت في يوم من الأيام التحريف الستاليني لنظرية الدولة وسير الدولة السوفياتية في طريق التوطد والتدعم بدلاً من سيرها في طريق التلاشي والاضمحلال ، فإن هذا المبرر لم يعد له من وجود او تضاعلت اهميته مع قيام دول اشتراكية أخرى في العالم . لكن المشكلة مع التحريف الستاليني هو انه اراد ان يفرض نفسه على هذه الدول الاشتراكية الجديدة بالرغم من ان ولادة هذه الدول بالذات قد قضت الى حد كبير على مبررات التحريف الستاليني عن دور الدولة . وإذا كانت التجربة اليوغوسلافية تعتبر نفسها تجربة قومية ، فليس هذا معناه انها تقول باشتراكية يوغوسلافية خاصة ، بل معناه انها تحرص على ان تأخذ ظروف قيامها وتطورها بعين الاعتبار ، وهي حتماً ظروف تختلف عن ظروف الدولة السوفياتية . فإذا كانت الدولة السوفياتية قد اضطرت الى تدعيم نفسها لأنها كانت محاصرة من كل مكان بالعداء الرجعي ، فإن الدولة اليوغوسلافية بالمقابل تستطيع الاستغناء عن التحريف الستاليني لنظرية الدولة ، على وجه التحديد لأن وجود الدولة السوفياتية وسائر الدول الاشتراكية يكفل لها تطوراً ذاتياً « طبيعياً » إن جاز التعبير . وإذا كانت الحرب الباردة وسياسة انقسام العالم الى كتل متناحرة قد فرضت ان يكون لمذهب تدخل الدولة دور حاسم في العلاقات بين الدول ، فإن التجربة اليوغوسلافية بالمقابل ، برفضها لسياسة الانتماء الى الكتل ، اتاحت لنفسها فرصاً اكبر لتقليص دور الدولة .

بالطبع هذا ما تقوله التجربة اليوغوسلافية نظرياً . وقد لا تكون النظريات منطبقة على الواقع مئة بالمئة ، لكن ليس من شأننا هنا ان نقرر ذلك . إنما كل غايتنا ، من ترجمة هذا الكتاب ، هي ان نتيح للقارئ العربي ان يقف عينياً على المضمون الواقعي لنظرية التجربة اليوغوسلافية القومية ، اي ان يتحرر من الوهم اللائقخي عن الاشتراكية القومية المتمردة على التحليل والتفسير ، وليرى هذه الاشتراكية على حقيقتها كاشتراكية انطلقت من شروط المكان والزمان لا اكثر

ولا أقل .

إن هذا الكتاب يحتوي على خمس دراسات انتقيت من اعداد مجلة « قضايا الاشتراكية الراهنة » اليوغوسلافية . ولقد كتبت هذه الدراسات بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٠ . فلا شك اذن في ان بعض ما جاء فيها من آراء قد اصبح قديماً بعض الشيء ، وبخاصة فيما يتعلق بنظرية الدولة السوفياتية بعد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي . لكن هذا لا يمنع ان هذه الدراسات تظل اساسية من حيث تفسيرها للنظرية الماركسية عن الدولة ومن حيث تطويرها لها .

إن الدراسة الاولى « دور العنف في التاريخ » تتناول كما هو واضح من عنوانها مشكلة العنف ومظاهره السلبية والايجابية ، وتحاول ان تعطي مقياس رجعية العنف او تقدميته . اما الدراسة الثانية فتتناول بشكل خاص مشكلة رأسمالية الدولة ، وبشكل عام مشكلة التحريف البيروقراطي للنظرية الماركسية عن الدولة . وتتناول الدراسة الثالثة مشكلة الديمقراطية وتطورها على مر العصور ، وبخاصة مشكلة الديمقراطية الاشتراكية التي هي بالأساس ديموقراطية تعمل على إلغاء نفسها بنفسها . اما الدراسة الرابعة « مشكلات الدولة الحديثة » ، فهي خلاصة عن الابحاث التي أُلقيت في المؤتمر الذي عقده « معهد العلوم الاجتماعية » ببلغراد وتحرير مجلة « ناشا ستغرونست » لمناقشة مشكلات الدولة المعاصرة . وأخيراً فإن الدراسة الخامسة تتناول موقف الاشتراكيين - الديموقراطيين المعاصرين من السياسة الاقتصادية ، وتعرض وتناقش نظرياتهم الاقتصادية ، وتكشف بشكل خاص عن التناقض الذي يوقعون انفسهم فيه عندما يريدون ان يظهروا بمظهر الرافضين للعنف مهما كان نوعه في الوقت نفسه الذي ينسبون فيه الى الدولة دوراً حاسماً في التحويل الاشتراكي متجاهلين ان الدولة في الواقع هي اعلى شكل من اشكال العنف .

ولا حاجة بنا الى القول إن مشكلة العنف تحتل مكانة هامة في كل تفكير اشتراكي . فالنظريات الاشتراكية المعاصرة تندرج من الموقف الرافض للعنف رفضاً كلياً الى الموقف الذي يعتبر ان العنف هو كل شيء في الثورة الاشتراكية .

وكل أملي من ترجمة هذه الدراسات التي تعيد تأكيد النظرية الماركسية عن دور
العنف في الوقت نفسه الذي تطورها فيه ، هو ان يلقي فيها الفكر اليساري
العربي الناشئ حافزاً يحثه على طرح مشكلة العنف وعلى تحديد موقفه منه .
دمشق ، آذار ١٩٦٤

جورج طرابيشي

دور العنف في التاريخ

بقلم : رادوسلاف راتكوفيتش

- ١ -

من الملمات التي لا يماري فيها احد ان السلطة السياسية قد لعبت خلال الاربعين سنة الماضية دوراً متعاطم الاهمية باستمرار في الحركة الاجتماعية . ولقد بدأت الدولة ، منذ الحرب العالمية الأولى ، معتمدة على جهازها الاضطهادي ، بالتدخل في العمليات الاجتماعية بطريقة فعالة ودائمة اكثر فأكثر . لكن إذا امكن لنا حتى الحرب العالمية الثانية ان نعتبر هذه الظاهرة انحرافاً عابراً ، انحرافاً ناشئاً عن تضافر عدد من الصدف والظروف ، فما لا ريب فيه ، على الاقل بالنسبة الى من لا يريد ان يجد نفسه في موقف دون كيشوت ، ان هذه الظاهرة ليست بظاهرة شائعة جداً فحسب ، بل هي أيضاً ظاهرة مهيمنة في البنى الاجتماعية لبعض البلدان بعد الحرب العالمية الثانية . انها تشكل بالتالي سمة من اهم السمات المميزة للرحلة الراهنة من الحركة الاجتماعية .

لقد تطورت اجهزة الدولة حتى اتخذت نسباً ضخمة . وتضاعفت وظائف هذه الاجهزة تضاعفاً سخياً . وتسمى الدول الى احتواء المجتمع قاطبة ، الى التغلغل في جميع خلاياه ، الى توجيه جميع عملياته الحيوية بل حتى الى خلقها . وتبين لنا التجربة ان هذا التدخل من جانب العنف ، اي من جانب الدولة ، قد

أسهم في إبعاد بعض الظواهر الخطرة واعطى نتائج ايجابية ، وبخاصة على الصعيد الاقتصادي. ويكفي أن نذكر بما حدث أثناء السنوات العشرين الاخيرة -على وجه التحديد بفضل تأثير الضغط الاقتصادي المتطرف في مجال الاقتصاد- إذ تطورت القوى المنتجة تطوراً جباراً وزاد الانتاج زيادة مرموقة وذلك على إثر فترة من الجمود الاقتصادي الذي طرأ على اكثر البلدان تطوراً . وقد انضاف الى ذلك ايضاً ثورة في الاساس التكنيكي للانتاج المعاصر ، واكتشاف قوى محركا جديدة ، وتحويل الانتاج الى انتاج آلي ، وتطور ضخخ في وسائل النقل ، الخ ...

والحال ان ما يميز المجتمع المعاصر هو تدعيم العنف ودوره ، بالاضافة الى انطلاقة قوية في القوى المنتجة ، وفي تكنيك الانتاج . ومن المناسب ان نضيف الى ذلك ظاهرة ثالثة : ألا هي التطور السريع لبعض العلوم وتطبيقها العملي الجماعي . إن تطور القوى المنتجة مرتبط ارتباطاً مباشراً ومتبادلاً مع تطور العلوم المساعدة له . ان الحفاظ على القوى المنتجة وتقديمها بآنا غير ممكنين إلا على اساس علمي : لقد اصبح التعاون الدائم بين الانتاج والعلم امراً لا غنى عنه بعد اليوم . وقد طبقت ، من جهة اخرى ، بعض انظمة العلوم الاجتماعية ، وبخاصة انظمة الاقتصاد ، تطبيقاً واسع المدى . وهذا لأن الدولة المعاصرة تميل الى ان تعطي دورها في الحياة الاجتماعية أسساً علمية . انها بحاجة ، كما تستطيع العمل بصورة فعالة وصحيحة ، الى تحاليل ، وفرضيات ، وتدابير ، واختبارات . إن سمي القوة السياسية المعاصرة الى الاعتماد على العلم قد اصبح واقعة مميزة لمصرنا ، بغض النظر عن قيمة الابحاث والمحاولات المبذولة لمنع بعض القرارات اساساً علمياً .

إن ثلاثة من المردة يسيطرون على الجليل المعاصر وينظمون حياته : إدارة الدولة ، والتكنولوجيا ، والعلم . ولم يسبق قط لأي من هؤلاء الثلاثة ان كانت ضخماً ضخامته اليوم ، سواء أفي حد ذاته ام تجاه المجتمع . ولم تكن قط علاقاتهم المتبادلة وثيقة مثلها اليوم ، بحيث ان وجودهم بالذات يبدو اليوم مترابطاً ارتباطاً

متبناً لا يمكن فهمه. ان قوة الدولة الضخمة تحرك جميع الوسائل الاجتماعية بهدف خلق قاعدة الانتاج التكنيكية وتطويرها . وتؤمن الدولة ايضاً الشروط المادية الضرورية لتطور بعض الفروع العلمية . ويشجع تطور العلم ، بدوره ، التكنيك . ويساعد العلم الدولة ، من جهة اخرى ، على التخطيط وعلى تطبيق قراراتها بمزيد من الأمان ، في حين ان الاساس التكنيكي المتين يجعلها اشد قوة اقتصادياً وعسكرياً ...

يبدو ان الحركة الاجتماعية - على الأقل في البلدان التي نجحت فيها الدولة في توجيه العمليات الاجتماعية على مدى واسع والتي ارتفع فيها مستوى التكنيك والعلم - قد بدأت باتباع مخطط عقلي دقيق التصميم ، وتوحي بأن سير الأمور بدون قيد ولا قانون قد توقف الى الأبد . إن الدولة ، التي تعانق المجتمع كله بصورة منظمة وحازمة ، والتي تسيطر على قوى المجتمع المنتجة ، تحرك وتوجه وتقود جميع العمليات الاجتماعية نحو اهداف علمية وبواسطة وسائل علمية .

فهل يقود هذا كله الى رفض النظرية الماركسية عن دور العنف في المجتمع وعن المفاهيم المتعلقة بالعلاقات بين العنف والاقتصاد ، بين الدولة والمجتمع ، بين الذاتي والموضوعي ، ام هل يطرح ضرورة اخضاع هذه النظرية الى اعادة نظر جذرية ؟

وتطرح هذه المشكلة على بساط البحث الظاهرات التي تحدثنا عنها آنفاً والتي تبين ان المجتمع المعاصر قد تمكن ، بفضل النتائج المكتسبة في تطور العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وكذلك في تطور المؤسسات والعلاقات الاجتماعية ، تمكن من تطويع قوى الطبيعة والقوى التي تحدد تطوره الخاص على حد سواء . ومن البدهي ان العلاقة بين الذاتي والموضوعي في ميدان التطور الاجتماعي تتعرض بدورها في مثل هذه الشروط الى تعديلات . إن دور العامل الذاتي الواعي يزداد أهمية حين يعرف المجتمع القوى المحركة للعمليات الاجتماعية وضرورات التطور الاجتماعي ، وحين تسمح درجة تطور تنظيمه بأن توضع هذه المعرفة للقوانين الموضوعية في خدمة تقدم اجتماعي أسرع وأعم . لكن هل يقتضي نحو مساهمة

العامل الواعي إلغاء عمل القوانين الموضوعية؟ وإذا كان المجتمع لم يبلغ بعد درجة التطور التي تسمح له بأن يوجه حركته الذاتية مباشرة ، اي بواسطة الأجهزة الحرة ، وإذا كان بالتالي يجد نفسه مضطراً الى اللجوء الى العنف السياسي الذي يركز بين يديه مجموع السلطة الاجتماعية ، أفلا يدل هذا على التناقض العميق الذي يحمله هذا المجتمع في ثناياه ؟ ان بقاء هذه التناقضات واحتمال تفاقمها يهددان بأن يحولا المنجزات الضخمة للنشاط الاجتماعي والتكنيك الى أدوات تدمير وتجميد وقع ، في حين أن بإمكانها ان تخدم تقدم المجتمع ورفاهيته .

ان مشكلة دور العنف السياسي في الحركة الاجتماعية تنطرح بكل حدتها وتمقيدها في التطبيق المعاصر. وليس من المدهش ان يعتبر عدد كبير من النظريين والرجال السياسيين، بصورة ضمنية حيناً وعلنية حيناً آخر - وذلك لانسحارهم بحجة العنف المعاصر وبدوره - ان العنف قد اصبح أهم عامل في التطور الاجتماعي وأنه الأداة التي تسمح بتسوية جميع مشكلات الحياة الاجتماعية وتطورها ، وذلك بمعامل تقديرهم السطحي للظواهر الراهنة وعلاقاتها المتبادلة. ولا حاجة بنا الى القول ان النظريين المعاصرين القائلين بأولوية العنف يقترحون حججاً متباينة ، وذلك حسب نقاط انطلاقهم النظرية وحسب الطبقة التي يرافعون عن قضيتها .

إن الطريقة التي تنعكس بها هذه الظواهر والتطورات الجديدة على الحركة العمالية وعلى ردود أفعالها، هي ذات أهمية بالغة بالنسبة لمجموع التطور الاجتماعي. اننا لنميز في الوضع الاجتماعي الجديد ، المتميز بالدور المتعاظم باستمرار العامل الذاتي الواعي وبالعنف السياسي ، تيارين متحرفين وتحريفين للماركسية باعتبارها التعبير النظري عن مصالح الطبقة العاملة وعن المهام التي قلدها التاريخ إياها .

وأول هذين التيارين يكن في التقدير المبالغ فيه والوحيد الجانب للنتائج الايجابية المتحققة بفضل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ان هذا التيار ينسب الى الدولة دوراً حاسماً ويعتبرها الاطار والأداة الرئيسية لبناء

الاشتراكية . ومثل هذه التصورات هي تعبير عن ضعف جزء من الحركة العمالية تجاه الميل الى تدعيم الوظائف القيادية لجهاز الدولة في الاقتصاد وفي الحياة الاجتماعية بصورة عامة .

أما التيار الثاني فيقوم على تجاهل الظواهر والتطورات الجديدة التي تشهدها الحياة الاجتماعية . انه يتجاهل الاسس الموضوعية التي تؤدي الى ازدياد دور العنف في الحياة الاجتماعية ، ولا يرى إلا نتائجها السلبية . إن هذا التيار يعبر عن غياب المنظورات في النضال من أجل الاشتراكية ، ويمثل عدم القدرة على اختيار الطرق وأشكال العمل التي يتوجب على القوى الاشتراكية ان تلائم بينها وبين الظروف الجديدة . وهو يعبر أيضاً عن فقدان الثقة بقدرة هذه القوى على خوض النضال ضد خطر الانحطاط البيروقراطي ومن أجل اقامة علاقات اشتراكية حقيقية .

لقد أثرت في الصفحات السابقة بعض ظواهر الواقع الاجتماعي المعاصر وانعكاساتها على صعيد الافكار . فمن المناسب اذن في هذه الحال ان ندرس دور العنف في تطور المجتمع . ويجدر بنا الآن ان نحلل عن قرب أقرب بعض مظاهر هذه المشكلة .

- ٢ -

إن نظريات العنف والدور الأولي والحاسم للعامل السياسي عديدة ومتنوعة الى اقصى الحدود في الفكر السياسي والاجتماعي .

إن طبيعة المظهر الخارجي للتطورات والظواهر الاجتماعية هي أشبه بمن لا ينظر الى الأمور إلا من سطحها ، واشبه بمن هو عاجز - إما بسبب المستوى العام لمعارفه وإما بسبب وضعه الاجتماعي وإما بسبب فهمه المحدود - عن الدخول الى ما تحت سطح الظواهر ، فيخيل إليه بالتالي باستمرار ان الافعال السياسية هي محرك التاريخ . ان الاحداث السياسية ، والصراعات السياسية ،

والمنظمات والقادة السياسيين ، تشكل عالماً منظوراً صاحباً يجذب انتباه المتفرج دفعة واحدة ، وحين يستغرق فيه نهائياً يصبح عاجزاً عن التغلغل الى ماهية الحركة الاجتماعية . فلا يستطيع ان يفهم أنه وراء الاحداث والمنظمات والشخصيات السياسية يختبئ قانون الضرورة الذي يتجلى من خلالها ، والذي يرتفع بها اذا ما حلّاه ، والذي يمزقها إرباً اذا ما سدت في وجهه الطريق .

إن المظهر الخارجي للأشياء يدعم نظريات العنف . لكن ليس هذا كل شيء فهذه النظريات تلبسها القوى الاجتماعية التي تلجأ الى العنف السياسي والتي تستفيد منه ، ويتبنّاها أيضاً جهاز العنف نفسه بكل فروعه وتوابعه . انهم اذن الطبقة الحاكمة وموظفو العنف الذين يفسرون الاحداث الاجتماعية بالدور الحاسم للعنف قبل كل شيء . وهذه هي نظريتهم عن المجتمع .

إن نظرية العنف قد تجاوزت تاريخياً ، اذا ما نظرنا اليها من وجهة النظر العلمية . إن ولادة المجتمع الرأسمالي قد سلطت الضوء على الانفصال والتناقضات القائمة بين الدولة والمجتمع ، والنظريات التي استلهمت هذه الوقائع بدأت بالتغلب على نظريات العنف . ولقد وجهت الماركسية الى النظريات الأخيرة ضربة قاتلة . إن نظريات العنف لم يعد لها من مكان في دائرة العلوم الاجتماعية ، بعد ان وضعت نظريات ماركس والمجاز الاجتماعية موضع التطبيق . لكنها مع الأسف ما زالت موجودة . ونستطيع ان نرد ما شئنا انه ليس لها من علاقة بالعلم ، وان تنظاها بأننا لا نعرف ان هذه النظريات تتداول في العالم العلمي ، إلا ان الأمور لن تتبدل عما هي عليه . إن العلم الاجتماعي هو شكل خاص من انعكاس الواقع الاجتماعي على الوعي الاجتماعي ، وما دام هناك وجود لقوى تجد ان من مصلحتها ان تضع العنف في المرتبة الأولى وان تنسب إليه دوراً حاسماً ، فان نظرية العنف لن تتخلف عن الظهور من جديد وعن احتلال مكانها بجانب سائر النظريات في ميدان العلوم الاجتماعية . ان تهافت براهينها المنطقية والعلمية لن يمنحها من البقاء على قيد الحياة اذا ما ظلت الفئات الاجتماعية التي تدعها قوية . إن مسألة حياة أو موت النظريات العلمية عن المجتمع لا تسوى بالمحاكات المنطقية

والعلمية ، بل في الممارك الاجتماعية .

واذا كان تفسير الاحداث الاجتماعية بنظرية العنف ما يزال موجوداً ، بل يلقى تأييداً واسعاً ، حتى بعد مرور مئة عام على تجاوزه على الصعيد العلمي ، فان علينا ان نبحث عن اسباب ذلك لا في مجال المعرفة بل في مجال العلاقات الاجتماعية والسياسية بالدرجة الاولى .

واذا كانت نظرية العنف تتمتع بمثل هذا التأييد ، فليس ذلك بالدرجة الاولى لأن المظهر الخارجي للعلاقات المعاصرة يبرز أهمية الدولة المجهزة بالتكنيك والعلوم ، بل لأن هذه الدولة واجهتها الكثيرة تقدم الأساس الاجتماعي لوجود فئة واسعة عظيمة التأثير في المجتمع المعاصر .

إن تدعيم العنف هو نتيجة لتطورات كثيرة ، ومن هنا كان التنوع الكبير في الطرق التاريخية والدوافع التي عززت عمل العنف في العلاقات الاجتماعية ، ومن هنا أيضاً كان التنوع الكبير في القوى الاجتماعية التي جعلت من نفسها حاملة راية هذه الظاهرة .

إلا ان وراء كل هذه التطورات الواقعة التالية : إن الرأسمالية عاجزة عن تأمين الانتاج والتبادل والتوزيع على الأسس الرأسمالية الخاصة ، والاشتراكية من جهة أخرى لم تتكون نهائياً ولم ترسخ بعد أسسها . ان نقص الأسس يتطلب عملاً دائماً للإكراه فوق الاقتصادي الذي يجد دوماً الوسائل ليفسح المجال امام تيارات الحياة الجديدة . ولما كانت هذه التيارات تتكون بقوة لا تقاوم ، فان العضوية الاجتماعية لا تستطيع توجيهها بنفسها ، ذلك لأن القوانين الخاصة ببنيتها لا تسمح بذلك في هذه المرحلة على الأقل . وانما فوق هذه التناقضات الخاصة بمراحل الانتقال ، وفوق هذا الأساس المتحرك للاستقرار ، يشيد العنف بنيته التي تكون أكبر كلما كانت الأسس القائمة فوقها اقل استقراراً .

ومن المناسب ان نذكر ، لتجنب كل سوء قفام ، بأن كل مرحلة انتقالية تتطلب تعزيزاً لدور العنف . ان دوره مشروع وضروري في نسب محددة تتعلق بنوعية كل حالة عينية . وإذا كان هذا العنف يساعد المجتمع على ان

يقضي بأسرع ما يمكن على مظاهر التخلف ، وعلى ان يخلق شيئاً جديداً ، فإن دوره يكون تقديمياً . أما اذا تجاوز هذه الأطر وادعى بأن له تأثيره المحتم الذي يتجاوز الوظائف التي يمارسها باعتباره عاملاً ضرورياً بل واجباً ، فينبغي عندئذ ان يخضع لمقياس آخر . ويصبح دوره في المجتمع رجعياً .

إن العنف ، ما إن يحقق استقلاله وما إن ينجح في السيطرة على المجتمع ، حتى يميل الى الاحتفاظ بهذا المركز .

إن باستطاعتنا ومن واجبنا ان نقيم تمييزاً بين اجهزة الدولة التي بدأت بتعزيز دورها في المجتمع فوق اسس الرأسمالية ، وبين اجهزة الدولة التي بدأت تطورها هذا انطلاقاً من تدمير مراكز البورجوازية السياسية والاقتصادية . لكن علينا اثناء ذلك ألا تفتيق عن ابصارنا تنبؤات ابي الماركسية التي اكدها التاريخ والتي تنص على ان جهاز الدولة الاشتراكية يستطيع بدوره ان يتجاوز أطر النشاط الضروري للمجتمع ، وأن يفلت من رقابة المجتمع ، أي من رقابة الطبقة العاملة ، وان يسير في طريق تحرره وسيطرته على المجتمع^(١) .

إن القوة المتحررة - الدولة التي تجاوزت أطر النشاط النافع للمجتمع - تبدأ بالعمل لحسابها الخاص . (أما إلى أي مدى تستطيع ان تفعل ذلك فهذا يتعلق بالشروط الميئية ، بعلاقة القوى الاجتماعية ، بموقف الدولة ازاء الطبقات التي تتألف منها ، الخ ...) . وما مصلحة الدولة إلا أن تحافظ على وجودها المستقل وتطوره . لقد عززت الدولة نفسها وتطورت بفضل تحلي المجتمع عن قلبه القديم دون أن يخلق قلباً جديداً ، وهذا مما يجعل تدخل الدولة ضرورياً لتقدم المجتمع . ان مصلحتها تكن اذن في الاحتفاظ بدورها في التدخل ، وفي جعله جزءاً لا يتجزأ من العمل الاجتماعي الطبيعي . وإذا ارادت الدولة ان تحافظ على

١ - حين يسم التعريفون المعاصرون بتمايز من أمثال « تحرر الدولة » و « سيطرة المجتمع » وغيرها ، فإنهم يتخذون سياء المنعش وكأنهم فعلاً لم يقرأوا قط هذه الفصول لدى كلاسيكي الماركسية . ولما كان التعريفون المعاصرون يسمون الى نقض آراء ماركس وانجاز عن الدولة وعلاقتها بالمجتمع والطبقات ، فسوف نعود الى هذه المشكلات .

هذه الوظيفة، فإنها لا تستطيع ان تسمح بإنهاء المرحلة الانتقالية وبتخلي المجتمع عن بنية معينة مقابل بنية جديدة ، وبظهور قوانين اقتصادية وغير اقتصادية جديدة على أساس العلاقات الاجتماعية الجديدة . ولو سمحت بذلك ، فماذا سيحل بأجهزة الدولة التي تنظم وتوجه الاقتصاد وسائر قطاعات الحياة ؟ كتب ماركس في « ١٨ برومير » انه كان في فرنسا ، في منتصف القرن الماضي ، « مليون ونصف مليون من البشر يرتبط مصيرهم بخمسة الف موظف وضابط من مختلف الرتب ^(١) » . فما اكبر عدد الأشخاص الذين يخضعون اليوم للموظفين والضباط ، وما اكبر عدد هؤلاء في الدول المتطورة حيث لم تعد أجهزة الدولة تقتصر على الوظائف الادارية والسياسية وحدها ، بل تملأ مختلف ميادين الحياة ، من اقتصاد وتربية وثقافة !

لقد كتب ماركس في المؤلف نفسه : « إن الدولة تعانق ، تراقب ، تعاقب ، تسهر ، وتضع تحت وصايتها المجتمع البورجوازي ، بدءاً من وظائفها الحيوية الأهم الى اكثر الوظائف ثقافة ، وبتدءاً من اشكال وجودها الأعم الى وجود الأفراد الخاص ... » ^(٢) . ألا كم تضاعفت وسائل الحكم والرقابة و « السهر » التي تتمتع بها الدولة المعاصرة ، عما كانت عليه أيام تكلم ماركس عنها ؟ والحال ان « ملايين الأشخاص » - وبخاصة من وضعت تحت تصرفهم وسائل الاكراه المادي والاقتصاد والتربية والدعاية - يناضلون للحفاظ على وظائف الدولة ولتشجيعها ولضمان شروط حياتهم المادية .

فما هي النفسية والعقيدة اللتان يمكن أن تكونا لهذه الفئات الاجتماعية ؟ ان شروط وجود هذه الفئات هي التي تحدد ماهية وعيها الاجتماعي . انها تفترض أن سلطة الدولة التي تمسك بها بين يديها هي خير ما في العالم . انها لا تستطيع أن تتصور الحياة الاجتماعية ، الحاضرة أو المستقبلية ، بدون هذه السلطة . ان العنف بالنسبة إلى المجتمع يعادل في وعيها المبدأ الإيجابي بالنسبة إلى المبدأ السلبي :

١ - كارل ماركس « ١٨ برومير ولويس نابليون » - ص ٢٧ .

٢ - المصدر نفسه - ص ٥٥ .

فهذا العنف هو الذي يعرف ما الضروري للمجتمع وهو الذي يحقق له بدلاً عنه .
وبهذه الصورة يسيطر على « القوى التي بلا رادع ولا قانون » ويقود المجتمع بوعي
نحو هدف محدد . لكنه لا يأخذ مشورة المجتمع لا بصدد هذا الهدف ولا بصدد
حاجاته . انه لا ينفذ ارادة المجتمع ، بل يفرض عليه ارادته . انه لا يضع موضع
التنفيذ الأوامر التي يصدرها اليه المجتمع ، بل على العكس هو الذي يكوّن
المجتمع . بل انه لا يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الذي يمارس من اجله
وظائف محددة ، انما قوة خارجية تعطي لنفسها كل الحرية باعتبار انها هي التي
« على احتكاك » مع الجماهير ، أي مع المجتمع . إن هذه الفكرة ، فكرة ان
الدولة يجب ان تكون منفصلة عن المجتمع ، تستمد أصلها من رفع جهاز العنف
فوق المجتمع ، وهذه الفكرة تكون اثبت وأوضح كلما زاد تحرر قوة الدولة في
العالم الواقعي .

هذه هي عناصر الوعي الاجتماعي لموظفي العنف المتحرر ، وهي التي تحدد
الفكرة الرئيسية لنظريتهم عن المجتمع . وهذه هي في الوقت نفسه نقطة انطلاق
تطبيقهم السياسي . والحال ان ما يميز نظرية وعلم المجتمع اللذين انشأتهما هذه
الفئات هو بالدرجة الاولى : اولاً الجهل ، التام او الجزئي ، المفضوح او المستتر ،
بالقوانين الاجتماعية الموضوعية المستقلة عن الارادة الانسانية ، وثانياً الفئاعة بأن
العنف قادر أن يكون خلاقاً للعلاقات الاجتماعية ، وبأنه الاداة التي يستطيع
الوعي بمساعدتها ان يكيف الكتلة الاجتماعية دون ان يأخذ بعين الاعتبار لا
بنيتها ولا ميولها ولا القوانين التي تتحكم بها .

ومن ناقل الكلام أن نقول إن هذه الفئات الاجتماعية تتبنى في التطبيق
الاجتماعي والسياسي وتمارس سياسة العنف ، سواء أفي العلاقات الداخلية ام في
العلاقات مع البلدان الاجنبية .

ان التطورات المعاصرة في تحرر العنف ، وشرط المثليين الاجتماعيين للعنف ، -
وتكوين عقيدتهم ومفاهيمهم النظرية ، قد صورت في الصفحات السابقة بشكل
مجرد للغاية بحيث ان الصورة مهددة بأن تكون مبسطة اكثر مما ينبغي . وهذا

ينطبق بشكل خاص على المفاهيم العقائدية والنظرية والعلمية . ففي حين ان التغيرات الطارئة على الواقع المادي الاجتماعي ، وعلى القاعدة الاقتصادية ، وعلى البنية الفوقية الحقوقية والسياسية ، تشكل وقائع فعلية ظاهرة للعيان بصورة لا يستطيع احد معها ان ينكرها ، نجد ان الأمر اصعب بما لا يقاس على صعيد تتبع الأفكار . والأمر صعب بصورة خاصة في العصر الراهن ، الذي هو عصر الانتقال ، ذلك لأن تغير الاسس يؤدي أيضاً الى تغيير بعيد المدى في كل البنية الفوقية العقائدية . ويستحيل علينا ان نعرف طريقنا في هذا السديم الذي يمج بكل أنواع الأفكار ، بدون ان نسترد ببوصلة ماركس . « فكما اننا لا نستطيع ان نحكم على فرد من الافراد حسب رأيه عن نفسه » ، كذلك فإننا لا نستطيع ان نحكم على عصر ثوري حسب وعيه لنفسه . بل على العكس ، إن علينا ان نفسر هذا الوعي بتناقضات الحياة المادية ، بالصراع بين قوى الانتاج الاجتماعية وبين علاقات الانتاج^(١) .

ففي القطاع العقائدي لإحدى الزمر الاجتماعية ، تتحد الأفكار الاساسية ، أي الأفكار المحددة بشروط الوجود المادي للزمرة ، وتختلط إن قليلاً وإن كثيراً بالبنية العقائدية السابقة للوجود .

وكذلك هو شأن النظريات الاجتماعية العلمية . فالأفكار الرئيسية ، الأفكار التي تعكس الشرط المادي لطبقة او فئة اجتماعية ومصلحتها ، لا تظهر لوحدها ، بل مرتبطة بنظريات اخرى . والتناقضات التي تعيش في هذه التركيبات تعبر بشكل عام عن التناقضات الناجمة عن تطور او شرط الممثل الاجتماعي للنظرية . ومن هذه الزاوية ، فإن الحالات المميزة هي الحالات التي لا تتلاءم فيها الأفكار القديمة لزمرة اجتماعية ما مع الشرط الجديد الذي تعيش فيه هذه الزمرة . وغالباً ما يحدث ، في مثل هذه الحالات ، ان تتمسك الزمرة شكلياً بالفكرة التقليدية التي خاضت باسمها النضال وحقت الانتصارات ، لكنها في الواقع تتخلى عنها إذ انها تعدل نقاطها الاساسية وتلائمها مع الشروط

١ - ماركس « نقد الاقتصاد السياسي » - ص ٩ .

الجديدة .

لقد عرضنا حتى الآن العناصر الأساسية في عقيدة البيروقراطية المعاصرة وفي نظريتها . لكن من المناسب ان نشير ان هذه العناصر مركبة ، بأشكال متنوعة للغاية ، مع مقولات اخرى من الافكار والنظريات ، بحيث يكون هناك قطاع واسع من المفاهيم يقوم في أساسه على فكرة أولوية العنف في الحركة الاجتماعية .

إن تاريخ العقائد والنظريات الاجتماعية يعرف تركيبات متنوعة للغاية ومتناقضة في غالب الأحيان في مجال الافكار . والموقف الراهن على صعيد البنية الفوقية العقائدية يمثل أيضاً ظاهرات من هذا النوع . إلا ان هناك مثلاً معاصراً يتجاوز كل ما رأيناه حتى الآن : اعني به محاولة ربط الماركسية بنظرية العنف.

- ٣ -

منذ عشرات السنين ونقاد المفاهيم التاريخية لماركس وانجلز يهاجمون نزعة التبسيط المزعومة في هذه المفاهيم . إن الفلاسفة وعلماء الاجتماع والمؤرخين البورجوازيين يرددون الزعم القائل إن الماركسية بالغت من أهمية العامل الاقتصادي في التطور الاجتماعي وانها أهملت دور وأهمية سائر العوامل ، وبخاصة العوامل السياسية والعقائدية ، وانها تشكل بالتالي مذهباً حتمياً يستبعد تأثير العوامل الذاتية . انهم يتخذون من هذا الزعم حجة رئيسية في الصراع ضد الماركسية . ورغم ان نقاد الماركسية البورجوازيين لم يألوا جهداً في معظم الأحيان في عدم اهمال أي شيء يمكن ان يعطي كتاباتهم قوة الاقناع - مستشهدين بنصوص مجردة عن سياقها ومفسرين فكر ماركس وانجلز تفسيراً زائفاً مشوهاً عاماً - إلا أنه من المناسب ان نعترف بانهم وجدوا المساعدة في ذلك الى حد كبير لدى « الماركسيين » ، لدى « اتباع » ماركس الذين كانوا يفسرون ويطبقون نظرية لا يفهمونها . لقد قدم هؤلاء « الماركسيون » للنقاد المذكورين نوعاً من

الدعم والتبرير . وغالباً ما شهد التاريخ مواقف تتلخص في عبارة ميشيل آنج المريرة : « إن معرفتي ستخلق عدداً كبيراً من الجبهة » . وهكذا كان شأن تعاليم ماركس . ان مجموعة كاملة من الجبهة قد استغلصت من مجموع أفكار ماركس فرضية اولوية الاقتصاد في التطور الاجتماعي ، وعزلوها ونسبوا اليها قيمة مطلقة . وبعد ان أبرزوا على هذا النحو العامل الاقتصادي ، بدؤوا باستخدامه كما لو انه عصا سحرية تسمح دفعة واحدة بتفسير جميع المشكلات الشديدة التعميد التي ي طرحها التاريخ والتطبيق الاجتماعي .

وأثناء الربع الأخير من القرن الماضي ، وبينما كانت الماركسية تقدم الأساس النظري لعقيدة العديد من الاحزاب العمالية ، كان هذا التفسير المشوه للنظرية الاجتماعية الماركسية منتشرأ بل مسيطراً . وهكذا أمكن للماركسية المتبورة والمشوهة على هذا النحو ان تبدو ، في ميدان المعارف ، مجرد نتيجة للعجز عن فهم فكر ماركس المعقد في كليته . لكنها اصبحت في التطبيق أداة مناسبة تستخدم لتبرير السياسة الانتهازية للأحزاب العمالية . فنادام العامل الاقتصادي حاسماً ، فإنه سيقوم وحده بكل العمل الضروري لتحويل الرأسمالية الى الاشتراكية ، ولهذا فليس من الضروري خوض الصراع العنيف ضد البورجوازية . هكذا كانت يتكلم الانتهازيون مبررين سياستهم القائمة على الخمول والسلبية والانتهازية والتسويات .

وهذه هي احدي نتائج تشويه الماركسية واجتثاث روحها الحية وتحويل هذه النظرية الثورية الى أداة مضادة للثورة وانتهازية في سياسة الحركة العمالية . ولقد قرع انجماز الذي شهد في أواخر حياته ولادة هذه المفاهيم وترسخها ، قرع جرس الخطر وسعى الى تصحيح التشويهات النظرية والخط السياسي . وفي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، وبينما كانت التناقضات القائمة في قلب الرأسمالية تفرض على الحركة العمالية سياسة ثورية وأفعالاً جبارة ، كان من الضروري للغاية التنديد بالنظريات الزائفة وبالضرر العملي لسياسة التسوية الانتهازية : وهذا ما فعله لينين .

ودارت الأيام ، وشاع وسيطر نوع آخر من تشويه الماركسية يهدف الى تبرير انتهازية جديدة . فلقد أدرك البعض ان الماركسية مع ابرازها لأهمية الاقتصاد في الحياة الاجتماعية ، لا تهمل أهمية العوامل الأخرى ، وبخاصة العوامل السياسية والمقائدية . وأنها علاوة على ذلك تبرز أهمية العمل ، أهمية النشاط العملي الذي يغير الواقع . وكان يكفي ان يتحمس هذا البعض لهذا « الاكتشاف » وان يلج بعناد على أهمية العمل السياسي المنظم ، وطرائق النضال وتنظيمه ، وبخاصة على أهمية الاستخدام الفعال للأدوات المنظمة (بدءاً من الدولة) ، حتى يغيب عن انظارهم الأساس الذي تقوم عليه كل هذه المقولات والذي يتولى تحديدها عند التحليل الأخير . وهكذا تخلى هذا البعض عن الماركسية ليتبنى القطب المعارض لها : اي المثالية ونظرية العنف . وهكذا وصل الى الطرف الآخر من تشويه الماركسية . ومصدر هذا التشويه هو نفسه مصدر التشويه السابق : انه عدم تفهم مجموع الماركسية وماهيتها الديالكتيكية ، والميل الى توكيد احد مظاهر المذهب لا غير ، والى نسب قيمة مطلقة لهذا المظهر ووصفه بأنه « عامل » أولي وشعولي . غير ان الأسس الاجتماعية لهذه التشويه متباينة للغاية ، كما انه يستغل لأسباب عملية متباينة .

إن تشديد اللهجة على العامل الاقتصادي وعلى التطور السلمي للاقتصاد ، والوقوف في وجه الطبقة العاملة لمنعها من خوض النضال الثوري ، وممارسة الانتهازية ، وتبني موقف مهادن في الوقت الذي تسيطر فيه البورجوازية على المواقع الاقتصادية القيادية ، إن هذا كله كان يعني بالنسبة إلى الطبقة العاملة الاستسلام أمام البورجوازية والتخلي عن العمل لتدمير وتقويض هيمنة البورجوازية .

وإن تشديد اللهجة على العامل السياسي في موقف متميز على وجه التحديد بتضخم هذا العامل ، والادعاء بارتباط كل الحياة الاجتماعية بهذا العامل ، والزعيم بأن التدخل المستمر للدولة في الحياة الاجتماعية وتدويل مختلف أشكال الحياة الاجتماعية هما الاشتراكية ، وأخيراً زخرفة قوة الدولة بنعمت من أمثال « بانية

الاشتراكية « أو « دولة الرفاه » ، إن كل هذا يعني ان الطبقة العاملة تستسلم أمام البيروقراطية ، وأنها تتخلى عن الأعمال الهادفة الى خلق علاقات اجتماعية اشتراكية عن طريق تلاشي الدولة ، وانها تتخلى عن وضع الشؤون الاجتماعية في ايدي المجتمع .

ان أنصار نظرية العنف في قلب الحركة العمالية ينسبون بشكل عام أهمية بالغة الى سلطة الدولة وشكلها وعملها . . انهم عاجزون عن فهم أهمية التطورات الاجتماعية الموضوعية . وإذا كانوا يتكلمون عنها ، فإنهم يفعلون ذلك لأسباب شكلية خالصة . فالعنف في الحقيقة يمثل في نظرم الرافعة التي تسير الآلة الاجتماعية . إن الانتهاء الاجتماعي لمن يقبضون على زمام السلطة ، وشكل هذه السلطة بصورة خاصة ، هما المعيار الوحيد الذي يعتمدون عليه للحكم على حكومة من الحكومات . انهم لا يعترفون بأي واقعة من وقائع التطور الاجتماعي وبأي تحول اقتصادي او اجتماعي أو روحي عميق إلا إذا لبس أشكال التنظيم والعمل المحددين . إن على التطور الاجتماعي نفسه أن يحقق بعض الشروط ، وان يمر ببعض أشكال التنظيم ، حتى يمكن أن يوصف بالحركة التقدمية ، أي بالسير نحو الاشتراكية . بل انهم توصلوا إلى إزال بعض أشكال التنظيم السياسي منزلة القوانين العامة التي تتحكم بالسير نحو الاشتراكية . وفادراً ما شهد العامل السياسي ، العنف ، ما يشهده اليوم من أهمية في النظرية والتطبيق . وهذا كله باسم الماركسية !

« إن تكوين العلاقات السياسية هو العنصر التاريخي الجوهرى في حين ان الارتباطات الاقتصادية ليست إلا مفعولاً سالباً أو حالة خاصة ، فهي دوماً بالتالى وقائع ثانوية الأهمية » . هذا هو موقف أوجين دهرينغ الذي استشهد به إنجلز كتجسيد لنظرية العنف . وثمة نصير معاصر لنظرية العنف يتبنى مفهوم دهرينغ هذا على وجه الدقة : انه يرى ان « شكل العلاقات السياسية » هو الحاسم وان الاقتصاد سيتلام معه إن بهذا الشكل أو ذاك . وسواء أقال ذلك صراحة أم لم يقله ، فإنه يعامل الاقتصاد على انه « واقعة ثانوية الأهمية » .

والحال ان معاملة الاقتصاد على انه « واقعة ثانوية الأهمية » ، واعتبار
« تكوين العلاقات السياسية » واقعة حاسمة ، لحظاً فاضح في ايامنا هذه مثلاً
كان الحال في عصر دهرينغ وقبله . وكل ما هنالك ان على النظريين المعاصرين
ألا يقفوا فيه ، وذلك بعد أن فضح وفسر . لقد حلل إنجائز في ثلاثة فصول من
« ضد دهرينغ » كل سخف نظرية العنف ، اي النظرية التي تنسب دوراً حاسماً
الى الأعمال السياسية والى نشاط الدولة ، ولخص آراءه في الاستنتاج الذي
أصبح كلاسيكياً عن العلاقة بين العنف السياسي والحركات الاجتماعية :

« إن الدور الذي يلعبه العنف في التاريخ تجاه التطور الاقتصادي ، واضح
اذن . فكل سلطة سياسية ، أولاً ، تقوم مبدئياً على وظيفة اقتصادية ذات
صفة اجتماعية ، وتنمو كلما حول انحلال المجتمعات البدائية اعضاء المجتمع الى
منتجين خاصين ، وزاد بالتالي من غربتهم عن مديري الوظائف الاجتماعية
المشاركة . ثانياً ، إن القوة السياسية ، بعد ان تستقل عن المجتمع وتصبح سيدة
بعد ان كانت خادمتها ، يمكن ان تؤثر في اتجاهين . فإما ان تؤثر باتجاه التطور
الطبيعي . وفي مثل هذه الحال لا يكون ثمة نزاع بينها ، وتزيد سرعة التطور
الاقتصادي . وإما ان تؤثر ضد التطور الاقتصادي ، وفي مثل هذا الوضع
وباستثناء بعض الحالات ، تسقط امام التطور الاقتصادي » (١) .

إن القوة السياسية تولد بدءاً من وظيفة اقتصادية ذات صفة اجتماعية تتولى
 ممارستها . وفي شروط محددة ينفصل اعضاء المجتمع عن مديري الوظائف
 الاجتماعية العامة ، وهكذا تتوكد القوة السياسية وتصبح مستقلة . وعندما
 تستقل ، يصبح بمقدورها ان تؤثر باتجاه التطور الاقتصادي ، أي باتجاه القوانين
 الاجتماعية الموضوعية ، وتأخذ بالتالي دوراً ايجابياً ، أو انها تعارض هذا التطور
 وتسمى الى تأخيرها - ممارسة على هذا النحو دوراً محافظاً ورجعياً - لكنها
 تنتهي في مثل هذه الحال دوماً الى السقوط . (الحالات التي لا يحدث فيها هذا
 فادرة ، ولا توجد إلا عندما يتولى غزاة برابرة إبادة شعب بلد متمدن ويدمرون

أو يهجرون القوى المنتجة التي لا يعرفون ماذا يفعلون بها) .
وبما لا ريب فيه ان هذا الاستنتاج عن العلاقة بين العنف السياسي والاتجاهات الموضوعية للتطور الاجتماعي ، المستخلص من تعميم كل التجربة المتراكمة عبر التاريخ ، يشكل احد القوانين العامة للتطور الاجتماعي كما صاغته الماركسية ، والذي لم يفقد شيئاً من اهميته حتى اليوم .
إن تحريفاً نظرياً وانتهازياً عملياً لا ينقض ابدأ هذا القانون علانية . بل
سيقول : إن انجاز يلاحظ ان السلطة السياسية تؤثر بالتوافق مع اتجاهات التطور الاقتصادي أو بمكسها . وهي في الحالة الأولى تمجّل وتشجع التطور الاقتصادي . يكفي اذن توجيهها في هذا الاتجاه ، واذا كانت الدولة اشتراكية فهي لا تستطيع ان تؤثر بغير هذا الاتجاه ، نظراً الى طبيعتها واستخدامها للعلم التقدمي .

هل هذا المنطق سليم ؟ كلا ، فهو يتجاهل طبيعة السلطة السياسية . وليس من قبيل الصدفة ان يكون انجاز قد نوه بأن موضوع تحليله هو العلاقة بين السلطة والاقتصاد في حالة استقلال السلطة السياسية عن المجتمع ، وليس من قبيل الصدفة أيضاً ان يكون قد نوه ، قبل ان يبدأ بتحليل هذه العلاقة ، بأن تحرر السلطة السياسية هذا وتؤكدّها يحدثان بدءاً من اللحظة التي ينزل فيها مديرو الوظائف الاجتماعية العامة عن سائر المجتمع .

فليس من واجب الماركسيين - الاشتراكيين الثوريين المنطقيين - ان يلائموا اذن عمل القوة السياسية مع الاتجاهات العامة للتطور الاجتماعي والاقتصادي ، بل ان يقضوا نهائياً على امكانية التعارض بين الاثنين ، وذلك بعملهم على تلاشي الدولة وعلى نقل ممارسة الوظائف الاجتماعية الى المجتمع .

ففي العصر الراهن الذي وصل فيه التطور الاجتماعي والاقتصادي ، شاقاً طريقه بقوة أولية في دروب متعددة وتحت اشكال متنوعة ، مدعوماً ومسنوداً بالقوى السياسية ، وصل إلى وضع يتطلب فيه الاندفاع ' الجبار لقوى الانتاج وتشريك ' الانتاج التسيير الاجتماعي للانتاج ، وأصبحت فيه الدولة مؤقّتاً ،

وباسم المجتمع ، المنظم الرئيسي والوحيد للانتاج - في هذا العصر لا تكون المهمة الرئيسية والأولى للناضلين من أجل الاشتراكية تطوير وتدعيم دور الدولة هذا ، بل الإصرار بالتطور ، واستبدال تسيير الاقتصاد وسائر الشؤون من قبل الدولة باسم المجتمع ، بالتسيير المباشر من قبل المجتمع نفسه .

ولا حاجة بنا الى القول إن القوة السياسية اي الدولة يمكن ان تعارض ، حتى في العصر الراهن وفي شروط محددة ، التطور الاقتصادي ، وهذا أمر خطير للغاية ، نظراً إلى قوتها وقدرتها على المقاومة . إن العمل الهادف إلى تحريم مثل هذا السلوك على القوة السياسية هام للغاية وإيجابي . انه لمن الواجب النضال لإرغام القوة السياسية على ملاءمة نشاطها مع اتجاهات التطور الاقتصادي . غير ان هذا ليس بكافٍ بالنسبة الى أنصار الاشتراكية . لأنه لا يعدو ان يكون ، في الشروط الراهنة ، اسلوباً جديداً من أساليب النزعة الإصلاحية . شكلاً جديداً من النزعة الإصلاحية مميزاً للموقف الراهن . إن على الاشتراكيين الثوريين المنطقيين ان يذهبوا الى أبعد من ذلك : عليهم ألا يقتصروا على تنسيق وتخفيف التناقضات القائمة بين العنف السياسي والتطور الاجتماعي والاقتصادي ، بل عليهم ان يناضلوا ليفرضوا على القوة السياسية تلاحشاً فورياً وليرغموها على نقل وظائف التسيير الى الاجهزة الحرة للمجتمع نفسه . هذا هو طريق بناء الاشتراكية واقامة علاقات اجتماعية اشتراكية وإلغاء كل اشكال الاستغلال والامتيازات الاجتماعية ، الطريق الذي يقود إلى خلق مجتمع « يكون فيه التفتح الحر لكل عضو من اعضاء المجتمع الشرط الذي يضمن تطوراً حراً للجميع » .

- ٤ -

كي نكون فكرة واضحة صحيحة عن المرحلة الحالية من التطور الاجتماعي ، ينبغي ان نفهم واقعة أساسية وكل نتائجها : اعني تحور القوة السياسية ، تحور الدولة .

ليست هذه بالطبع ظاهرة جديدة . فما إن تخلق الدولة في شروط اجتماعية
معدة من قبل قوى اجتماعية محددة ، وتصبح الناطق بلسان هذه القوى ، حتى
تصبح مستقلة نسبياً . ان هذه الظاهرة المعروفة تعاود الظهور في الساعة الراهنة ،
تحت شكل أكثر حدة بسبب الوظائف الكثيرة التي تمارسها أجهزة الدولة
المعاصرة . ان الدولة المعاصرة التي تملك أسسها الاقتصادية الخاصة والتي تزيد
من عدد الموظفين الذين يقوم وجودهم المادي على أساس ممارسة مختلف وظائف
الدولة ، لقدرة على ان تصبح اكثر استقلالاً من كل الدول التي سبقتها في الماضي
تجاه القوى الاجتماعية التي خلقتها .

غير انه ثمة اتجاه شائع جداً في الحركات العمالية المعاصرة يميل الى اهمال
امكانية تحرر القوة السياسية اجمالاً تماماً . وإذا ما اتحد هذا الاتجاه مع الاتجاه
الآنف ذكره ، وإذا ما كثفت هذه الحركات عن ان تتبع باهتمام الظواهرات
والتطورات التي تطرأ على الأساس الاقتصادي للمجتمع وعن ان تعمي التفسيرات
والتجديدات الناجمة عن عمل القوانين الموضوعية ، فإنه ليصبح من المستحيل
تفهم التطور الاجتماعي وتوجيه الاعمال الاجتماعية توجيهاً فعالاً .

وفي مثل هذه الحال ، يكون المنطق قريباً من المنطق التالي : ان الدولة هي
جهاز الطبقة المسيطرة ، وإذا كانت البورجوازية هي الطبقة المسيطرة تكون
الدولة رأسمالية وتهدف سياستها الى تدعيم الرأسمالية ، وإذا كانت الطبقة العاملة
هي المسيطرة تكون الدولة اشتراكية وتكون اداة بناء الاشتراكية .

وينبغي ان نقول أولاً انه ليس من السهل ، في عصرنا الانتقالي الذي نختمي
فيه الرأسمالية وتولد الاشتراكية - وهذا تطور متنوع للغاية فيما يتعلق بالاشكال ،
وغير متساوٍ بالنسبة إلى تأثيره ، ومليء بالتناقضات والتعرجات - ينبغي أن
نقول انه ليس من السهل ان نرسم حداً واضحاً بين الرأسمالية والاشتراكية ، وكما
بالأحرى حداً جغرافياً . وإذا ما رفضنا التقسيم الجغرافي المزعوم بين العالم
الرأسمالي والعالم الاشتراكي ، فإن مسألة معرفة من هي الطبقة المسيطرة في دولة
من الدول وما هو المقياس الذي ينبغي تبنيه لقرار ذلك ، تبدو مسألة أكثر

تعميداً مما تبدو عليه للوهلة الأولى . وعلى كل الأحوال ، فإن البنية الاجتماعية للعالم المعاصر قد تعرضت لتبدلات جوهرية في هذا العصر الشديد الحيوية ، وانه لمن البديهي ان علينا ان نعيد النظر إلى حد كبير وان نتمم الأفكار التي صيغت منذ أكثر من خمسين عاماً عن الطبقات والزمير الاجتماعية ، وعن طبيعتها ، وعن علاقاتها المتبادلة وميزان القوى بينها .

لكن ، وعلاوة على انه لم يعد يكفي ان ندرس المشكلات الاجتماعية الرئيسية من خلال تمارض البورجوازية والبروليتاريا (وبخاصة في البلدان التي صيغت فيها البورجوازية كطبقة اجتماعية) ، فلقد اتضح ان فكرة الربط الميكانيكي بين الدولة والطبقة المسيطرة هي فكرة خاطئة . فالعنف السياسي يمكن أن يكون خاضعاً بصورة ذليلة للطبقة السائدة اقتصادياً ، لكن يمكن أيضاً ان يسيطر عليها وان يسيء معاملتها وان يسلب منها السلطة السياسية واقفاً نفسه في الوقت ذاته على خدمة مصالحها الاقتصادية . وهذا هو على سبيل المثال وضع العلاقات بين دولة بسمارك وبين البورجوازية . وعلاوة على ذلك فإن الدولة قد لا تكون جهاز الصراع الطبقي فقط ، بل أيضاً جهاز التسوية بين الطبقات ، كما كانت لفترة طويلة من الزمن وضع الحكم الملكي المطلق المقامر على التوازن بين قوى البورجوازية وقوى الاقطاعيين . كما ان الدولة قد لا تكون جهازاً لطبقة واحدة فحسب ، بل جهازاً لبعض أجزاء الطبقة ، وحين يكون المجتمع ممزقاً بالصراع بين الطبقات وبالصراع بين اجزاء الطبقات ، فقد تتخذ الدولة مواقف مختلفة وقد تكون التعبير عن مختلف التسويات والاندماجات . وفي مثل هذه الظروف وفي الشروط التي يكون فيها ثمة توازن بين القوى الطبقيّة ، فإن العنف السياسي يلقى التأييد في طموحه الى تعزيز استقلاله ، وإلى التحرر والارتفاع فوق المجتمع ، وإلى ان يكون سيد كل الطبقات والمجتمع بكامله ، لا خادم طبقة واحدة معينة .

لكن إذا كانت الدولة قد استقلت ازاء الزمير الاجتماعية حتى انها لم تعد جهازاً لأي منها ، فهذا لا يعني بالطبع انها اصبحت بمنجى عن عمل القوانين

الاجتماعية الموضوعية . ان وضع الدولة هذا هو نتيجة لظروف متعددة في العلاقات الاجتماعية في مرحلة معينة من التطور ، وهو يستمر مع استمرارها وينتهي بانتهائها .

إن توطد القوة السياسية وتحررها غالباً ما ميزا العصور الانتقالية . ففي تلك الفترات الفاصلة من التاريخ ، تدعم القوة السياسية ، مشيدة دورها على ممارسة الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن ان تسير بدون تدخل إكراه فوق اقتصادي ، وذلك بسبب تجاوز نمط الانتاج القديم وعدم نضج نمط الإنتاج الجديد .

ولا مفر ، في الساعة الراهنة ، من فهم الخط والأسس التي يقوم عليها عمل القوة السياسية وتوطدها وتحررها ، ذلك لأن هذه هي الميزات الرئيسية لمصرنا . ففي البلدان المألية التطور ، تدعمت الدولة وتحررت بفضل توازن القوى الطبقي وعجز الأساس الاقتصادي الرأسمالي عن متابعة العمل بدون تدخل دائم للإكراه فوق الاقتصادي .

أما في البلدان التي اطاحت فيها الثورة بالبورجوازية وشرعت بإقامة علاقات اشتراكية ، فإن توطد الدولة وتحررها يرجعان إلى ضرورة الإسراع بالتطور وانتزاع البلد من حالة التخلف ، بتعبئة قوى الانتاج على أكبر مستوى ممكن . ان شروط الدول المعاصرة هذه ووظائفها قد خلقت بصورة مشروعة تحت تأثير القوانين الموضوعية التي تتحكم في التطور الاجتماعي .

وإذا كان البعض يرفض ، في الساعة الراهنة ، فهم واقعة تحرر الدولة ، وإذا كان يريد بأي ثمن أن يعتبرها تابعة إما لسلطة البورجوازية وإما لسلطة البروليتاريا ، فهو يحكم على نفسه بالعجز عن فهم الظواهرات الاجتماعية المعاصرة ، وعن كشف اتجاه تطورها ، وعن اكتشاف طريقه الخاص . وعندما يؤكد بعناد ان الدولة التي لم تنزع فيها ملكية البورجوازية بالقوة لا يمكن إلا ان تكون دولة بورجوازية هدفها تدعيم الرأسمالية ، فإنه ينتهي الى ان يصبح عاجزاً عن أن يدرك ان تدخل الدولة تدخلا منهجياً ودائماً في الاقتصاد يغير الى

حد كبير من البنية الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية . ان الدولة تلجأ ، مدفوعة بالضرورات الاقتصادية والاجتماعية ، الى التأميمات ، وتخطط وتنظم التوظيفات والاعتمادات ، وتوجه التجارة الخارجية . وهي بذلك تضيق أكثر فأكثر من دائرة النشاط الحر للرأسمال الخاص . ومن الجلي ان النظام الاجتماعي والاقتصادي ، باتباعه خط التطور هذا ، يقترب بكامله من الاشتراكية . ولهذا كان من البديهي ان اشكال وانماط النضال من اجل الاشتراكية ينبغي أن تختلف عن الاشكال والانماط التي كانت موجودة قبل خمسين عاماً .

ثم ان الزعم بأن الدولة في البلدان التي قلبت فيها البورجوازية بالقوة وحرمت من أملاكها والتي خلقت فيها علاقات اشتراكية ، لا يمكن إلا ان تكون الجهاز المباشر للطبقة العاملة ، فهذا يعني ان يحكم المرء على نفسه بالعجز عن تعرف واثقاء التشويشات المحتملة التي تهدد بالحدوث حين تصبح الدولة مستقلة ازاء الطبقة العاملة والمجتمع كله ، والتي تحدث بالضرورة إذا لم تكن الدولة على طريق التلاشي ، اي إذا لم تنقل الوظائف القيادية تدريجياً الى أجهزة المجتمع نفسه .

إن مسألة معرفة ما إذا كانت القوة السياسية - اي الدولة - هي حقاً ممثل طبقة اجتماعية معينة ، لا تتعلق بالضرورة بالاسم والدور اللذين تدعيهما لنفسها ، بل بالعلاقة القائمة بين هذه الطبقة وهذه القوة السياسية ، أي بالعلاقات الموضوعية التي يمكن تقرير طبيعتها بصورة موضوعية . وعلى هذا ، إذا كانت الدولة هي دولة الطبقة العاملة ، فإن علاقتها بهذه الطبقة لا ينبغي أن تكون غير العلاقة التي تسمح للطبقة بتوجيه اجهزة الدولة بأكبر صورة مباشرة ممكنة . لكن ما إن تقوم مثل هذه العلاقة ، حتى تكف الدولة عن أن تكون دولة بالمعنى المعروف الدقيق للكلمة ، لأنها تصبح في تلك اللحظة دولة تقوم فيها الطبقة المسيطرة ، لرفضها الاستمرار في هيمنتها الطبقية ، بإلغاء نفسها بنفسها في الوقت نفسه الذي تلغي فيه كل تقسيم طبقي للمجتمع . ولهذا فإن دولة الطبقة العاملة

ليست إلا الدولة التي تتلاشى ، اي الدولة التي تتحول اجهزتها ، بتأثير الديمقراطية المباشرة ، الى اجهزة اجتماعية ، والتي تنتقل وظائفها القيادية الى الاجهزة الاجتماعية الحرة .

- ٥ -

لقد اشرنا الى ظاهرات توطد القوة السياسية في المجتمع المعاصر ، والى انعكاسات هذه الظاهرات في ميدان الافكار وما تتخذ من اشكال . ولقد لاحظنا ان الاتجاه المميز لتحرر القوة السياسية يلاقى في المجتمع المعاصر شروطاً ملائمة للغاية . غير ان هذه الظاهرات كافة وهذه التطورات الجديدة كافة لا تطرح من جديد قانون علاقة العنف بالتطور الاجتماعي والاقتصادي - القانون الذي اكتشفته الماركسية - فحسب ، بل هي تؤكد ايضاً . ان هذه الظاهرات الجديدة تؤكد ايضاً الموضوعات الاساسية للماركسية عن ضرورة تجاوز العنف السياسي ، وعن ضرورة تلاشيهِ ، وعن ضرورة تحويل الوظائف السياسية ووظائف الدولة التي تمارسها اجهزة الدولة ، الى وظائف اجتماعية يمارسها المجتمع بواسطة اجهزته الحرة . ان هذا التحويل هو تطور طويل الأمد يمثل احدي المركبات الاساسية لمرحلة الانتقال . وهو يتجلى تحت اشكال الضغط الذي يمارسه المجتمع ، هذه الاشكال التي يستطيع المجتمع عن طريقها ان يخضع لرقابته الذاتية الوظائف السياسية والادارية والاقتصادية والثقافية والتربوية التي تمارسها الدولة ، كما يعدل من صفتها ، في مرحلة لاحقة ، بتجريدتها من غلافها السياسي . هذا هو الطريق الذي يسمح للانسانية بالتغلب على التناقضات العميقة وعلى حلها باتجاه تقدمي ، اتجاه خلق مجتمع اشتراكي حر . هذا هو الاتجاه الذي يفرضه التطور الاجتماعي الموضوعي . غير ان القوانين لا تعمل تلقائياً في الحياة الاجتماعية . ولا بد من النضال من اجل دفعها الى العمل ، هذا اذا اردنا فعلاً ان نقف في وجه الجور والتعفن والتخلف .

ولهذا كان من الضروري للغاية بالنسبة الى القوى التي تناضل ، في الشروط الراهنة ، من اجل الاشتراكية ، ان تدرك جيداً طبيعة السلطة السياسية ودورها في العصر الراهن .

إن القوة السياسية أي الدولة ، في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وفي الوقت الذي تتعمق فيه أزمة الاقتصاد الرأسمالي دون ان تجتمع كافة الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتكوين القاعدة الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي تكويناً كاملاً ولتطورها المستقل المبني على القوانين الجديدة ، إن الدولة تتدخل كما تجعل عملية إعادة الانتاج ممكنة ، ولتتابع تحويل الانتاج الى انتاج اجتماعي ، ولتسمح بالسير التدريجي نحو التسيير والملكية الاجتماعيين . ودرجة ضرورة تدخل الدولة هذا تتعلق بالعلاقات العينية القائمة في اقتصاد بلد معين ، اي بعمق الأزمة المحتدمة في قلب الاقتصاد الرأسمالي القديم . وهي تتعلق أيضاً بإمكانيات توطيد علاقات اشتراكية .

وما دامت الدولة تضمن بعملها - عن طريق حذف التناقضات التي تحول دون تطور الانتاج على الأسس الرأسمالية البالية - إعادة انتاج موسعة ، وما دامت تضغط على الرأسمال الخاص وتقاومه ، وما دامت تعرقل عمل قوانينه مفسحة المجال امام خلق علاقات اشتراكية ، فإن دورها يظل من وجهة نظر التطور الاجتماعي ضرورياً وتقديمياً .

بيد ان دور الدولة في الاقتصاد وفي مجموع العلاقات الاجتماعية يمكن ان يولد انعكاسات سلبية بخصوص تطور المجتمع المعاصر . ويتجلى عندئذ بالظهورين التاليين :

ففي الحالة الأولى تسمى الدولة الى قصر تدخلها على الميادين التي يصعب الرأسمال الخاص عاجزاً عن العمل فيها . ففي اذن لا تقمع الرأسمال الخاص إلا عندما يكون ذلك محتماً ، وتبذل جهودها في الوقت نفسه لتسمح له بأن يحافظ على نفسه أطول مدة ممكنة . ويكون تدخل الدولة عندئذ متخلفاً عن حاجات المجتمع الذي يطالب باستمرار بتشريك الانتاج . وتحاول الدولة عرقلة هذا

التطور ، فتتغير في الوقت نفسه تطور الانتاج والعلاقات الاجتماعية بشكل عام .

وفي الحالة الثانية ، تقع الدولة وتصادر الرأسمال الخاص ، ثم تسعى الى ان يكون لها دور المالك والمسيطر لوسائل الإنتاج والمنظم للإنتاج ، حائلة بالتالي دون انتقال هذه الوظائف الى المجتمع . وهي تسد بذلك الطريق امام اقامة علاقات اشتراكية جديدة في الإنتاج وفي المجتمع بشكل عام . واذا تجاوزت الدرجة الضرورية لتدخلها - وهذه الدرجة تختلف حسب البلدان وتعلق بمستوى التطور الاقتصادي والتكنيكي لكل واحد منها ويميزان القوى الطبقية - فإن دور الدولة يصبح غير مبرر على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد الحركة التقدمية للمجتمع ، ويكشف عن طابعه الرجعي .

إن الموقف الذي تتخذه القوى الاشتراكية ازاء تأسيري الدولة الممكنين واضح : فهي تؤيد التدابير التي تقمع الرأسمال الخاص والتي تتابع عملية تشريك الإنتاج ، لكنها تعارض بقوة التدابير التي تداري الرأسمال الخاص أو التي تسعى الى توطيد احتكار الدولة الشامل لوسائل الإنتاج ولتسيير الشؤون الاجتماعية بشكل عام .

وعلى هذا ، فإن القوى الاشتراكية تبسط نضالها على جبهتين : ضد ميول البورجوازية الهادفة الى الحفاظ على الرأسمالية الخاصة ، وضد ميول البيروقراطية الهادفة إلى دوام تدخل الدولة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية .

ان الرسالة التاريخية للطبقة العاملة ، القائمة الشرعية للمجتمع في النضال من أجل الاشتراكية ، تقوم على تحرير العمال ومجموع المجتمع من كل اشكال الاستغلال والعبودية وعلى اقامة علاقات اجتماعية تحول جميع اعضاء المجتمع الى ملاك احرار ومتساوين لإنتاجهم ولكل مظاهر نشاطاتهم .

غير انه من البديهي ان حركة الطبقة العاملة ، المناهضة من أجل هذه الاهداف ، تتعرض بدورها لتأثير سائر القوى الاجتماعية . ان اجزاءها الضعيفة ، القليلة المقاومة ، الخادمة روحها النضالية ، تقبل التأثير من الخارج . وفي العصر الذي

كانت البورجوازية ما تزال فيه قوية اجتماعياً وعقائدياً ، كان تأثيرها ينمكس على سياسة الطبقة العاملة وعلى عقيدتها . وكان هذا التأثير يتجلى تحت اشكال معروفة من الانتهازية والتحريفية . ورغم ان البورجوازية قد باتت ضعيفة اليوم ، إلا انها ما تزال تمارس تأثيرها .

وفي الوقت نفسه تتعرض الحركة العمالية الى تأثير سياسي وعقائدي آخر يرجع مصدره الى نشاط الدولة في ميدان الحياة الاجتماعية . وهذا هو الشكل الراهن للانتهازية والاصلاحية في التطبيق السياسي ، والتحريفية على الصعيد العقائدي . يقال إن الاشتراكية تبنى من خلال اطر الدولة وتوسطها بدءاً من اللحظة التي تشرع فيها الحركة العمالية بتوجيه نشاط الدولة الى حد كبير ، أو كلياً . إن تسيير الدولة للحياة الاقتصادية والاجتماعية وتدويل علاقات الإنتاج يعتبران سمات اساسية للاشتراكية المتحققة .

وبديهي ان مثل هذا التطبيق وأن مثل هذه المفاهيم تثبط من عزيمة القوى المناضلة من أجل الاشتراكية . انها ترى تحقق الهدف في ما لا يعدو ان يكون ، في أحسن الأحوال ، مجرد مرحلة . ووراء هذا الاتجاه تكن الموضوعة الكلاسيكية عن الانحرافات الانتهازية الهادفة الى إبقاء القوى الاشتراكية في المستوى الذي بلغته والى إقناعها بعدم متابعة النضال : الموضوعة القائلة إن الحركة هي كل شيء وان الهدف ليس شيئاً .

ان الطبقة العاملة تستخدم من بين ما تستخدمه من وسائل ، في النضال التحريري الذي تخوضه ، الدولة وذلك عندما يسمح لها الموقف او عندما تفرض الضرورات عليها ذلك . لكن هذا لا ينقض حقيقة انه يستحيل تحقيق مهمة التحرير هذه في الاطر التي يقدمها لها تطور وتشعب جهاز الدولة . فتلاشي هذا الجهاز هو وحده القادر على إفساح المجال أمامها .

إن ميل جهاز الدولة الى التضخم بدون انقطاع ينسجم مع القوانين التي تتحكم في نظام مبني على الفصل بين وسائل الإنتاج والمنتجين وعلى الفصل بين من يسرون الشؤون الاجتماعية وبين سائر اعضاء المجتمع . انه ينبع من إفلات

نتاج العمل الاجتماعي من الرقابة الاجتماعية . هذا هو النظام الفيتشي الذي تسيطر فيه الاشياء على البشر . إن فرض احتكار الدولة على كل اشكال النشاط الاجتماعي سيدفع بتطور هذا النظام الى نتائجه القصوى ، إلى عبودية المجتمع الكاملة . إن النزعة الفيتشية تبلغ ذروتها باعتمادها على فصل وسائل الانتاج عن المنتجين ، وعلى فصل القادة السياسيين عن سائر أعضاء المجتمع ، وعلى تطوير تقسيم العمل والتخصص : وهكذا يصبح البشر عبيداً لأعمالهم الخاصة ، للدولة ، للتكنيك والعلم .

ان تحول الدولة الى « رأسمالي عالمي فعال » الى بناء مستقل يحافظ على علاقة أساسية من علاقات الرأسمالية ، علاقة الرأسمال والعمل المأجور ، حتى في المرحلة التي تكون فيها الطبقة التي تعيش هذه العلاقة على وشك مفادرة المسرح ، يعني - حسب تنبؤات إنجلز - نقطة النهاية في التطور الرأسمالي .

ان القوى التقدمية في المجتمع لا تسمح لهذا الميل بأن ينتصر ، لأن انتصاره سيؤدي الى افلاس المجتمع ، وسيخفق كل القوى المحركة للتطور ، وسيهدم التكنيك والعلوم التي خلقها المجتمع .

لكن وعلى فرض ان هذا الميل لا يمكن ان يجعل كفة الميزان تميل ولا ان يهدد التقدم العام للمجتمع الانساني ، فإنه يتجلى حالياً تحت شكل آخر لا يقل خطراً . ان مظاهر عديدة في العلاقات العالمية الراهنة تدل على اننا نواجه قوى اجتماعية اصبحت بهذا الشكل او ذاك مستقلة ، لا يسيطر عليها المجتمع كل السيطرة ، ويمكنها بسهولة ان تهرب من رقابته .

إن المجتمع الانساني يجد نفسه أمام احتمال تدمير نفسه بنفسه نتيجة لاستخدام وسائل تدميرية ذات طاقة جبارة ، خلقت بفضل تطور العلم والتكنيك . لكن الخطر الذي يهدد بتحويل هذا الاحتمال الى واقع لا يمكن في هذه الوسائل نفسها ، بل في طبيعة العلاقات القائمة في المجتمع الذي يملك هذه الوسائل . ان قوى الانتاج الجبارة التي تخلق هذه الوسائل القادرة على تدمير المجتمع الانساني ، يمكن ان تستخدمها ايضاً لأغراض التقدم والرفاه

الاجتماعي . ويدهي ان مثل هذا الاستخدام للنجزات العلمية والتكنيكية هو وحده الذي ينسجم مع تطلعات ونضال القوى الاساسية في المجتمع . والسؤال المطروح هو معرفة الامكانيات التي تملكها هذه القوى لترجيح كفة هذا الاتجاه . وكلما كان التأثير الذي يمارسه المنتجون على استخدام القوى الانتاجية والانتاج اكبر ، وكلما كانت رقابتهم على القوة السياسية مباشرة اكثر ، تضائل احتمال استخدام الانتاج الاجتماعي لأغراض لاجتماعية . بيد أن القوة السياسية - التي تركز بين يديها الوظائف التي تسمح لها بالسيطرة على البشر والاشياء - إذا ما عززت موقفها المستقل ازاء المجتمع ، فإن انفجار القوى التدميرية يصبح من اختصاص قرارات القلة المترتبة في ذروة هرم الدولة الفائق القوة . والحال ان الخطر الذي يهدد العالم المعاصر يرجع الى ان مستوى جباراً من طاقات الانتاج قد تحققت في مجتمع لم يقم بعد علاقات تسمح له بتوجيه الاقتصاد وبمجموع الشؤون الاجتماعية مباشرة ، اي بواسطة اجهزته الحرة الخاصة ، مجتمع تنعزل فيه وتحرر اجهزة الانتاج ومردودات العمل الاجتماعي ، بما يفسح المجال امام احتمال اتخاذها لموقف خطر ازاء المجتمع .

من الضروري اذن بالنسبة للقوى الاشتراكية ان توحد النضال من اجل التحويل الداخلي للمجتمع باتجاه الديمقراطية الاشتراكية مع النضال الهادف الى القضاء على سياسة العنف على الصعيد الدولي. ان جبهتي النضال هاتين لا تنفصلان. فالنضال على الصعيد الداخلي لإخضاع العنف لرقابة المجتمع ، يعني في الوقت نفسه وضع العراقيل أمام العمل غير المراقب لهذا العنف في العلاقات الدولية . وبالعكس : ان شل سياسة العنف ، وإزالة بقايا الاستعمار على صعيد العلاقات الدولية ، ووضع حد للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، والقضاء على مفهوم السيطرة ، وإقرار السلام واقامة التعاون الأممي على قدم المساواة ، ان كل هذا يعني تأمين الشروط الدولية الضرورية لتحولات اجتماعية تقدمية لا تصادف عرقلة من الخارج ، وتتلاءم مع الشروط الداخلية لكل بلد من البلدان ومع حاجاته .

ملاحظات حول بعض مشكلات الفكر الاشتراكي المعاصر

بقلم : ميلانتي بوبوفيتش

- ١ -

ملاحظات تمهيدية

عانى تطور الفكر الاشتراكي - الاقتصادي والسياسي - خلال العقود الأخيرة ، ونتيجة للحركة المعقدة والمتناقضة في الواقع الاجتماعي والمضمار العقائدي ، عانى من الكثير من الأخطاء في المفاهيم والمصطلحات ، ومن سوء التفهم . بل إن المصطلحات نفسها تأخذ أحياناً مضامين متباينة : ومن هنا كانت صعوبة التفاهم في غالب الأحيان .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة ، قبل كل شيء ، بوقف ومصالح الفئات الاجتماعية المختلفة في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . بيد ان هذه الظاهرة تشكل أيضاً احد مظاهر التخلف العقائدي ، تخلف العلم الاجتماعي ، تخلف الماركسية ، بالنسبة للتطبيق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ويلاحظ عدم التفهم هذا بشكل خاص في الحركة الاشتراكية العالمية . كما يلاحظ أحياناً في مناقشاتنا الداخلية . وهو ، جزئياً ، نتيجة للتأثير العقائدي على الحركات الاشتراكية للقوى الاجتماعية التي تعارض ، بقدر متباين من العنف ،

النضال من أجل الاشتراكية . وتأثير البيروقراطية ، من وجهة النظر هذه ، له دوره المميز الخاص ، تلك البيروقراطية التي زيفت ، تحت مظهرها الستاليني ، المصطلحات العلمية الكلاسيكية كالطبقة والصراع الطبقي ، والأحزاب ، والثورة ، والدولة ، ودكتاتورية البروليتاريا ، الخ ...

غير ان التشويش وعدم التفهم ينبعان ايضاً من حقيقة ان أشكال الحياة الاجتماعية ، في الواقع بالذات ، قد طفتت تتبدل بسرعة مدوخة ، مما يجعل الكثير من الافكار الشائعة قديمة وبالية قبل ان تتبلور معارف جديدة . إن المجتمع يدخل في مرحلة تبدلات داخلية عميقة كل العمق . ذلك ان مرحلة الانتقال تعني ان مقولات المجتمع الأساسية وأسس الاقتصادية وكذلك بناء الفوقية السياسية ، قد أخذت بالتبدل بشكل او آخر . وهذا شيء لا بد ان تكون له نتائجه في ميدان العقيدة ، ميدان الوعي .

إن مهمة العلم الاجتماعي هي ان يكشف عن القوانين التي تسيّر المجتمع ، وان يسلط ضوءاً جديداً بواسطة مفاهيم علمية ، سواء أعن طريق تطوير المفاهيم القائمة ، أم عن طريق صياغة مفاهيم جديدة ، حسب الحاجة ، والكشف عن قوانين جديدة .

ذلك ان الصعوبات التي تطرحها مرحلة الانتقال هذه تكن ايضاً في حقيقة أن المقولات المطروحة على بساط البحث والتي تتطلب ان تشرح وتحدد ، تتغير بلا انقطاع ، وتقتل بمضامين جديدة ، في الوقت نفسه الذي تولد فيه مقولات جديدة . ومن البدهي ان الحركة الاشتراكية وقواها القائدة توجه اهتماماً كبيراً الى هذه المشكلات .

وتختظر للبعض ، في هذا الموقف ، فكرة أن الكلاسيكيين ، ماركس وإنجلز ولينين ، قد اصبحوا « قديمي الموضة » .

ويحاول البعض الآخر ، مدفوعاً بدوافع ماثلة ، ان « يطوب » الكلاسيكيين . فهو يعترف لهم بمجلائل الأعمال ، لكنه يشوهها ويبسطها في الوقت نفسه . وهكذا يحرف افكارهم ، او يرفض ، في الواقع ، حقائقهم العلمية الأساسية .

كان لينين يقول بهذا الصدد :

« حينئذ كانت الماركسية شعبية بين العمال ، فإن هذا التيار السياسي لن يكف عن توجيه الشتائم الى ماركس . ونحن لا نستطيع ان نمنعهم من هذا ، كما لا نستطيع ان نمنع شركة تجارية من استعمال أي إعلان كان واي مارك كانت » (الامبريالية وانشقاق الاشتراكية) .

بيد ان الموقف الراهن ، مع ما فيه من تبدلات اجتماعية سريعة ومهمة للغاية ، يعزز من هنا بالذات عمل قوى العطالة والمحافظة باعتبارها اساساً اجتماعياً لمثل هذا التحريف ، ويخلق الجو المعائدي والاجتماعي الذي يؤكدون فيه عن طواعية « الطابع البالي » للماركسية . فما المقصود في الواقع ؟

من الصحيح ان التطور الراهن بشكل عام ، ودخول المجتمع في مرحلة انتقال بشكل خاص ، يتطلبان ان تحدد الوقائع ، وأن تكتشف الظواهر الجديدة والطرق الجديدة ، غير المعروفة بما فيه الكفاية ، لسير المجتمع بشكل عام ، ولسيره نحو الاشتراكية بشكل خاص .

ليست المسألة إذن مسألة تغيرات بالمعنى الدارج للكلمة ، بل مسألة طرق جديدة ، ما تزال مجهولة ، لحركة المجتمع . ولهذا فإن كل تفسير للمجتمع المعاصر تفسير آلياً بواسطة ، كلاسيكي الماركسية هو عمل عقيم اكثر منه في اي وقت مضى . وهذه بالأصل حقيقة ابدية كان الكلاسيكيون أنفسهم هم أول من نادوا بها .

كتب لينين : « على الماركسي أن يأخذ بحسابه الحياة الحية ، والأحداث الدقيقة للواقع . عليه إذن ألا يتشبث بنظرية الأمس التي لا تشير في أفضل الأحوال ، شأنها شأن كل نظرية ، إلا الى ما هو اساسي وعام ، والتي لا تفعل شيئاً سوى الاقتراب من فهم تعقيد الحياة^(١) » .

بيد انه من الصحيح أيضاً اننا لا نستطيع ان نتقدم بدون ماركس وانجاز

ولينين ، او الى جانبهم ، ذلك لأنهم بكل بساطة قد اكتشفوا ، كعلماء ومفكرين ، القوانين الأساسية لحركة المجتمع بشكل عام ، وقوانين حركة المجتمع في عصر معين ، ولأن كل التطور الاجتماعي حتى اليوم قد أكد ، في الواقع ، اكتشافاتهم . وبالفعل ، إنما مع كلاسيكي الماركسية على وجه التحديد أصبح الفكر الاجتماعي ، الذي كان قبلهم معزولاً ومقصوراً على بعض القطاعات وإن كان أحياناً ذكياً جداً بل عبقرياً ، أصبح علماً وسمح بالتالي للمجتمع ، اي للقوى الاشتراكية الواعية ، بأن تفسر المجتمع علماً وان تقيم على العلم نضالها من اجل تحويل المجتمع .

ومن يظن انه يستطيع ان يتقدم الى الأمام وأن يفسر الأحداث الاجتماعية بدون معونة الكلاسيكيين يشبه ، في افضل الاحوال ، انساناً يستعد لاقترام باب مفتوح .

إننا لا ندرس هنا الجانب الاجتماعي-السياسي من هذه المشكلة . ومع ذلك ، فهذا هو السبب الرئيسي الذي يدفع البعض ، في ميدان العلوم الاجتماعية ، وبدلاً من ان يبذل جهده لفهم ما سبق اكتشافه كحقيقة علمية ، الى الاعتماد عن هذه الحقائق والى محاولة ايجاد تفسيرات بطرق أخرى .

وهذا هو ، على سبيل المثال ، شأن نظرية كينز وغيره من العلماء البورجوازيين . إن ما تحتوي عليه اعمالهم من حقيقة علمية - وهي تحتوي على مثل هذه الحقيقة - إنما هو تأكيد مباشر أو غير مباشر لماركس وانجاز ولينين ، أو هو اكتشاف ، عن طريق معوج ، لما يستنبط مباشرة من التصورات العلمية لكلاسيكي الماركسية . وهكذا يصلون الى حقائق جزئية بطريق صعب ، وقد باتت نتائجهم مطوقة بضباب التشويش المثالي ، فهي تتطلب بالتالي جهداً اضافياً لتعرف ما فيها من حقيقة علمية فعلياً وما ليس منها علماً .

* * *

إننا سنشرح ، بهدف تجنب كل التباس ، من البداية ، المعنى الذي نستعمل به لفظي رأسمالية الدولة وتسلط الدولة .

لقد بدأ الأدب العلمي الماركسي باستعمال تعبير رأسمالية الدولة بكثرة اثناء الحرب العالمية الاولى وبصدد الأحداث الاجتماعية - السياسية والتغيرات الاقتصادية التي نتجت عن تلك الحرب . لكن التعبير نفسه قد ظهر قبل ذلك بمدة طويلة . انه يشير الى مجموع تدابير الدولة (من تشريعية وإدارية وتنظيمية) المتخذة والمطبقة بهدف مراقبة اقتصاد الحرب والاشراف عليه وتنسيقه وتخطيطه . كان كل شيء قد ربط بالحرب وكان الاقتصاد كله يتجه نحو هذا الهدف . وهكذا قامت علاقة جديدة ونوعية بين الدولة والرأسمالية ، علاقة كانت بمحولة آنذاك . ان لفظة رأسمالية الدولة تعني اذن علاقة محددة ومعقدة ، ارتباطاً وثيقاً وتسوية بين الدولة والرأسمال بهدف توجيه الحركات الاقتصادية وتنسيقها وتخطيطها . وانما بهذا المعنى نستخدمها .

لقد دخلت الدول الرأسمالية ، بعد الحرب العالمية الاولى ، في أزمة اقتصادية وسياسية ، لكنها نجحت فيما بعد في ان تستقر مؤقتاً ونسبياً ، على نفس الاسس الرأسمالية التي كانت قائمة من قبل تقريباً . وقد تم إلغاء الكثير من تدابير رأسمالية الدولة ، وعرف الاقتصاد بدونها ازدهاراً رأسمالياً جديداً . بيد ان الأزمة الكبيرة ، أزمة الكارثة عام ١٩٢٩ ، قد سددت ضربة قاضية الى الرأسمالية . ولم تستطع البلدان الغربية المتطورة صناعياً الخروج من هذه الأزمة إلا باتخاذ العديد من تدابير رأسمالية الدولة مجدداً . ولم يكن هذا إلا مخرجاً مؤقتاً (وهو يصبح اليوم كذلك اكثر فأكثر) . وهو لم يكن ممكناً إلا لأنه قامت علاقة جديدة ، رابطة جديدة ، تسوية خاصة بين الدولة والرأسمال ، وإلا لأن الوظائف الهامة للرأسمال والطبقة الرأسمالية ، باعتبارها « الطبقة القائدة اقتصادياً » (بالمعنى الماركسي لهذه الكلمة) قد نقلت الى الدولة .

وهذه العلاقة الجديدة ، هذا الموقف الجديد لاقتصاد البلدان المتطورة في الغرب ، هو ما نسميه برأسمالية الدولة .

ونحن نلفت فوراً الانتباه الى فرق اساسي بين ما تعنيه رأسمالية الدولة اثناء الحرب العالمية الاولى وبعدها مباشرة ، وبين ما كانت تعنيه بعد عام ١٩٢٩ ،

عشية الحرب العالمية الثانية ، وما تعنيه اليوم بشكل خاص . وهذا رغم انه لا وجود لفروق كبيرة جداً، من حيث المظهر الخارجي وفيما يخص نظام المؤسسات . لقد ولدت رأسمالية الدولة ، اثناء الحرب العالمية الاولى ، كضرورة حربية بالدرجة الاولى ، اي لأسباب خارجية . لقد تطلبت أسباب خارجية ان يربط الرأسمال ، باعتباره علاقة في الانتاج مستقلة ، إن قليلاً وإن كثيراً ، بتدخل معين من قبل الدولة ، وأن تصبح الدولة مباشرة عاملاً اقتصادياً .

اما في العصر الراهن ، فان رأسمالية الدولة تتجلى كظاهرة مباشرة ، كقانون ينبع من الرأسمالية عينها ، ومن نقاط ضعفها الداخلية ، ومن فشلها كقوة مستقلة إن قليلاً وإن كثيراً . ولهذا السبب على وجه التحديد كانت رأسمالية الدولة في عصرنا ، ومن وجهة النظر الاجتماعية ، ومن وجهة النظر الطبقية ، ومن وجهة النظر السياسية ، مختلفة بشكل أساسي ونوعي عن رأسمالية الدولة اثناء الحرب العالمية الأولى .

فحين تغير الموقف المميز للحرب العالمية الأولى ، استطاع الاقتصاد الغربي ان يعود بشكل متفاوت الكمال الى أسسه الاحتكارية وان يحقق استقراراً احتكاريّاً خاصاً ، نسبياً ومؤقتاً ، بل ان يحقق شيئاً من الازدهار .

بيد ان الاقتصاديات الرأسمالية الغربية قد حققت من جديد ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الازدهار الاقتصادي ، لكنها لم تستطع ان تعود الى الأسس القديمة للرأسمالية الاحتكارية الخاصة . ورغم عن جهود الحكومات البورجوازية (حكومة تشرشل في انكلترا ، والجمهوريين في الولايات المتحدة الاميركية ، الخ ...) ، لم ينجح الأمر . أو بالأحرى لم ينجح الا بشكل جزئي ، في بعض القطاعات الضيقة وبشكل محدود فقط . وهكذا بقي العديد من تدابير رأسمالية الدولة قائماً ، بل انه عزز واتخذ سعة أكبر .

إن هذا كله يدل على أن المجتمع الغربي البورجوازي ، المتطور صناعياً للغاية ، قد دخل في مرحلة اصبحت فيها رأسمالية الدولة ، باعتبارها علاقة اقتصادية في التكوين الاجتماعي ، قانوناً ، جزءاً متمماً من الحياة الاجتماعية - الاقتصادية .

ورأسمالية الدولة اليوم (وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتفهم العصر) تنبع من الحاجات الداخلية للرأسمالية عينها ، ومن تناقضات إعادة الانتاج البسيط وإعادة الانتاج على صعيد تدرجي داخل الرأسمالية ، ومن تناقضات قانون الربح الوسطي ، ومن قانون التراكم الرأسمالي ، الخ ...

إن تدخل الدولة هذا يعمق متزايد أكثر فأكثر في العلاقات الاقتصادية ، ومساهمتها في حياة المجتمع الغربي الحديث الاقتصادية ، يصبح بالتالي قانوناً للتطور المعاصر ، وتصبح العلاقات الاقتصادية مدولة^(١) أكثر فأكثر . والحال انه إذا كانت الدولة تتدخل في العلاقات الاقتصادية ، وإذا كان تدويل العلاقات الاقتصادية قد أصبح قانوناً ، فإن الحياة الاجتماعية كلها ، لا الحياة الاقتصادية فحسب ، بل الحياة الاجتماعية - السياسية والحياة الثقافية أيضاً ، تتدول بالضرورة .

وهذا الاتجاه نحو التدويل الذي يصبح قانوناً ، ويميزاً للمجتمع الغربي المعاصر ، هو ما نسميه بتسلط الدولة . إن تسلط الدولة يمثل هذه الظاهرة الجديدة التي يتميز بها التطور المعاصر لهذه البلدان بشكل أساسي . غير ان تسلط الدولة ، إذا ما فهم على هذا النحو ، يشكل أيضاً أحد قوانين التطور الرئيسية للعالم المعاصر . إنه حاضراً في كل مكان من العالم . إنه موجود ، باعتباره اتجاهًا ناشئاً عن واقعة موضوعية - علاقات الدولة بالاقتصاد - في البلدان الغربية التي تملك صناعة متطورة .

لكن قانون التدويل لا يستثني أيضاً بلدان أوروبا الشرقية ، تلك البلدان التي تمت فيها تصفية البورجوازية والتي سارت في طريق بناء علاقات اجتماعية اشتراكية . ومن البدهي بالنسبة لنا ، نحن البوغوسلافين ، ان التطور الاجتماعي في هذه البلدان حين لا يسير في اتجاه تطوير الديمقراطية الاشتراكية المباشرة ، والادارة الذاتية ، والحكم الذاتي ، اي في اتجاه تلاشي الدولة ، فإن تسلط

١ - من الواضح ان لفظي « مدولة » و « تدويل » انما هما مشتقتان هنا من « الدولة » لا من « الدول » كما هو شائع .
« المترجم »

الدولة يصبح قانون تطورها . وصحيح أن تسلط الدولة هذا هو ذو طبيعة خاصة ، ولا يمكننا ان نخلط بينه وبين تسلط الدولة في البلدان الغربية ، إلا أنه تسلط دولة على كل الأحوال .

ولا تلك بلدان آسيا وإفريقيا المتخلفة ، التي تحررت بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن تطبق ، تحت شكل أو آخر ، طرائق رأسمالية الدولة . فهي بالنسبة إليها أنجع وسيلة للإسراع بأكبر قدر ممكن بتطورها . وعلاوة على ذلك ، فإنها بالنسبة إليها الوسيلة للدفاع عن نفسها ، بقدر ما يكون ذلك ممكناً موضوعياً ، ضد الاستغلال الاجنبي ، ولتضمن ، بقدر متفاوت ، استقلالها الاقتصادي . وعلى هذا ، فإن هذه البلدان أيضاً تخضع لقانون تسلط الدولة ، رغم ان أسس الانطلاق ، من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، التي يتجلى بها هذا التسلط ، تختلف عن أسس البلدان الصناعية المتطورة .

وتسلط الدولة يصبح أيضاً ظاهرة مميزة للعلاقات بين لدول . إن الكتل الرأسمالية ، باعتبارها أنظمة للدول تتجاوز الاطار القومي ، هي في الواقع ظاهرات ذوات طابع دولي تابعة من الاتجاهات المتعاطمة باستمرار نحو الأخذ بمذهب تسلط الدولة في العلاقات بين الدول .

وبالطبع لا ينبغي ان نستنتج ان الأنظمة الاجتماعية بل حتى الأنظمة الحقوقية لكل البلدان هي واحدة في الواقع ، لمجرد أن تسلط الدولة أصبح اتجاهًا ، قانونًا للتطور الاجتماعي في العالم قاطبة ، قانونًا ماثلاً في كل مكان تحت أشكال مختلفة ومن خلال تدابير متباينة . فهذه مسألة أخرى ومن المناسب ان نعالجها بطريقة مختلفة ، وسوف نمود إليها .

إن التغيرات في اتجاه رأسمالية الدولة في بلدان أوروبا الغربية وأميركا ، والاتجاه الى تسلط الدولة الذي يتأكد في اثرها ، تمثل التحولات الأساسية ، تحولات بنية المجتمع الرأسمالي . والمطلوب من الماركسيين أن يفسروا علماً منشأ هذه الظاهرات وطبيعتها ، وان يحددوا دلالتها ، وان يشرحوا قوانين هذه البنية الاجتماعية التي خلقت حديثاً وتناقضاتها . وينبغي عليهم ، على هذا

الأساس ، ان يحددوا شروط النضال من أجل الاشتراكية ، من اجل تحويل المجتمع باتجاه الاشتراكية . وهكذا يتوجب عليهم ان يرسوا استراتيجية النضال من اجل الاشتراكية وتكتيكه .

بيد ان ممثلي فكرة إعادة النظر في الماركسية ، سواء أمثلوها البيروقراطيون الستالينيون ام مثلوها البورجوازيون الصغار الاصلاحيون ، يأخذون موقفاً آخر تجاه هذه الظاهرات .

فالأوائل يرفضون ، بكل بساطة ، ان يروا التغيرات الطارئة ، او هم يفسرونها ، إذ يرفضون الاعتراف بمميزتها الأساسية ، بالمفاهيم القديمة والمقولات القديمة وحدها . انهم يعملون بحيث ان الضوء المسلط على ماهية رأسمالية الدولة وتسلط الدولة يخلق بشكل غير محسوس في وعي البشر صورة أخرى ، تمثيلاً آخر للواقع الاجتماعي الخاص ببلادهم . وبتمثيل آخر إن مصالح البيروقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي السبب الذي ينتج التحريف البيروقراطي – الستاليني غير القادر وغير المستعد لفهم التطور المعاصر في البلدان الغربية المتطورة .

وبالمقابل ، فإن الاصلاحيين البورجوازيين الصغار يعترفون ، على طريقتهم ، ببعض الوقائع ، ويعترفون بنوعية جديدة في هذه العلاقات الجديدة . لكنهم يقدمون عن هذا كله تأويلاً تحريفياً ، اصلاحياً . انهم يرون الاشتراكية في تسلط الدولة الذي يتوسط اكثر فأكثر في الغرب ، آخذاً شكل الاشتراكية – الديمقراطية في بعض الأحيان . ولهذا يخيل اليهم انهم كانوا على حق ، منذ أربعين عاماً ، في الخصومة الكبيرة بين الثوريين (لينين) وبين الاصلاحيين (الأمية الثانية) . والواقع انهم كانوا دوماً اصلاحيين . بيد ان مذهبهم الاصلاحى لا يتجلى اليوم فيما يخص الرأسمال ، او الاحتكار والاحتكارية فحسب ، بل تجاه تسلط الدولة ايضاً . إن التطور الاجتماعي مستمر ، لكن الاصلاحى البورجوازي الصغير لا يغير ، في الحقيقة ، من طبيعته ، وإن كان يتلاءم في الوقت نفسه مع الموقف الجديد .

وستظل الحال هكذا دوماً ما دام الواقع الاجتماعي يحتوي على الشروط التي تسمح بتأكيد هذا النوع من التحريفية . وهذه الشروط الاجتماعية الموضوعية لم تنحسر شيئاً من قوتها خلال الأربعين سنة الأخيرة ، بل على العكس من ذلك تدعمت وتعززت .

وكما نأتي بمثال على الالتباس في المصطلحات الذي يتجلى لدينا أيضاً ، سنستشهد بسؤال طرح علينا في إحدى المحاضرات : هل تخلق رأسمالية الدولة ، في شروط الرأسمالية الاحتكارية ، جميع شروط الانتقال من المرحلة الأخيرة للرأسمالية الى المرحلة الاولى من الاشتراكية ؟

اننا نلاحظ فوراً من هذا السؤال ان مشكلة العلاقة بين رأسمالية الدولة والرأسمالية الاحتكارية قد أسيء طرحها . فالرأسمالية الاحتكارية ، حسب هذا السؤال ، اطار اجتماعي عام يحدث في داخله شيء ما يسمى برأسمالية الدولة . ومن الواضح ، كما يبدو لنا ، ان المسألة هي مسألة خلط في المصطلحات . اننا نستطيع أن نستخلص ، من تعريفنا لرأسمالية الدولة ، بأنها مرحلة جديدة في تطور المجتمع والعلاقات الاجتماعية ، أحدث عهداً من الرأسمالية الاحتكارية . لكن رأسمالية الدولة لا تعني إلغاء الرأسمالية الاحتكارية ، ولا الرأسمالية بشكل عام .

إن العلاقات الاقتصادية تزداد تعقيداً ، والمجتمع الغربي المعاصر يكتسب أكثر فأكثر مميزات رأسمالية الدولة ، ويظهر اتجاهاً متعاضداً نحو مذهب تسلط الدولة . لكن الرأسمالية الاحتكارية ماثلة فيه ، بمصالحها الخاصة ونفوذها . وقد تحتفظ الرأسمالية الاحتكارية أحياناً بأشكالها خالصة ، وقد تتجلى هذه الرأسمالية ، أحياناً أخرى ، في علاقات معدلة ، في اطار رأسمالية الدولة وتحت رعايتها .

إن رأسمالية الدولة لا تعني إلغاء الاحتكار ، تلك الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفت في مطلع هذا القرن . لقد تجلى الاحتكار كنفى « للحرية » في حياة المجتمع الاقتصادية في المرحلة البورجوازية ، كنفى

للتنافس . ولقد كان للاحتكار ايضاً بلا ريب تأثيره على حياة المجتمع العقائدية والسياسية . انه يتأكد ، في هذا المجال ، كنفى للحريات السياسية ولغيرها من الحريات في حياة المجتمع العقائدية . واذا ما فهمنا الاحتكار على هذا النحو ، أدركنا انه لا يزول من المجتمع المعاصر . بل على العكس: انه يتابع نموه وتطوره كنفى للحرية في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والعقائدية . بل إنه يجد تعبيره بشكل اكمل في مذهب تسلط الدولة . وهذه الواقعة على وجه التحديد هي التي تمثل تهديداً ، وسبباً للعديد من امراض المجتمع المعاصر . ولهذا على وجه التحديد لا يعني مذهب تسلط الدولة ولا يمكن ان يعني انه والاشتراكية شيء واحد ، مهما تكن الصفات التي تنسب الى هذا النوع او ذاك من أنواع المذهب الدولي ، وسواء أولد هذا المذهب الدولي ام لم يولد كنتيجة حتمية ، كقانون ، في البلدان التي تبني الاشتراكية (وبخاصة على أساس قاعدة مادية ناقصة التطور) ، وسواء أظهر في البلدان التي تتوطد فيها رأسمالية الدولة اكثر فأكثر .

والجزء الثاني من السؤال ، الجزء المتعلق بالانتقال من المرحلة الأخيرة للرأسمالية الى المرحلة الاولى من الاشتراكية مطروح بشكل تعميمي . وسوف نعود اليه .

- ٢ -

ماركس ، إنجلز ولينين والماركسية

لقد خلقت الماركسية الأساس المنهجي والنظري لتصور علمي عن المجتمع كواقع موضوعي نوعي ، كجزء من العالم المادي . لقد شاد مؤسسو الماركسية الأساس لتصور علمي عن المجتمع الطبقي ، وبخاصة عن المجتمع البورجوازي ، الرأسمالي ، كتشكل نوعي وكتشكل طبقي أخير . وإنما بالاستناد إلى هذه المعارف العلمية تكونت الأفكار عن طرق تطور المجتمع الاشتراكي القادم واتجاهه ، وقامت تصورات محددة عن هذا المجتمع القادم ، وبالطبع ، لا يمكن للسؤال ان تكون هنا الامسالة تخيلات عامة ، تخيلات مبنية على اكتشافات

علمية ، إلا انها تظل مع ذلك تخيلات ذات طابع عام ، لا إشارات محددة وواضحة إلى تنظيم هذا المجتمع الاشتراكي الجديد .

وإنما بدءاً من هذا العلم تكونت استراتيجيات وتكتيكات النضال من أجل الاشتراكية ومن أجل تطوير العلاقات الاجتماعية الاشتراكية .

إن دخول المجتمع الراهن في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يعني انه تخلى بقدر متفاوت ، او هو في طريقه الى التخلي عن أسسه القديمة .

ان مرحلة الانتقال تعني إما تحول بعض مقولات المجتمع القديم ، وإما إلغاءها وهدمها على يد الثورة وولادة مقولات المجتمع الاشتراكي الجديدة وتشكلها . ومن المهم للغاية التمييز ، في هذه العملية ، على صعيد النظرية والمعرفة والمنطق ، بين ما يتحول وما يُلغى : أهى مقولات المجتمع الرأسمالي فحسب ، ام مقولات المجتمع الطبقي بشكل عام ، ام كلا النوعين من المقولات ؟

وبالطبع ليس هذا بالأمر اللامتناهي البساطة ، باعتبار ان المسألة ، في الواقع ، هي مسألة عملية واحدة وحيدة ، وفكرتنا العلمي وحده هو الذي يفصل بين هذه المفاهيم كتجريدات علمية . ولهذا لا يمكن لنا ان نجري هذا التمييز بدون معرفة ضليعة من الماركسية - اللينينية ، بدون استرشاد صحيح بالمقولات المنهجية والنظرية للعلم الماركسي عن المجتمع .

بيد انه لا بد من أن نقوم بهذا التمييز ، اذا كنا نريد أن نتعرف أنفسنا بشكل واضح في مرحلتنا الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية . وعلى وجه التحديد لأن المرحلة الانتقالية توقع الفكر ، لطبيعتها بالذات ، في التشوش والخطأ ، ولأن الدراسة اللانطقية لكلاسيكي الماركسية من خلال منظور الحركات الاجتماعية المعاصرة ضرورية لنستطيع ان نحدد ، بأكبر قدر ممكن من الأمانة ، المقولات والمفاهيم الأساسية والمنهج العلمي وغيرها من الأدوات التي ستسمح لنا بأن نخطو خطوة إلى الأمام في العلم . وإنما عن هذا الطريق وحده سنستطيع ان نشرع بتفسير علمي للظواهرات المعاصرة . وبهذا المعنى ، ليس كلاسيكيو الماركسية ولن يكونوا « قديمي الموضة » .

اننا لا نتكلم هنا إلا عن الجانب المنطقي من هذا « التشوش » . فهو له أيضاً جانبه الاجتماعي ، والاجتماعي - السياسي ، والعقائدي ، لكننا لن نتعرض له إلا نادراً .

إن ما يميز المجتمع الرأسمالي هو الربح كقانون داخلي للرأسمال . ومصادرة الرأسمال وإلغاء الربح هما أمران لا بد منها ، على كل الأحوال ، للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . وهذا يعني انه ينبغي أن تُلغى مقولات المجتمع الرأسمالي وأن تحل محلها مقولات أخرى .

غير ان مصادرة الرأسمال لا تكفي لتقدم المجتمع نحو الاشتراكية ، ودونها أيضاً التأميم ، اعني ذلك الشكل الذي تم به المصادرة حالياً ، والذي ليس هو في الواقع الا تدبير من تدابير الدولة ، تدبير لا يصبح قاعدة لحرية حركة القوى الاجتماعية الاشتراكية إلا على أساس بعض الشروط الاجتماعية - السياسية المحددة بوضوح . اما فيما يخص تطور المجتمع الاشتراكي - الذي ليس هو مجرد نقيض للرأسمال ، بل هو أيضاً مجتمع لا طبقي - فلا بد من ان يحقق التطور الاجتماعي إلغاء كل أساس طبقي ، هذا الإلغاء الذي سيعيد ربط العامل ، المنتج المباشر ، بوسائل الانتاج ، لكن بطريقة جديدة ، على صعيد اعلى ، كمنتج شريك . ولا يمكن ان نخلق الشروط لتقدم المجتمع تقدماً طبيعياً نحو العلاقات الاشتراكية ، نحو علاقات اشتراكية أكثر فأكثر ، إلا عن طريق علاقة جديدة بين المنتج ووسائل الانتاج .

إن الرأسمال والربح يمكن لهما بقدر متفاوت ان يُصادرا ويُلغيا ، لكن التجربة دلت على أنه من الممكن ان يولد على هذا الاساس وان يتوطد مؤقناً ، بدلاً من الاشتراكية ومن تشارك المنتجين (بالمعنى الماركسي للكلمة) ، نوع من انواع تسلط الدولة وبيروقراطية من البيروقراطيات . وهذا يعني انه لا يكفي ، من أجل نمو الاشتراكية ، ان يدول الرأسمال وان يستبدل الربح ، باعتباره قانوناً داخلياً للاقتصاد الرأسمالي ، بتنظيم دولي واداري للعلاقات والحركات الاقتصادية ، وهذا يعني ان تشارك المنتجين ، أي تكوين علاقات جديدة في

الاتاج بين المنتجين المشاركين ، وبالتالي تكون مقولات اقتصادية « حرة » بطريقة جديدة ، من دون ان تكون مقولات بيروقراطية وادارية ، هو شرط ضروري ولازم . ان التسوية الدولية الادارية للحركات الاقتصادية ، وتحول المقولات الاقتصادية والمقولات الدولية - الادارية ، ليسا هما الريلتين الوحيدتين لإلغاء الربح . بل إن هذه التسوية عبر قادرة على إلغاء الربح باعتباره علاقة اجتماعية تام الإلغاء . إن المقولات الاقتصادية الجديدة ، الحرة بمعنى انها غير بيروقراطية وغير ادارية ، والتي تولد بجمرية من العلاقات الاقتصادية الجديدة ، تستطيع وحدها ان تكون الأساس الاشتراكي الاقتصادي للمجتمع القادم .

إن الاشتراكية لا تعني تحرير المجتمع من تناقضات الرأسمال والربح ومن ضرورها فحسب ، بل التحرر أيضاً من تناقضات تدويل الحياة الاقتصادية وقوانين تسلط الدولة ومن ضرورها . إن الاشتراكية هي نقي الرأسمال وتسلط الدولة .

إن البيروقراطي حين يستخدم الشعارات الاشتراكية فهو انما يفعل ذلك ، في الواقع ، دفاعاً عن تسلط الدولة الذي يمثله . وغلطته المنطقية هي اعتياده بأنه اذا كان قد ألقى الربح ، القاتل الداخلي للرأسمال ، واستبدله بالإدارة ، فان كل شيء بالتالي يكون قد التجزأ فيما يخص تطور الاشتراكية . ومن ثم يستخرج استنتاجات مزورة عن سياقها ، مأخوذة عن ماركس والمجلد ولينين ، هدفها تبرير هذا الخلط . ولما اشخاص كثيرون يبدو لهم هذا الدفاع مقنعاً ومنطقياً جداً .

ولكن نعلم وتسر طلياً الاجتهادات الرافضة في تطور العالم - ومنها الاشتراكية تسلط الدولة (رغمًا عن الفروق الجوهرية) - فلا بد ان نكون قد فهمنا عميق فهم نظرية ماركس والمجلد عن المجتمع الرأسمالي ، وعن قوانين هذا المجتمع ومقولاته .

بيد اننا لن نتطرق الى مثل هذا الموضوع في هذه الدراسة ، إلا بقدر ما يكون ضرورياً لتشرح للقارىء فحوى ما يدور عنه البحث . ونحن لا نريد أن

نصدر حكماً خاصاً على الرأسمالية والرأسمالية الاحتكارية اللتين درسهما وفسرهما ماركس وانجلز ولينين بشكل علمي . ان نظريتهم تظل أساس التطور الراهن للعلم الاجتماعي . وهدف هذه السطور انما هو عرض بعض المعلومات الجديدة عن رأسمالية الدولة اليوم .

إن ما يميز المجتمع الرأسمالي هو الرأسمال كوحدة وكصراع بين الربح والأجر . والمميز له هو انتاج الربح في قطب ، وانتاج الأجر في القطب المعارض ، مع وحدة هذين الاتجاهين المتعارضين وصراعهما . ان الربح يكون الرأسمالي - البورجوازي كعضو في « الطبقة المسيطرة اقتصادياً » (بالمعنى الذي يعطيه ماركس واتجاه لهذا التعبير) ، والأجرة هي القانون الاقتصادي الذي يمين موقف البروليتاريا كطبقة مضطهدة ومستغلة اقتصادياً ، ويحدد مكانها في القطب المعارض من المجتمع .

وهذا يعني ان علاقات الانتاج متضمنة في الرأسمال باعتباره الوحدة والصراع التنافسي بين الربح والأجرة ، وأن الرأسمال يشكل قاعدة المجتمع الاقتصادية ، قاعدة اكتسبت بعضاً من الاستقلال النسبي إزاء البنية الفوقية السياسية والقوة السياسية .

إن السوق الرأسمالية تربط بين رؤوس الأموال في اقتصاد رأسمالي واحد ، وعند التحليل الأخير في مجتمع رأسمالي واحد . لكن مضمون هذه السوق وطبيعتها بالذات انما يتكونان بعامل قانون المعدل الوسطي للربح ، ذلك القانون الذي يعمل كقوة من قوى الطبيعة مستقلة عن الارادة والوعي الانساني ، كقوة عاطلة ملازمة للرأسمال وللانتاج الرأسمالي . ولهذا ، ليس ما يميز الرأسمالية والسوق الرأسمالية قبل كل شيء هو « حرية » المقولات الاقتصادية وحدها فحسب ، بل أيضاً فوضى الانتاج والسوق ، وعجز المجتمع عن تنظيم اقتصاده ، وعن تنظيم وتوجيه الحركات على اساس قاعدته الاجتماعية الخاصة .

ولهذا لا نستطيع ، من جهة أخرى ، ان نعتبر أن ما يميز المجتمع الاشتراكي هو إلغاء حرية المقولات الاقتصادية بتحويلها الى مقولات ادارية ، بل هو ولادة

مقولات جديدة، اشتراكية، تكون « حرة » بمعنى جديد لهذه الكلمة ، معنى اشتراكي . غير ان الميزة الرئيسية للاشتراكية ينبغي ان تكون قدرة المجتمع على تجاوز الطبيعة الفوضوية للقوانين الاقتصادية وللحركات الاقتصادية . إن على المجتمع الاشتراكي أن يكون قادراً على توجيه حركاته الاقتصادية .

إن قانون الربح الوسيط وقانون التراكم الرأسمالي ، اللذين يشكلان الطبيعة الداخلية للسوق الرأسمالية ، ينزلان البورجوازية منزلة « الطبقة المسيطرة اقتصادياً »، وينزل قانون الأجرة البروليتاريامنزلة الطبقة المضطهدة والمستغلة. وهذا كله تقرره القوانين الأساسية للانتاج الرأسمالي ، بشكل مستقل عن البنية الفوقية السياسية، وعن الشكل السياسي العيني الذي تتخذه السيطرة الاجتماعية - السياسية الواقعية للبورجوازية . وبهذا المعنى تكون كل بنية من هذه البنى الفوقية ، عند التحليل الأخير ، دكتاتورية بورجوازية ، ضماناً لموقف سيادة البورجوازية .

ولقد شرح ماركس والمجاز العلاقة بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية^(١). لكن هذه العلاقة العامة تجلت بأشكال متباينة على صعيد الحياة العينية وعلى صعيد التطور التاريخي للعيني للمجتمع . ان التأثير الارتدادي للقوة السياسية على الحركات الاقتصادية لم يكن واحداً في جميع المراحل . وانما هننا على وجه التحديد يتجلى الى حد كبير الطابع النوعي ، الاجتماعي - التاريخي ، للمجتمع من المجتمعات .

ومن وجهة النظر هذه ، فإن ما يميز فترات الانتقال من تشكل اجتماعي الى تشكل آخر يكن على وجه التحديد في أن القوة السياسية ، الدولة ، كان لها تأثير ارتدادي على الاقتصاد تجاوز الحد الوسيط .

وهكذا لعبت الملكية المطلقة ، على سبيل المثال ، دوراً كبيراً في تطوير الاقتصاد . فالحكم الملكي المطلق قد أعد المجتمع ، رغم انه لم يكن قوة سياسية بورجوازية ، للسير في طريق التطور نحو الانتاج الرأسمالي ، وهياً الجو لولادة

١ - انظر انجاز « ضد دهرينغ » وانظر أيضاً المؤلفات المختارة لماركس والانجاز .

الرأس مال وازدهاره ، هذا بالطبع اذا ما نظرنا الى الحكم الملكي المطلق من خلال منظور تاريخي واسع . ولم يكف الرأس مال أثناء تطور الانتاج الرأسمالي عن ان يعزز نفسه باعتباره علاقة في الانتاج مستقلة ذاتياً ، في حين ان انتصار هذا الانتاج أدى الى اقامة روابط بين القوة السياسية والرأس مال ، روابط لعبت فيها الدولة دور الحارس لشروط الانتاج الرأسمالية العامة^(١) .

وانما في هذه الواقعة على وجه التحديد تكن احدى المميزات الأساسية للانتاج النوعي . فقد سمحت هذه الواقعة بإقامة علاقات اقتصادية مستقلة بقدر متفاوت ، وغير مرتبطة مباشرة بالقوة السياسية . وبتعبير آخر نقول إن العلاقات الاقتصادية والمقولات الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي تصبح حرة نسبياً إزاء الظروف الاجتماعية - التاريخية . وهذا هو الأساس الذي تولد عليه الحريات السياسية والعقائدية التي أنتجها المجتمع في مرحلة تطوره البورجوازي . وهذه هي احدى نتائج تلك الواقعة .

والنتيجة الثانية هي فوضى الانتاج . إن تلك الواقعة تحدد الطبيعة الداخلية لقوانين الانتاج الرأسمالي . انها تجعلها فوضوية ، مستقلة عن الارادة الانسانية . وهذا يعني ان حرية المقولات الاقتصادية كان لا بد ان يدفع ثمنها من فوضى الانتاج ومن استغلال الطبقة العاملة استغلالاً لا شفقة معه .

وأسباب ذلك ان المنتج ظل مسلوباً من وسائل الانتاج . ولهذا فإن حرية المقولات الاقتصادية ، اي طبيعتها ، كان لا بد ان تظل فوضوية^(٢) . إن طبيعة مقولات الانتاج الرأسمالي لا يمكن فهمها إلا اذا اخذنا هذه الواقعة بعين الاعتبار . إن كل شيء يصبح قابلاً للفهم : الرأس مال والربح والاجرة ، وفيما بعد الاحتكار والرأس مال التمويلي والربح الزائد ، ما إن نأخذ هذه الواقعة بعين الاعتبار .

وبالتالي ، وكلما تغيرت العلاقات العينية بين الأساس الاقتصادي والقوة السياسية ، تغيرت أيضاً طبيعة قوانين اعادة الانتاج الرأسمالي بالذات . وهذا

١ - ادوار كارديليج « مشكلات بنائنا الاشتراكي » الجزء الثاني - ص ١٢١ .

٢ - انجائز ، « ضد دهرينغ » - ص ٢٧٩ - ٣١٥ .

على وجه التحديد ما يحدث في اقتصاديات البلدان الغربية المتطورة صناعياً .
وإنه لواجب على الماركسي ان يتتبع تطور هذه القوانين (وفي هذا الاطار،
غيرها من القوانين التي لم نذكرها) ومقولات الانتاج الرأسمالي ، وان يدرس ما
تخصير اليه ، وما تتمرض له من تحولات ، ونتائج ذلك على البنية الاجتماعية
الشاملة ، وعلى بنية الطبقات ، وعلى العلاقات الطبقية ، وعلى بنية الدولة ودورها ،
وعلى مضمون القوة الاقتصادية ، وعلى الحركات العقائدية .
وانما على أساس مثل هذا الجهد العلمي في البحث يستطيع الماركسي ان
يحدد شروط النضال من اجل الاشتراكية وأن يرسم استراتيجيته وتكتيكيه .
وهذا ما فعله لينين في عصر الاحتكارات والامبريالية - بخلاف قادة سائر
الأحزاب الاشتراكية - الديموقراطية .

* * *

لقد درس لينين ، في تحاليله العلمية ، المجتمع من خلال المقولات العلمية
الأساسية للحياة الاقتصادية والسياسية . وهكذا حدد علمياً تناقضات مجتمع
عصره ، ونوعيته التاريخية ، واستخلص النتائج العقائدية والسياسية التي كونت
أساس التكتيك الثوري في نضال البروليتاريا الطبقي . وهذا المنهج العلمي في
البحث مشروح بوضوح في دراسة لينين المعنونة « الامبريالية » مرحلة الرأسمالية
العليا .

وكما نذكر بمنهج لينين ، فسوف نذكر هنا بعضاً من استنتاجاته الرئيسية .
لقد نوه لينين بالطابع الرأسمالي للمجتمع في نهاية القرن التاسع عشر ، وفي
مطلع القرن العشرين ، لكنه ألح منذ ذلك على الظواهر الجديدة التي كانت تتجلى
فيه والتي كانت تعطي ، من وجهة نظر التطور القادم للمجتمع ، لجميع العلاقات
التي كانت تنميها الرأسمالية آنذاك ، طابع رأسمالية انتقالية ، « رأسمالية
محتضرة » . وخلف هذه الظواهر الجديدة ، التي كانت تتجلى فيها منذ ذلك
بعض المميزات المناقضة للرأسمالية ، كانت تتوطد سيطرة الاحتكارات في

العلاقات الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية ، وكان العالم قاطبة يدخل ، على أساس الاحتكارات ، في نظام علاقات الانتاج الرأسمالية تحت شكل سيطرة عدد ضئيل من البلدان الرأسمالية على سائر العالم .

لقد فهم لينين الروابط القائمة بين مختلف الظواهرات ، من اقتصادية وسياسية وعقائدية ، في المرحلة العليا من الرأسمالية بتحليله قبل كل شيء مقولات ذلك المجتمع الأساسية ، كالرأسمال والربح والأجرة وعمل الرأسمال من خلال آلية السوق والمنافسة الرأسماليتين ، وتأثير قانون المعدل الوسطي للربح على شروط النظام العالمي للرأسمال التمويل . ولقد سمح له هذا المنهج بأن يبين الترابط العضوي بين العلاقات الداخلية للرأسمالية الاحتكارية وبين ظاهراتها ، وبأن يكتشف تناحرها بكشفه عن الارتباط بين تمرکز إنتاج الاحتكارات وبين المنافسة ، وكذلك القوة الفاتكة للوليغارشية المالية ، وتصدير رؤوس الأموال ، والتوسع والصراع من أجل تقاسم جديد للعالم ، وأخيراً ، وبدءاً من هنا ، الاتجاه نحو الرجعية في العلاقات السياسية ، وتعزيز النزعة البيروقراطية والعسكرية ، وانشقاق الحركة العاملة الأممية الى جناح ثوري وجناح إصلاحى . إن جميع هذه الظواهرات قد ولدت تلقائياً فوق تربة الرأسمالية الاحتكارية .

لكنها كانت تخفي في حضنها ، في الوقت نفسه بذور نفي الرأسمالية ، وقانون إعادة الانتاج الرأسمالي . ومن هنا كان تشديد الهجة منذ تلك المرحلة ، على الطابع التاريخي المؤقت للرأسمالية ، وعلى الاعلان عن أولى أشكال العلاقات الاجتماعية العليا .

« إن الرأسمالية تسبب في مرحلتها الامبريالية ، التشريك التام للانتاج ، وقود الرأسماليين ، إن صح التعبير ، رغماً عن إرادتهم ووعيهم ، الى نظام اجتماعي جديد ، الى مرحلة انتقالية يتم فيها الانتقال من حرية التنافس الكاملة الى التشريك الكامل .

« إن الانتاج يصبح اجتماعياً ، لكن التملك يظل خاصاً . وتظل وسائل الانتاج الاجتماعية ملكية خاصة لعدد ضئيل . وتبقى الأطر العامة لمنافسة

معترف بها شكلياً ، لكن النير الذي يفرضه عدد ضئيل من الاحتكاريين على مجموع السكان يصبح انقل بمئة مرة ، ومحسوساً أكثر ، وغير محتمل^(١) .

لقد زادت الرأسمالية الاحتكارية ، باعتبارها على قوى إنتاجية متطورة وعلى استغلال العالم قاطبة ، من مصادر فضل القيمة ، وزادت بشكل عام من القوة التي كان الرأسمال يبقي بواسطتها الجماهير المستقلة تحت سلطته . ولقد أصبح الاحتكار والسيطرة الاستعمارية الروافع التي زادت في قوة استغلال الرأسمال واضطهاده . وقد عدل وضع احتكار الرأسمال التمويلي ، من جهة أخرى ، من آلية المنافسة بحيث ان الرأسمال الكبير والاوليفارشية المالية استطاعا ان يحصلوا على حصة أكبر من توزيع فضل القيمة في حوض الطبقة الرأسمالية . وهكذا كان لا بد بالتالي من ان يحدث تشويه في عمل قانون الربح الوسطي .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار وضع الاحتكار في الاوليفارشية المالية ، ادركنا ان نتيجة هذه الحالة تكن في أن الجهود الملازم للرأسمالية نحو التراكم قد أخذت كثافتها تتضاءل ، مما ادى الى انتقال معين وتعديلات سلبية في حركة اعادة الانتاج على صعيد تدريجي . وقد زاد هذا من تفاقم جميع تناقضات الرأسمالية ، وعزز الميل الى جمود قوى الانتاج ، دافعاً الى أزمات عامة وعميقة أكثر فأكثر ، وعلى الصعيد العام ، الى تعزيز الصراع من أجل تقاسم جديد للعالم ، من أجل مصادر جديدة للقوة الاقتصادية والمالية ، وهذا ما يقود حتماً الى الحرب العالمية الامبريالية .

ولقد فهم لينين بعمق أكبر من جميع معاصريه ، ناظراً الى الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر العلاقة الأساسية بين الربح والأجر ، فهم طبيعة العلاقات الطبقة بالذات في الرأسمالية الاحتكارية ، وكذلك التغيرات التي كانت تتم في حوض الطبقات الاجتماعية الكبرى .

كان الرأسمال التويلي يمنح الاوليفارشية المالية ، أي قبضة من كبار الرأسماليين

وأرباب الصناعة والمصارف والتجارة، القوة الفاتكة في اطار المجتمع البورجوازي. وكان الرأسمال التمويلي، أي صورة الرأسمال التمويلي الخاصة بالرأسمال كـرأسمال في هذا المستوى العالي من تطور الرأسمالية، ينزل الاولغارشية المالية منزلة « الطبقة المسيطرة اقتصادياً ». وكانت الاولغارشية المالية قد أصبحت الممثل الحقيقي للمجتمع الرأسمالي، او بتعبير ادق، للطبقة المستغلة.

« لقد شكل ثلاثة الى خمسة من أضخم مصارف كل أمة من الأمم الرأسمالية الأكثر تطوراً » الاتحاد الشخصي، للرأسمال الصناعي والمصرفي، وجمعوا بين ايديهم وتحكوا بمليارات ومليارات تمثل أضخم جزء من الرأسمال والعائدات النقدية في البلاد كلها. والاولغارشية المالية التي تغطي جميع مؤسسات المجتمع البورجوازي المعاصر الاقتصادية والسياسية بدون استثناء بشبكة مشدودة من التبعية، هي أوضح تعبير عن هذا الاحتكار، (المصدر نفسه - ص ٤٣٣) .

لقد زادت الرأسمالية الاحتكارية بشكل عثم من تقاوم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطبقة العاملة والجمهير الشغيلة. كما ان الاتجاه الى عدم تحويل التراكم الممكن الى تراكم واقعي بالنسب نفسها، والاتجاه بالتالي الى الجمود في تطور القوى المنتجة، كان يزيد أيضاً من تقاوم مشكلة استخدام الطبقة العاملة استخداماً كاملاً مليئاً. كما ان الازمات الاقتصادية، والحروب، وأخيراً الانطلاقة الرجعية في العلاقات السياسية والنزعة العسكرية، كانت تضخم أيضاً من التهديدات التي تثقل على وضع الطبقة العاملة الاقتصادي والسياسي. لقد كانت الرأسمالية الاحتكارية تؤكد سيطرة البورجوازية في درجة عليا وتدعم مواقفها الاستغلالية، كما تؤكد، من جهة أخرى، موقف الطبقة العاملة كطبقة مستغلة ومضطهدة. وكانت تزيد، بشكل خاص، من يؤس سكان البلدان المستعمرة والمتخلفة.

وكان تطور القوى المنتجة وتوسع الرأسمالية العالمية، الجاريات في اطار الرأسمالية الاحتكارية، يعززان تناحر المصالح بين المستغلين والمستغلين، ذلك التناحر الذي هو تعبير عن التناحر بين الربح والأجر. غير أنه رغماً عن هذا

التناحر وغصباً عن ان الاحتكار يدخل بعض التعديلات على قانون الربح والربح الوسطي والتراكم الرأسمالي ، ظل الربح محرك اعادة الانتاج على صعيد تدرجي ، وظل يتابع ، على هذا الأساس ، توليد علاقة الربح - الأجر ، بشكل متميز أكثر فأكثر . وهذا هو السبب الذي يقضي الى احتداد التنافرات الطبقيّة والنزاعات الطبقيّة .

ولهذا أرغم الرأسمال التمويلي ، في هذه المرحلة الناضجة من الرأسمالية ، حين أصبحت التناقضات الرأسمالية شديدة الحدة ، على اللجوء اكثر فأكثر الى وسائل الاكراه غير الاقتصادي ، الى القوة ، للإبقاء على الجماهير المستغلّة راضخة ذاعنة . ومثل هذه الرأسمالية لا يمود بمقدورها ان تتلاءم مع العلاقات الديمقراطية ، وتبحث بالأحرى عن العمل السياسي والبعثات العسكرية .

« الامبريالية هي عصر الرأسمالية المالية والاحتكارات التي تبدي في كل مكان اتجاهات الى السيطرة لا اتجاهات الى الحرية . ونتيجة هذه الاتجاهات هي الرجعية على طول الخط ، مهما كان النظام السياسي ، وتفاقم بالغ الخطورة للتناقضات على هذا الصعيد » (المصدر نفسه - ص ٤٣٠ - ٤٣١) .

لقد كان في الرأسمال التمويلي اتجاه حتمي الى تحويل الدولة الى اداة لسياسة الاوليفارشية المالية . ويصبح « الاتحاد الشخصي » بين هذه الأخيرة وبين مسؤولي الدولة ظاهرة شائعة اكثر فأكثر . بيد ان العلاقة العامة بين قاعدة المجتمع الاقتصادية وبين بنيته الفوقية السياسية ظلت ، في الحقيقة ، على ما كانت عليه من قبل . وراح الرأسمال ، الذي أصبح الآن احتكارياً ، يقوم وحده ، تحت تأثير قوانينه الخاصة ، بعملية اعادة الانتاج الاجتماعي الرأسمالي ، ويطور ويتجاوز ، في الواقع ، التناقضات والازمات الاقتصادية التي كان يشكو منها بشكل دوري . غير ان الدولة ، باتجاهها المكشوف الى النزعة العسكرية والى دعم سلطة الرأسمال التمويلي دعماً سياسياً مباشراً ، لم تكن قد احتاجت بعد الى توجيه تطور المجتمع الاقتصادي ومراقبته .

ولهذا فإن الطبيعة الجوهرية لقوانين الانتاج الرأسمالي قد ظلت على ما كانت

عليه ، اي فوضوية ، رغماً عن كل التغيرات الاساسية في عمل تلك القوانين .
ومن هنا كانت حتمية الازمات التي تزداد عمقاً وحدة .

لقد سمحت دراسة طبيعة الرأسمال ومقولة الربح - الأجر للينين بأن يعرف العلاقة الداخلية بين ظهور بيروقراطية وانتهازية جزء من الطبقة العاملة ، من جهة اولى ، وبين العلاقات الاقتصادية التي يطورها الرأسمال التمويلي ، من الجهة الثانية . إن الربح الزائد الذي يحققه الرأسمال التمويلي يسمح له بأن يجذب اليه ، في البلدان المستعمرة ، لا جميع فئات المجتمع المحظوظة فحسب ، بل ايضاً جزءاً من الطبقة العاملة .

لقد كان التحليل العلمي للامبريالية المنهج الذي استخلص لينين بواسطته نتائج الماركسية ، السياسية والتكتيكية ، فيما يتعلق بالمهام المطروحة على المجتمع ، اي المطروحة على البروليتاريا .

واليوم ايضاً لا نستطيع ان نقدم جواباً علمياً على المشكلات التي تطرحها الظواهر الراهنة الا اذا استخدمنا المنهج العلمي نفسه ، الا اذا حددنا بواسطة تحليل المقولات الاجتماعية الموجودة التعديلات التي تعرضت لها ، واتجاه هذه التعديلات ، ودلالة المقولات المعدلة من وجهة النظر السياسية والاقتصادية ، أي إلا اذا كشفنا عن ماهية المقولات الجديدة التي ولدت ، وعن اتجاهها ومضمونها . والمحاولات التي يمكن ان تقوم لإيجاد تفسير لهذه الظواهر بدون استخدام هذا المنهج ، اي بدون السير على هدي الكلاسيكيين ، ماركس وإنجلز ولينين ، لن تعطي على أفضل الانتاج إلا نتائج جزئية .

بعض ميزات رأسمالية الدولة وتسلط الدولة وتناقضاتها

من المهم قبل كل شيء لفهم رأسمالية الدولة وتسلط الدولة، إن نفهم الوظيفة الاقتصادية لرأسمالية الدولة في البلدان الغربية الصناعية . فإنما في هذه البلدان تطورت بأكثر قدر ممكن من التماسك التناقضات الجديدة ، وكذلك جميع القوانين الناتجة عن ظهور رأسمالية الدولة. ولهذا فإن دراسة الحركات الاجتماعية في هذه البلدان ما تزال لها أهميتها الكبرى بالنسبة إلى العلم الاجتماعي . ثم انما في هذه البلدان ظهرت رأسمالية الدولة المعاصرة كقانون داخلي للرأسمال نفسه ولإعادة الانتاج الرأسمالي . وأخيراً فإن هذه البلدان ما يزال لها دورها الحاسم في مجرى العالم السياسي .

نظام تدابير تدخل الدولة في رأسمالية الدولة :

إن الميزة الأساسية للمرحلة الحالية ، بالمقارنة مع السنين العشر التي سبقت الحرب العالمية والتي يمكن التكلم فيها على مدى واسع عن أدوات رأسمالية الدولة ، هي أن هذه الأدوات تستخدم اليوم بطريقة منظمة أكثر من السابق بكثير ، بحيث أن المسألة لم تعد مسألة تطبيق تدبير أو آخر بشكل استثنائي وخاص ، بل مسألة انظمة مرسومة ، مسألة تدخل الدولة ، ذلك التدخل الذي يملك ، علاوة على صفته النوعية ، أساسه النظري والذي يشكل تجربة غنية .

التخطيط ، التنسيق ، الاحصاء :

إن أدوات التحليل ، التي تفيد في فهم العلاقات الوظيفية للاقتصاد (وبالدرجة الاولى في فهم ترابط مختلف الاجزاء ، ومركبات الدخل القومي) والتي تقيس تأثير تمديدات عظمة المركبات ، قد أتقنت اليوم إتقاناً اعظم بكثير مما كانت عليه قبل الحرب . واصبحت رعاية مكاتب الاحصاء ، التي تمثل الأساس الواقعي للملاحظة الحركات الاقتصادية والتنبؤات القصيرة المدى ، أو لرسم برامج عامة أو جزئية ، احدى المهام الرئيسية للدولة . والأجهزة المركزية التي تراقب الحركات الاقتصادية ، وأجهزة التخطيط التي تحسب وتنسق الاهداف الاقتصادية في إطار عمليات السياسة الاقتصادية ، والمؤسسات التي تقوم مهمتها على تنسيق نشاط شتى فروع الاقتصاد وقطاعاته ، يزداد عددها اكثر فأكثر في جميع البلدان الغربية . وهكذا تلعب الدور الرئيسي في بريطانيا العظمى وزارة المالية التي أصبحت مسؤولة منذ عام ١٩٤٧ ، الى جانب وظائفها التقليدية ، عن التخطيط الاقتصادي وعن تنسيق نشاطات مختلف الوزارات الاقتصادية . وتملك وزارة المالية لتحقيق هذه الغاية أجهزة وكوادر خاصة .

والزمرة الرئيسية لهؤلاء الاخصائيين هي زمرة مركز التخطيط الاقتصادي . ومهمته تحديد السياسة الاقتصادية العامة وتنسيق سياسة مختلف الوزارات . وثمة زمرة خاصة تنسق سياسة الوزارات فيما يخص التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . وعند رسم التعليلات العامة للسياسة الاقتصادية ، يقام تعاون محدد بين الحكومة ورجال الأعمال والعاملين ممثلين بنقاباتهم . غير ان الحكومة هي التي تقرر .

نظام الميزانية والصرائب :

تمثل السياسة الضريبية وسياسة نفقات الدولة ، اي سياسة الميزانية ، أقوى أداة من بين أدوات الإشراف غير المباشرة ، يمكن للدولة ان تملكها . وبقدر ما تأخذ الدولة النتائج الاجتماعي بواسطة أدواتها الضريبية وتعيد توزيعه في سبيل

أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ، لا في مجرد سبيل تغذية أجهزة الدولة الإدارية فقط ، تتاح لها الامكانية للتأثير على الحياة الاقتصادية ، وهذا بشكل مستقل عن كون وسائل الانتاج موجودة او غير موجودة بين يدي الدولة أو أيدي أشخاص خاصين ، ومهما تكن نسبة هذه الهيمنة . وهكذا ارتفعت حصة عائدات الدولة في التنتاج الاجتماعي الصادرة عن مختلف أشكال الضرائب ، في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٦ الى ٢٦,٢٪ ، وفي المانيا الغربية الى ٣٣٪ ، وفي بريطانيا العظمى الى ٢٨,٣٪ ، وفي فرنسا الى ٣١,٤٪ . بيد ان حصة التوظيفات الثابتة ارتفعت في هذه البلدان نفسها بنسبة ١٥٪ ، و ٢٦٪ ، و ١٥٪ ، و ٢١٪ . وهذا مما يدل على ان نسبة العائدات الضريبية تزيد على نسبة التوظيفات بمقدار كبير .

كما ان حصة الضرائب غير المباشرة ، كالضريبة على الدخل والضريبة على الربح ، في مجموع عائدات الدولة ، قد زادت بشكل محسوس في جميع هذه البلدان بالنسبة الى ما كانت عليه في فترة ما قبل الحرب ، وكذلك نسبة الأعباء الضريبية .

لقد كانت الضرائب المفروضة على الربح الخام للشركات المساهمة تصل الى ١٤٪ عام ١٩٣٠ . وهي اليوم ٥٠٪ .

لقد سارت الدولة ، في جميع البلدان تقريباً ، في اتجاه زيادة حصة التراكم في أرباح الشركات المساهمة التي تبقى بعد حذف نفقات تجديد الرأسمال وحذف الأموال الاحتياطية . ولقد سار العديد من التدابير المتخذة في اتجاه زيادة درجة التمويل الذاتي للشركات الكبيرة . وحالة بريطانيا العظمى شاهد لامع على هذا الاتجاه :

توزيع الربح الصافي للشركات المساهمة (في بريطانيا العظمى) :

١٩٥٥	١٩٣٨	
٣٤	١٢	ضرائب مباشرة
٣١	٦٥	ارباح المساهمين

ومفعول عمل الدولة هذا مزدوج . إذ تنتج عنه ، من جهة أولى ، زيادة في حصة التراكم المخصص للغايات الانتاجية وللإسراع في وتيرة التطور الاقتصادي ، وينتج عنه ، من جهة ثانية ، تحديد حصة المالك في الربح ، وهذا بما يضيق ، فعلياً ، من حدود سيطرة المالك على الملكية الخاصة .

وتتفق في هذا الاتجاه نفسه الزيادات الضرائبية المفاجئة^(١) على العائدات الفردية المرتفعة ، والطرق المختلفة التي تعامل بها العائدات الناتجة عن العمل والعائدات الواردة من الأسهم ، وكذلك النسب الضرائبية المرتفعة على الإرث (في بريطانيا العظمى ، على سبيل المثال) .

ان التقدم المحسوس للغاية للضرائب غير المباشرة قد سمح بالاستفادة من النظام الضرائبي كعامل استقرار آلي عند حدوث تقلبات ، مهما كانت ضيقة ، في النشاط الاقتصادي ، في حين ان اجتماع التدابير الضرائبية مع التعديلات التي حدثت في حجم وبنية نفقات الدولة ، قد زاد بشكل محسوس من قدرة الدولة على التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي . ولقد افادت التدابير الضرائبية في أعوام ما بعد الحرب ، وبخاصة في البلدان الأوروبية ، في توجيه التراكم نحو الصناعات الأساسية بالدرجة الأولى .

نظام السياسة النقدية :

يمكن ان تعتبر التدابير النقدية ، شأنها شأن التدابير الضرائبية والميزانية ، أداة هامة من أدوات الدولة في توجيه الحركات الاقتصادية . لقد قام عمل السياسة النقدية ، حتى الاعوام الثلاثين ، وفي بعض البلدان حتى الحرب العالمية الثانية ، على قواعد عيار الذهب . وعلاوة على ذلك ، كانت السياسة النقدية

١ - ارتفعت الضريبة المفروضة على المازب ، في بريطانيا العظمى ، عام ١٩٤٧ و١٩٤٨ ، الى ٩٣,٧ ٪ اذا كان دخله يبلغ (١٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني ، بينما كانت هذه الضريبة ٦٣,٦ ٪ عام ١٩٣٨/١٩٣٩ .

موجهة نحو تدابير حصرية ، ملائمة لمصالح الرأسمال النقدي .
غير أن السياسة النقدية لمعظم البلدان الغربية ، في السنوات الأولى لما بعد الحرب ، كانت ما يسمى بـ « سياسة التقد البخس الثمن » ، وهذا نتيجة لاتجاه السياسة الاقتصادية نحو نظام « التوظيف التام » ، أي نحو التوسع الاقتصادي رغمًا عن كل صعوبة . وبدءاً من عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، أخذت سياسة « النقد البخس الثمن » ، بالتخلي عن مكانها للسياسة النقدية « المرنة » . لكن نظام التدابير النقدية قد رسم في شتى هذه الدول ، وفي جميع الحالات ، بهدف خدمة تنظيم الحركات الاقتصادية - في بعض الحدود طبعاً .

تدابير الدولة المتعلقة بالأجور :

من مميزات رأسمالية الدولة الأخرى التدخل المتزايد دوماً للدولة في تنظيم الأجور . وهناك طريقتان مستعملتان ، بشكل عام . فالدولة ، من جهة أولى ، تتدخل أكثر فأكثر في تنظيم علاقات العمل بشكل عام ، وفي تنظيم الأجور بشكل خاص . وهي تستند في عملها هذا ، في بعض البلدان ، على النقابات . ويتجلى تدخل الدولة في قضايا الأجور ، من جهة ثانية ، تحت أشكال مختلفة من الضمان والحماية الاجتماعيين . وهنا أيضاً ، تعتمد الدولة على النقابات .

ونتيجة هذه السياسة تتعلق دوماً ، عند التحليل الأخير ، بعلاقة القوى الطبقية والقوى السياسية في البلد المعني في زمن معين . لكن الشيء الاساسي بالنسبة إلينا هو ان نلاحظ ان الدولة تؤثر ، في الأنظمة الدولية الغربية المعاصرة ، كبير التأثير على علاقات الأرباح - الأجور ، وليس ذلك من جانب الأرباح فحسب ، بل أيضاً عن طريق تنظيم الأجور نفسها وتوجيهها ، بل تحديدها وحسابها .

فهل تؤدي نتيجة سياسة الدولة هذه الى تحسين وضع الطبقة العاملة ام الى تفاقمه ؟ هذا يتعلق قبل كل شيء بميزان القوى في صراع الطبقات في البلد المعني . بيد أنه من الخطأ ، ومن التحريف في الواقع ، ان نخلط سياسة الدولة هذه

المتعلقة بالأجور مع الاشتراكية .
لكن من الخطأ أيضاً ان نزيد تجاهل التغيرات التي تحدثها تدابير رأسمالية
الدولة في مضمون الاجرة باعتبارها علاقة اقتصادية ، وبالتالي في مضمون سائر
المقولات الاقتصادية .

**نظام ملكية الدولة للمشاريع الاقتصادية او نظام الصناعة المؤممة – الادارة
المباشرة للدولة في الاقتصاد :**

إن احد التغيرات الأساسية الواضحة لكل ذي عينين في وضع الدولة في
اقتصاد بلدان أوروبا الغربية هو توسع قطاع الدولة في الاقتصاد ، توسع القطاع
العام ، إذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، الى جانب ملكية الدولة ، ملكية
الكومونات وغيرها من الهيئات المستقلة ذاتياً . (غير انه ليست هذه هي الحال
في الولايات المتحدة) .

لقد تحقق توسع القطاع العام ، في أعوام ما قبل الحرب ، بواسطة التأميم
بشكل خاص (فرنسا ، انكلترا ، النخ ...) ، ثم بواسطة مصادرة الملكيات
الالمانية القديمة (النمسا) . وفي الوقت نفسه ، شرعت الدولة بإنشاء مشاريعها
الخاصة (النرويج) او انها وسعت من إشرافها بمساعيها في تمويل المشاريع
الخاصة (ايطاليا ، النرويج ، النخ ...) .

والفروع الموجودة اليوم في القطاع العام هي فروع أساسية . والطاقة
الكهربائية ، والفحم الحجري ، والمواصلات ، والتعدين جزئياً ، هي الفروع
الرئيسية التي مستها موجة التأميمات . ولقد كان على الدولة دوماً تقريباً ان
تتمهد هذه الصناعات ، إما لأنها أصبحت ، من وجهة نظر الرأسمال الخاص ،
غير ذات مردود ، وإما لأن نظام الادارة الخاصة لهذه الفروع الحيوية كان يمثل
خطرأ على الاقتصاد القومي .

إن الدولة لقادرة ، عن طريق الصناعة المؤممة ، على التأثير مباشرة على
مستوى الاستخدام ومستوى التوظيفات . وهكذا يمكنها ان تحقق بعض

البرامج الجزئية ، وان تؤثر بشكل محسوس على وتيرة تطور الاقتصاد القومي ، بفضل المركز الاستراتيجي للفروع التي تتولى ادارتها .

ويمكن لحصة التوظيفات العامة في المجموع الخاضع للتوظيفات ان تعطينا صورة شاملة عن قوة القطاع العام في اقتصاد بلدان أوروبا الغربية . ولنلاحظ ان مقولة التوظيفات العامة أوسع بكثير من مقولة التوظيفات في القطاع المأمم ، باعتبار انها تشمل التوظيفات الاجتماعية وغيرها من التوظيفات اللامركزية التي ليس لها طابع انتاجي مباشر . ولقد كانت حصة هذه التوظيفات في المجموع الخاضع للتوظيفات الثابتة تصل عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ الى ٤٠ ٪ في إيطاليا ، والى ٣٠ ٪ في بريطانيا العظمى وفرنسا والسويد ، وأقل من ذلك بقليل في بلجيكا والنرويج وسويسرا .

واذا اعتبرنا ان مستوى التوظيفات ، مضافا اليه بنية معينة للعائدات الشخصية ، يحدد مستوى استخدام اليد العاملة ، يكون من البديهي ان الدولة تملك ، في بلدان أوروبا الغربية ، وسيلة قوية للتأثير على الحياة الاقتصادية .

المضمون الاجتماعي لتدابير تدخل الدولة :

إن رأسمالية الدولة هي قبل كل شيء - كما قلنا - التعبير عن أزمة حركة الرأسمال وتقهقر قوانينها الداخلية ، أي تقهقر قانون الربح وقانون الأجر ، باعتبارهما قانونين مستقلين عن الإرادة البشرية ، عن العمل السياسي الواعي للبشر ، باعتبارهما قانونين مقررين موضوعياً ، وملازمين للرأسمالية . إن هذين القانونين لا يستطيعان ، في شروط رأسمالية الدولة ، ان يتحققا الا بواسطة معونة الدولة التي تنظم ، على الصعيد الاجتماعي ، الحركات والعلاقات الاقتصادية .

إن القدر الأكبر من التدابير التي تتخذها الدولة ، في نظام رأسمالية الدولة ، يتعلق بإعادة الانتاج على صعيد تدريجي ، وهذا لأن تنظيم العلاقات في هذا الميدان يسمح بمراقبة وتوجيه سائر الحركات الاقتصادية الى حد بعيد .

وهذا يعني ايضاً انه بقدر ما يتغير مكان ودور القوانين الملازمة لإعادة الانتاج الرأسمالي ، في نظام رأسمالية الدولة ، يتغير ايضاً دور الدولة والبنية الفوقية السياسية وطبيعتها . ولا تعود المسألة مسألة بنية فوقية تؤمن الشروط العامة لوجود الرأسمال ولتوطيد علاقات الانتاج التي نسميها رأسمالاً أو احتكراً رأسمالياً على أساس حر .

إن رأسمالية الدولة تعني تدخلاً تدريجياً ، لكن مستمراً ، للدولة في العلاقات الاقتصادية .

لكن عندئذ تبدأ بعض التغيرات الأساسية في المجتمع الرأسمالي وفي جميع مقولاته . إن كل شيء يشرع بالتغير : الرأسمال ، الربح ، الأجور ، القاعدة الاجتماعية ، البنية الفوقية ، طبيعة الطبقات ، علاقات الطبقات المتناحرة ، وشروط صراع الطبقات في المجتمع الرأسمالي .

فهل يمكن لاستراتيجية وتكتيك النضال من أجل الاشتراكية أن يسمحا بتجاهل جميع هذه التغيرات الطارئة على البنية الاجتماعية لبلدان أوروبا الغربية المتطورة ، التي اذا ما قورنت بتغيرات مطلع القرن العشرين ، بدت لنا أكثر عمقاً بكثير ومختلفة نوعياً عن التغيرات التي رافقت الانتقال من الرأسمالية الليبرالية الى الرأسمالية الاحتكارية . لقد أدت الرأسمالية الأخيرة الى حدوث تغيرات نوعية داخل الرأسمال وقوانين إعادة الانتاج الرأسمالي . لكن هذه التغيرات بقيت ، في الواقع ورغماً عن كل شيء ، في خط تدعيم الرأسمال ، وتوكيد قوانين إعادة الانتاج الرأسمالي ، على مستوى أعلى وفي شروط معدلة .

وقتل رأسمالية الدولة هي الأخرى مرحلة جديدة في التطور ، وتشتمل على تغيرات أساسية في البنية الاجتماعية لقوانين المجتمع ومقولاته الأساسية ولطبيعتها ، لكن ليس في خط تنمية وتعزيز وتدعيم الرأسمال وقوانين إعادة الانتاج الرأسمالي ، بل في خط تجاوز قوانين إعادة الانتاج الرأسمالي ، وفي خط إلغائها جزئياً إن قليلاً وإن كثيراً . انها تعني أزمة دائمة لا علاج لها للرأسمال باعتباره علاقة انتاج ، تعني نفياً متزايد العمق دوماً للرأسمال ، وتحديد أدوار الاجتماعية ،

وتفسخه . ولهذا جاء في برنامج رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين :
« ليست رأسمالية الدولة مرحلة خاصة من الرأسمالية ، ذلك انها ، كالتجاه ،
إنما تلد في البلدان المتطورة على يد الرأسمالية الاحتكارية التي أصبحت غير قابلة
للدفاع عنها سياسياً واقتصادياً ، والتي تبحث تلقائياً عن مخرج من الأزمة باللجوء
الى تدويل بعض الوظائف الاقتصادية ، مع الحفاظ على المميزات الأساسية
للعلاقات الرأسمالية . ومن هذه الزاوية ، يمكن للأشكال النوعية للعلاقات
رأسمالية الدولة ان تكون ، إما الجهد الأخير للرأسمالية حفاظاً على نفسها ،
وإما خطوة أولى نحو الاشتراكية . والجواب على السؤال المتعلق بمعرفة ما
ستكون هذه الاشكال ، يتعلق بقوة الطبقة العاملة وعملها السياسي الواعي ،
اي بنتائج نضالها من أجل السلطة .

« إن رأسمالية الدولة مرغمة ، لضمان إعادة الانتاج الرأسمالي وانهاد مراكز
الرأسمال الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تكون ما تزال قائمة ، على ملازمة
النظام الرأسمالي مع الشروط الجديدة ، وعلى هدم الأسس التي يقوم عليها بالذات
في الوقت نفسه . ويجري التطور الموضوعي يعزز ويوسع من شروط الاشتراكية
وعواملها الاجتماعية والاقتصادية ، رغمًا عن المحاولات التي تقوم بها الأوساط
المسؤولة في الدولة والطبقة الرأسمالية للحفاظ على مراكزها ، ويعجل موضوعاً
بفسخ الرأسمالية ، ويحتم أكثر فأكثر حدوث انتصارات سياسية جديدة
للطبقة العاملة والقوى الاشتراكية^(١) .

وعلى هذا ، فإن المرحلة الراهنة من تطور المجتمع الرأسمالي العميق النمو
ليست ولا يمكن ان تكون مرحلة جديدة من الرأسمالية ، بل انها تشير الى أن
المجتمع يتخلى عن الأسس الرأسمالية القديمة ويحدد نفسه في مرحلة انتقال .
وبالطبع ، هذا لا يعني ، كما ظن البعض ، ان مرحلة الانتقال هذه تعني ،
بشكل آلي ، الاشتراكية او الطريق الى الاشتراكية . ولقد جاء في برنامج
رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين :

« ليس ثمة من انتقال آلي من رأسمالية الدولة الى الاشتراكية ، الى التشريك الفعلي لوسائل الانتاج ، اي الى التشريك الذي يضع وسائل الانتاج في خدمة الشفيلة في مجموعهم وفي خدمة كل شغيل بشكل خاص . إن مثل هذا الانتقال لا يمكن ان يضمن إلا عن طريق العمل السياسي الواعي للطبقة العاملة ، عن طريق دورها القيادي في آلية السلطة ، وعن طريق إرادتها وقدرتها على الإفادة من هذا الدور لتعديل العلاقات الاجتماعية تعديلاً فعلياً » .

ومن الخطأ استخلاص غير هذه النتائج من العلاقات الجديدة التي خلقتها رأسمالية الدولة وتسلط الدولة . وثمة مسألة أخرى وهي ان نعرف ما إذا كان المجتمع ، في الشروط التي خلقتها رأسمالية الدولة وتسلط الدولة ، يسير نحو الاشتراكية ، والشروط التي يتجه فيها إليها ، والشروط التي لا يتجه فيها إليها ، وماهية الشروط الاجتماعية العامة والشروط السياسية للنضال الطبقي من اجل الاشتراكية في رأسمالية الدولة وتسلط الدولة ، الخ ... وسوف نعود الى الكلام عن ذلك . إذن فليس هناك ولا يمكن ان يكون هناك انتقال آلي الى الاشتراكية بواسطة الدولة ، سواء أكانت هذه الدولة بورجوازية ، تمدها حكومات اشتراكية - ديموقراطية ، ام كانت بيروقراطية ، أي دولة « غير خاضعة للاضمحلال » . بالاضافة الى هذه التغيرات التي تحدثها رأسمالية الدولة ، تتطور تناقضات جديدة وقوانين اجتماعية جديدة ، - رغم ان القديمة لن تكف عن العمل ، ورغم انها لم تلغ بعد .

إن الرأسمالية تتميز بالأزمات . وهي تخرج منها بواسطة تجميع الرأسمال ومركزته ، تلك المراكز التي تحقق تشريك القوى الانتاجية ، مع تدمير جزئي للقوى الانتاجية . وعلى هذا الأساس الجديد ، الموسع اجتماعياً ، تبدأ انطلاقة جديدة لإعادة الإنتاج الرأسمالي . وهذا ما ترافقه تقلبات وازمات اجتماعية ، لم تكف عن التفاقم طيلة تاريخ الرأسمالية ، وقد تتحول أحياناً الى حروب .

بيد ان الرأسمالية لم تستطع الخروج من أزمة عام ١٩٢٩ بطريقتها المعتادة . ولم يكف لذلك لا اتساعها ، ولا مدتها الطويلة ، ولا التخفيض الضخم للانتاج ،

ولا التجمع الذي قام به الرأسمال من تلقاء نفسه . لقد تطلبت قوى الانتاج تشريكا أوسع مدى على الصعيد القومي ، أي تطلبت تدابير تنظم بنشاط وبوعي حركة الاقتصاد كله . وكان الخيار بين أحد أمرين : إما التدمير المستمر للقوى المنتجة لكن دونما أمل بالمستقبل للقوى الطبقة الحاكمة ، بل على العكس مع تعزيز القوى الثورية والتهديد بانقياد النظام ، وإما الانتقال الى تنظيم واعٍ للعلاقات الاقتصادية ، بشكل مناقض جزئياً لمصالح الرأسمال المباشرة ، لكن في الوقت نفسه لمصلحة الرأسمال ، لإنقاذه والحفاظ عليه في الحدود التي ما تزال ممكنة .

وكانت الدولة وحدها تستطيع ، باسم المجتمع ، ان تتكفل بهذه الوظيفة ، لعدم وجود أي جهاز اجتماعي آخر . ومن المفهوم ان تكون الدولة البورجوازية هي التي أخذت على عاتقها هذه المهمة ، باعتبار ان الطبقة العاملة كانت ما تزال عاجزة لأسباب موضوعية وذاتية (ضعف الحركة العاملة الاشتراكية) عن تسلم السلطة السياسية والشروع بتعديل العلاقات الاقتصادية بواسطة دولتها هي . لكن هذا يعني أيضاً ان جزءاً من الوظائف الاجتماعية - السياسية التي تقع على عاتق البورجوازية (باعتبارها « الطبقة القائدة اقتصادياً ») قد نقل تدريجياً الى الدولة والى جهازها .

ويصم البيروقراطي التحريفي أذنيه أمام هذه الواقعة . انه ، بكل بساطة ، لا يعترف بها ، ذلك لأن مثل هذا الاعتراف سيرغمه على ان يتغلغل بشكل اعتمق في بعض ظواهرات مجتمعه الخاص ، دولته الخاصة ، تخطيطه الخاص . ويعتبر التحريفي البورجوازي الصغير هذه الواقعة انتصاراً لمبادئه التحريفية ، فهي في نظره الاشتراكية .

والواقع ان العلم الاجتماعي والفكر الاشتراكي يحدان نفسها هنا امام مهمة جديدة . إن عليهما ان يفسرا هذه الواقعة ، وإن عليهما ان يسعيا الى استخلاص النتائج الواجب استخلاصها من هذه الواقعة وذلك فيما يتعلق بالشروط العامة لتطور الاشتراكية والنضال من أجل الاشتراكية في العالم الراهن .

رأسمالية الدولة والتخطيط :

لقد تمكنت رأسمالية الدولة ، في العلاقات الجديدة بين الدولة والرأسمال ، من أن تجعل ممكناً بل ضرورياً ان يخطط الاقتصاد بعض التخطيط . إن الدولة قادرة ومرغبة على التخطيط بقدر ما تنظم وتراقب الرأسمال ، بقدر ما تراقب وتنظم بالتالي حركات الاقتصاد المادية . وبهذه الطريقة تخلق كوادراً اجتماعية متزايدة الاتساع لعمل القوى المنتجة ، مما يستدعي حاجة متعاظمة باستمرار ، بالمقابل ، الى توسيع واتقان التخطيط الاجتماعي .

إن شروع الدولة ، حتى الدولة البورجوازية ، بالتخطيط ، في الشروط الراهنة ، بسبب تشوشاً وعدم تفهم ، وهذا على وجه التحديد لأن هناك من يريد ان يفسر الظواهر الجديدة بمفاهيم قديمة . ويبدو ، من وجهة النظر الدوغمانية ، ان هذه الواقعة تقود الى الاستنتاج بأن الرأسمالية قادرة على التخطيط . لكن هذه النظرة تعبر قبل كل شيء عن عدم القدرة على النظر الى الظواهر الجديدة نظرة جدلية . كلا ، إن الرأسمالية غير قادرة على التخطيط . بل إن فوضى الحركات الاقتصادية والمعجز عن تخطيط الاقتصاد وتوجيهه على الصعيد القومي ، مما إحدى السمات الرئيسية المميزة للرأسمالية باعتبارها نظاماً اجتماعياً . إن وجود امكانية للتخطيط وتخطيط التطور الاقتصادي وتنظيم الحركات الاقتصادية ومراقبتها الى حد معين ، في البلدان التي تتطور اليوم على أساس رأسمالية الدولة ، لا يعني البتة ان الرأسمالية قادرة على التخطيط ، بل يعني ، وبالقدر نفسه ، ان الرأسمالية (أو بتعبير أدق بعض ميزات الطريقة الرأسمالية في الانتاج) قد تجوزت . فالمسألة إذن هي مسألة حالة جديدة ، وضع جديد بدأ المجتمع فيه بالتخلي عن العلاقات الرأسمالية القديمة وبإقامة علاقات جديدة . أما معنى هذه العلاقات الجديدة ، وأما الشروط التي تقود المجتمع الى الاشتراكية في هذا الوضع الجديد ، فهذه مسألة أخرى . وعلى كل الأحوال ، فإن مشكلة الطريق الى الاشتراكية لم تحل بمجرد ان المجتمع يخطط ولمجرد ان كل الجهود تبذل للتقدم بهذه الدولة التي تخطط ، ولتحويلها الى دولة رفاهية ، كما يفكر بذلك مختلف

التحريفيين - الاصلاحيين البورجوازيين الصغار .

ان القدرة على التخطيط التي يملكها بلد يقوم نظامه على رأسمالية الدولة تتناسب مع كثافة تدابير الإشراف والتنظيم ، اي مع درجة تطور رأسمالية الدولة .

إن كل خطوة جديدة في تطور القوى المنتجة تتطلب خطوة جديدة في تطور تدابير رأسمالية الدولة ، مما يعني خطوة جديدة في القدرة على التخطيط . وهذا بالأصل قانون أساسي من قوانين رأسمالية الدولة ، لكنه أيضاً تناقض أساسي من تناقضاتها . إن عدم تفهم هذه الظاهرة يمنع من فهم بعض الأحداث الهامة في العالم الحديث .

وثمة مسألة أخرى هي معرفة ماهية الدولة العينية التي تخطط ، وعن طريق اي حكومة عينية والى أي مدى تستخدم نظام التخطيط ، ولأي غرض ، وفي مصلحة من . وهذا يتطلب تحليلاً عنيماً ، لكن الجواب غير موجود حتماً في نفسي واقعة التخطيط بالذات ، ولا في التأكيد بأنه الاشتراكية ، وبأنه طريق الى الاشتراكية ، في كل حالة من الأحوال ، ومهما تكن شروطه . إن الجواب يتعلق بطبيعة الدولة بالذات ، وبالقوى السياسية التي تديرها ، أي علاقات القوى ، العلاقات العينية ، في نظام رأسمالية الدولة .

إن الدولة البورجوازية نفسها تغير دورها وتعدل طبيعتها الاجتماعية ، في نظام علاقات رأسمالية الدولة . لكن إنما بسبب هذا على وجه التحديد ، وبقدر ما يحدث ، تتعلق طبيعة العلاقات الاجتماعية ، أو بتعبير أدق حركة القوى الاجتماعية نحو الاشتراكية او في اتجاه معارض للاشتراكية ، بطبيعة الدولة عينية ، بعلاقة القوى السياسية في آلية رأسمالية الدولة . ذلك أن المسألة لم تعد مسألة الدولة البورجوازية الطبقة القديمة وحدها التي لا تتدخل ، في الواقع ، في العلاقات الاقتصادية .

لكن لتفسير طبيعة الدولة المتغيرة هذه ، لا بد من عمل قائم على البحث الحر ، ومن تحليل ماركسي بدون موقف مسبق للدولة المعاصرة في البلدان

الصناعية الغربية التي يقوم نظامها على رأسمالية الدولة .
إن الطريقة البيروقراطية الشكلية في التفكير، تتخبط في العلاقة الرأسمال -
الفوضى ، والاشتراكية - التخطيط ، دون أن تذهب الى أبعد من ذلك ، دون
أن تبحث عن التعميق .

صحيح ان الرأسمالية تعني الفوضى .
وصحيح أيضاً ان الاشتراكية تفترض تخطيط التطور الاقتصادي . لكن
ليس صحيحاً أن كل تخطيط يعني الاشتراكية ، بشكل آلي .
الاشتراكية تعني تنظيمًا اجتماعيًا على قواعد اجتماعية - سياسية جديدة كل
الحدة يمكن فيها لقوانين حركة المجتمع الاقتصادية ان توجه بشكل واع ،
بواسطة العلم ، ولا تعمل فيها هذه القوانين بشكل فوضوي مستقل عن الإرادة
الإنسانية . لكن الاشتراكية ليست شيئاً واحداً وتخطيط الدولة ، وإن كانت
تستخدم هذا التخطيط نفسه في مرحلة من مراحل تطورها وفي أطر محددة .

إن تخطيط الدولة هو ، عند التحليل الأخير ، شكل من أشكال تسلط
الدولة على الاقتصاد . وثمة مسألة أخرى وهي ان نعرف في أي شروط يكون
تسلط الدولة هذا لازماً للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . لكننا لا
نستطيع ، من حيث المبدأ ، ان نحدد بين تخطيط الدولة والاشتراكية .

وأكثر من ذلك ، فإن تخطيط الدولة يحمل في ذاته تناقضه الداخلي . انه
تخطيط وليس بتخطيط في آن واحد معاً ، ذلك أن التخطيط يعني قبل كل
شيء إبعاد الظواهر الفوضوية والبالية ، وإبعاد مختلف أشكال عدم التناسق
في الاقتصاد ، في حين أن تخطيط الدولة لا يحقق ذلك إلا بقدر محدود ، لأنه
ينتج من نفسه بعض أشكال عدم التوازن . والمسألة هي كما يلي :

إذا كانت الدولة قد شرعت في تحديد حجم الحياة الاقتصادية كلها بواسطة
«خطتها» ، وإذا كانت قد خلقت نظاماً من التدابير يسمح لها بأن تراقب وتنظم
الحركة الاقتصادية حسب الحجم المتوقع ، فإن هذه الحركة التي تصورها بشر
معينون ، وتصورها تنظيم سياسي معين تصوراً ذاتياً ، تفرض نفسها على

العلاقات الموضوعية ، على الواقع الموضوعي . وهذه الواقعة تقلل بهذا المقدار نفسه إمكانية ظهور العلاقات الاقتصادية وكأنها مقررة موضوعياً ، وإمكانية قياسها على هذا الأساس بما فيه الكفاية من الدقة والوضوح .

ولهذا نلاحظ عادة اتجاهاً الى رسم « خطط منفوخة » تسبب ، حين تتحقق ، وبقدر ما تصبح الواقع الاقتصادي ، العديد من أشكال عدم التوازن في الاقتصاد ، تلك الأشكال التي تقف عقبة في وجه تطور القوى المنتجة ، وتخنقها ، وتدمرها أحياناً . إن أشكال عدم التوازن هذه ليست إلا مظهرأ نوعياً لفوضى اقتصادية معينة .

لم نستطيع ان نتصور ان المجتمع سيستطيع ، من خلال تطور الاشتراكية القادم ، ان يوجه وينسق ، من حيث المبدأ ، اقتصاده مباشرة ، لا عن طريق الدولة ؟ ألم تقم في يوغوسلافيا أشكال أولية لنشاطات اقتصادية ليست هي من تخطيط الدولة بالمعنى الكامل للكلمة ، بل هي العناصر الأولى ، المظاهر الأولى لتجاوز مذهب تسلط الدولة في العلاقات الاقتصادية ؟

إن التحريفي البيروقراطي يرفض بكل بساطة الاعتراف بتلك الواقعة الجلية لكل ذي عينين ، واقعة ان الدولة البورجوازية تستطيع أن تخطط . انه يفسر هذا بقوله : الرأسمالية تعني فوضى الإنتاج ، الخ ... ولو اعترف بواقعة التخطيط في رأسمالية الدولة المنتشرة في البلدان الغربية ، لكان ذلك بالنسبة إليه بداية مشكلة : إنه سيرغم آنذاك على أن يواجه بطريقة أخرى نظامه الخاص في التخطيط ، وبالتالي علاقاته الاجتماعية الخاصة . والجواب لا بد ان يكون مناوئاً للبيروقراطية . ويمكننا القول ، من وجهة نظر نظرية المعرفة ، ان البيروقراطي لا يستطيع ان يتجاوز الفكر المنطقي الشكلي ، وهذا في إطار المخطط التالي : الرأسمالية تعني الفوضى ، والاشتراكية تعني التخطيط . وهو لا يستطيع ، من وجهة النظر الاجتماعية - السياسية ، أن يفهم العلاقات الجديدة المتعلقة بالتخطيط ، لأن هذا يضع مراكزه البيروقراطية موضع تساؤل .

ويرى التحريفي البورجوازي الصغير ، من جانبه ، في هذه الواقعة

الاشتراكية وقد أنجزت بقدر متفاوت . ان تفكيره عن الاشتراكية لا يذهب الى أبعد من تخطيط الدولة هذا ، مع مساهمة حكومة اشتراكية - ديموقراطية في التخطيط . و « دولة الرفاهية » هي ، في احد أشكالها الحديثة ، مثله الأعلى في الاشتراكية . والواقع أنها شكل جديد من النظرية القديمة عن تطور الاشتراكية الآلي . وكل ما هنالك أن هذا التطور لا يحدث من خلال الرأسمال أو الاحتكار أو الاحتكار المتطرف ، بل من خلال الدولة التي تخطط .

لكن التصور البيروقراطي - الدولي يحتوي ، هو الآخر ، على فكرة معينة عن تطور الاشتراكية الآلي . والفرق يكمن في كون البيروقراطي مقتنعاً بأن الاشتراكية تتطور آلياً من خلال دولته البيروقراطية الخاصة .

والمطلوب من الماركسيين ، حين يتكلمون عن تصور علمي يقول إن الاشتراكية ستتطور بأذنباتها للدولة ، وبالدرجة الأولى في العلاقات الاقتصادية ، ويقول إن الاشتراكية تعني تكوين علاقات جديدة ، حرة ، اشتراكية ، ومقولات لا يقوم أساسها لا على الرأسمال ولا على الادارة من اعلى الاقتصاد ، المطلوب منهم ان يقوموا بنقد علمي لهذين التصورين .

تناقض : الدولة البورجوازية تستملك الرأسمال :

إن التدابير التي تتخذها الدولة في نظام رأسمالية الدولة تعني استملاكاً جزئياً للرأسمال . وهذا في الواقع الوجه الآخر لعملية واحدة . فالدولة لا تستطيع ان تلعب دور منظم العلاقات الاقتصادية دون ان تستملك ، دون ان تلغي هذا الامتياز أو ذلك من الامتيازات الاجتماعية التي تعود ، حسب طبيعة اعادة الانتاج الرأسمالي ، الى الرأسمال ، الى البورجوازية باعتبارها « الطبقة القائدة اقتصادياً » .

بالطبع ، إن الدولة البورجوازية تفعل ذلك « برعي » ، كما تحافظ ، بالفائزها بعض الامتيازات ، على ما يزال بالإمكان إنقاذه . إن البورجوازية لن تفعل « برعي » ما هو مناقض لمصالحها الاساسية ، كما تتصورها ذاتياً في زمن معين .

وهذا ما ينبغي ان يكون واضحاً جلياً للدارسين . لكن من الصحيح أيضاً ان هناك تصورات تحريرية تقبل بإمكانية حكمة البورجوازية التي تصبح مستعدة ، كما ترى هذه التصورات ، لبناء الاشتراكية .

لكن معرفة ما تعنيه هذه التدابير موضوعياً في تاريخ تطور المجتمع ، هي مسألة أخرى . ولا بد للوصول الى هذه المعرفة من تحاليل ماركسية ، من تفسيرات علمية ماركسية جديدة للمواقع المعاصرة . غير ان التحريفي البيروقراطي عاجز عن التفكير العلمي .

وهذا في حد ذاته تناقض ، لكنه تناقض في طبيعة العلاقات المعاصرة بالذات . انه ينسج من الازمة العامة للمجتمع الغربي . والدولة مرعقة على القيام به . والخيار يكن في أحد أمرين : إما دمار البناء الاجتماعي كله ، الدمار النهائي لكل النظام ، وبالتالي ضياع كل السلطة ، من خلال أزمة تزداد عمقاً أكثر فأكثر ، وإما نوع من التسوية في العلاقات الاقتصادية نفسها ، والقبول باستملاك عدد معين من امتيازات الرأسمال ، وبالتالي من امتيازات الطبقة المسيطرة كما تخلق إمكانية الحفاظ على الامتيازات التي ما يزال بالإمكان الحفاظ عليها ، بفضل الدولة .

ومن المؤكد ، موضوعياً ، انه لم يعد بالإمكان اقامة نظام وحيد للحياة الاقتصادية والاجتماعية على أسس رأسمالية خالصة ، على الأسس القديمة .

ولهذا السبب يصبح تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية قانوناً للتطور المعاصر في بلدان رأسمالية الدولة . ويسم هذا القانون بميسه ، بشكل محتم ومتزايد ، كل الحياة الاجتماعية في البلدان الغربية المتطورة ، ويحدد طبيعة ومركز وسلوك طبقات المجتمع الكبيرة (البورجوازية والطبقة العاملة) ، ويعطي الصراع الطبقي مضمونه ، ويؤثر بعمق على شروط صراع الطبقات ، والنضال من أجل الاشتراكية . والتفسير العلمي لهذه الشروط ، ورسم النضال السياسي على هذا الاساس ، هو احدى المهمات الرئيسية للقوى الاشتراكية في العالم . والدوغمائية والتحريفية هما عقبة على هذا الطريق .

ونقرأ بهذا الصدد في برنامج رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين ما يلي :

« إن عملية التطور الاجتماعي في العالم الرأسمالي الحديث تتقدم ، في الواقع ، في اتجاهين :

« إن العوامل الاقتصادية ، ومحاولات القوى الرأسمالية المسيطرة لتجنب الأزمات الاقتصادية والهزات السياسية الثورية ، وكذلك الضغط الواعي والتلقائي للطبقة العاملة على المجموع الأممي من العلاقات الاجتماعية ، توجهه المجتمع في اتجاه تدويل متعاضد دوماً لبعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية ووسائل الإنتاج . وتبذل البورجوازية ، المرتبطة ببيروقراطية رأسمالية الدولة ، جهودها في هذه العملية للحفاظ على أكبر عدد ممكن من مراكزها وامتيازاتها الاجتماعية الرئيسية ، بممارستها قبل كل شيء إشرافاً حاسماً على آلية سلطة الدولة . وتستمر أكثر القوى رجعية ، للوصول الى الهدف ، في محاولة اللجوء ، كما في الماضي ، وفي شروط معينة ، إلى الفاشية وغيرها من أشكال الدكتاتورية السياسية الوحشية . وتمارس الطبقة العاملة بالمقابل ، بلجوها الى مختلف أشكال ووسائل النضال الاقتصادي والسياسي ، عن وعي وتلقائية ، ضغطاً مستمراً في اتجاه إلغاء وتحديد امتيازات البورجوازية ، بنضالها من أجل التوسع بالوظائف الاقتصادية والإسراع بها وتشريكها ، من أجل الحصول على تأثير أساسي على المؤسسات المكلفة بتأمين ممارسة هذه الوظائف ، ومن أجل الاستيلاء على سلطة الدولة . »

ومما تشابه تاريخي يوضح هذه المسألة بما فيه الكفاية . بالطبع ، انه ليس الا مجرد تشابه : لقد شق الحكم الملكي المطلق ، بمجاهدته للحفاظ على مختلف امتيازات المجتمع الاقتصادي ، اقول شق الطريق ، عند التحليل الأخير ، للعلاقات الرأسمالية الجديدة في الإنتاج .

رأسمالية الدولة والأزمات :

تبدو رأسمالية الدولة ، كما قلنا ، تعبيراً عن الصعوبات الداخلية لإعادة

الانتاج الرأسمالي وقوانينه . انها النظام التأسيسي الاقتصادي - الاجتماعي القادر على السيطرة على الأزمة . وهكذا يتسع ، في الواقع ، بأشكال وطرائق مختلفة ، اطار العمل الاجتماعي للقوى المنتجة ، اي انه يتسع بالنسبة إلى ما يستطيع الرأسمال أن يفعله اذا ما ترك لوحده . ان رأسمالية الدولة تحمل في ذاتها امكانية التخطيط المبدئية . والواقع ان المسألة هي مسألة ناحيتين لعملية واحدة وحيدة . لكن رأسمالية الدولة لم تلغ الرأسمال تمام الإلغاء . ولم تخلق علاقات جديدة اجتماعية - اقتصادية تكون ، عند التحليل الأخير ، الأساس الذي يزدهر فوقه مجتمع بلا أزمات ، مجتمع له طبيعة تستحيل معها الأزمات . ان رأسمالية الدولة تعني فقط ان المجتمع قد خلق ، تحت مفعول التناقضات الناجمة موضوعياً ، ومن خلال الدولة ، علاقة اقتصادية ونظاماً تأسيسياً قادرين على ان يؤمنا ، في الأطر المحددة ، عمل إعادة الانتاج على صعيد تدريجي ، وعلى ان يسيطرا نسبياً على مفعول الأزمات ، وعلى ان يؤمنا الزيادة المطردة للانتاج . لكن هذا غير ممكن إلا بشرط أن تتدخل الدولة أكثر فأكثر في الرأسمال وعلاقات إعادة الانتاج الرأسمالي . وبهذه الطريقة يصبح تعزيز تسلط الدولة قانوناً لتطور المجتمع في البلدان الغربية . وبالطبع ، ان تعزيز تسلط الدولة يحمل في ذاته تناقضات جديدة ، ينابيع جديدة للأزمات التي لن تتمكن السيطرة عليها ، بدورها ، إلا بشكل أو آخر من أشكال نفي تسلط الدولة بقدر متفاوت ، أي إلا عن طريق الزيادة المستمرة لدور الطبقة العاملة والجمهير والشفيلة بشكل عام في تنظيم الحياة الاقتصادية .

لكن الوجه الآخر للميدالية لا يهمننا هنا ، ونحن نريد في الوقت الحاضر ان ننوه فقط بأن تهديدات الأزمات الخطيرة في مجتمع البلدان الغربية المعاصر لا يمكن أن تتجنب ، نسبياً ومؤقتاً ، إلا إذا طبقت تدابير متعاضمة باستمرار من تدابير رأسمالية الدولة .

اما التأكيد بسبب هذا بأن الرأسمالية قادرة على الخروج من الأزمة ، فهذا ليس إلا خلطاً في المصطلحات والمفاهيم . وكل نقاش ، بشكل عام ، حول قدرة

الرأسمالية أو عجزها عن تجنب الأزمات لا يمكن إلا ان يولد الالتباس . وإذا كانت اقتصاديات رأسمالية الدولة قادرة على تجنب الأزمات ، وبمقدار ما تكون قادرة على ذلك ، فهذا يعني فقط ان التطور الاجتماعي قد تجاوز بهذا المقدار بالذات بعض أسس الرأسمالية وإعادة الإنتاج الرأسمالي . وهذا مما يعني ان المجتمع المعاصر في بلدان الغرب الصناعية ، ذلك المجتمع الذي يتطور على أساس رأسمالية الدولة ، مليء بالتناقضات : إنه يعيش تحت التهديد الدائم بأزمة عامة تعلن عن إفلاس كل نظام لإعادة الانتاج الاجتماعي ، ويتجاوز بلا انقطاع هذا التهديد بواسطة نظام رأسمالية الدولة ، علاوة على التزايد المستمر للرأسمال والاستهلاك الجزئي المستمر أيضاً . وعلى هذا الاساس يتدعم باستمرار التناقض بين الرأسمال كرأسمال وبين الدولة .

وهذا أيضاً تناقض أساسي من تناقضات اقتصاديات رأسمالية الدولة المعاصرة .

ومن المهم ان نفهم هذا التناقض اذا ما كنا نريد ان نفهم لماذا لا يكف المركز الطبقي المسيطر ، المركز الموضوعي ، عن التغير ، ولماذا تبدل عما كان عليه أيام سلطة الرأسمال التامة غير المنقسمة ، تلك السلطة التي لم تبق على حالها في أي مكان على وجه البسيطة . وبتعبير آخر ، لم يعد هناك وجود لذلك المركز الذي عرف بأنه « مركز الطبقة المسيطرة اقتصادياً » ، المركز الذي يفترضه الرأسمال نفسه باعتباره رأسمالاً .

ويمارس هذا التناقض ، اليوم ، تأثيراً حاسماً على العلاقات في حوض الطبقة البورجوازية الحاكمة . إن هذه الطبقة تنقسم أكثر فأكثر الى فئة تجند موضوعياً ، لمصلحتها الخاصة ، وذاتياً ، حسب درجة وعيها السياسي الطبقي ، تدابير رأسمالية الدولة ، والى فئة ثانية متعلقة بالافكار الرأسمالية القديمة ، المحافظة . وتنوع العلاقات السياسية الممكنة على هذا الاساس كبير جداً . ويمكننا ان نأخذ كأمثلة ما يلي :

— علاقات الجمهوريين والديموقراطيين في الولايات المتحدة الاميركية ،

والعلاقات في قلب الحزب الجمهوري ذاته .

— ظهور الجنرال ديغول والإنشقاق الذي أحدثه في جميع الأحزاب السياسية الفرنسية القديمة تقريباً .

غير أن هذا التناقض يؤثر بشكل أساسي على المركز الاجتماعي — الاقتصادي الموضوعي للطبقة العاملة، وكذلك على تعديلات البنية الاجتماعية للطبقة العاملة. وبالطبع إن لهذا انعكاسه بطريقة ما على وعي الطبقة العاملة المعنوي والسياسي .

وكذلك تولد من هذا التناقض البيروقراطية ، ممثلة هذه السلطة الدولية — الاقتصادية الجديدة ، التي تبدلت ، في طبيعتها ، عما كانته البيروقراطية التي ظهرت في الماضي ، في أيام نابليون الثالث في فرنسا على سبيل المثال . إن لها اليوم ، في رأسالية الدولة ، أساسها الاقتصادي الخاص ، وهذا ما يسمح لها بأن تعلن عن نفسها إلى حد كبير كعامل اجتماعي — سياسي مستقل ذاتياً .

إن هذا كله يخلق بلا انقطاع عناصر جديدة في الأحداث وفي صراع الطبقات ، بحيث أنه لا يمكننا أن نتفهمها بالمفاهيم القديمة وحدها عن الطبقات ، وصراع الطبقات ، واستراتيجية نضال البروليتاريا .

لكن هذا موضوع خاص .

* * *

بالطبع ، إن ما قدمناه لا يستوعب التناقضات التي تولد في حضن رأسالية الدولة . لكن هدف هذه الدراسة محدود للغاية . إنها لا تريد إلا أن تشير إلى بعض هذه التناقضات ، كما يتضح لنا عدم التفهم وسوء الفهم اللذان ينتجان عنها . والتحليل العلمي المفصل يستطيع وحده أن يجيب على كل الأسئلة التي تطرحها رأسالية الدولة وتسلط الدولة . وهذا التحليل ينبغي أن يكون مهمة عدد كبير من الشغلة العلميين والسياسيين .

الديمقراطية في المجتمع المعاصر

بقلم : نايدان باشيتش

لقد غدت كلمة الديمقراطية مكتوبة اليوم على جميع أعلام الأحزاب السياسية تقريباً . وليس ثمة أحزاب او نظم لا ترجع نفسها الى «إرادة الشعب» ولا تقدم نفسها على انها بمثابة هذه الارادة او منفذة لها . حتى ان الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية نفسها كالفاشية والوطنية – الاشتراكية لا ترغب في أن تعري نفسها من كل شكل ديمقراطي . ولقد كانت لها تمثيل وطني مهمته الوحيدة في الحقيقة ان يقدم مساندة اجتماعية ومطلقة من الشعب للنظام القائم .

النقاش حول الديمقراطية

إن استاذاً من النزويج اجتهد في ان يجمع كل ما جال في فكر الانسان عن الديمقراطية وما قاله عنها على مر الزمن يؤكد بحق ان الديمقراطية قد احتلت مكاناً تفردت به عن غيرها كرمز سياسي في الايديولوجية المعاصرة وفي مجال الدعوة :

« إن ظهور كلمة شغلت مثل هذه المكانة هو امر فريد في تاريخ اللغات البشرية . ومن المحتمل الى ابعد حدود الاحتمال في أنه لم يحدث في الغابر ان استخدام اصطلاح سياسي واحد على مدى طويل في معناه المشكور او المرذول او المحايد ، ثم تم قبوله بالاجماع كشعار سياسي رئيسي من قبل جميع الأحزاب

السياسية تقريباً^(١) .

وانه لمن الجدير بالاهتمام البحث عن أسباب هذه الظاهرة . وثمة سببان يبدوان وكأنهما أهم هذه الأسباب :

الأول هو تعقد مفهوم الديمقراطية ودخول الاستعارة عليه ، الأمر الذي يسمح بأن نفهم من كلمة واحدة أشياء متباينة كل التباين . وانه من البدهي للوهلة الأولى ان جميع الذين يدعون إلى عبادة الديمقراطية ليسوا أشياءاً لدين واحد . ان التقبل العام للديموقراطية لفظياً لا يدل على وحدة عقائدية – سياسية للعالم المعاصر . بل الأمر على النقيض من ذلك . انه قناع يستر الفرقة السائدة فيه . ويمكن بصورة جزئية اعطاء تفسير للتأويلات المتناقضة عن الديمقراطية على صعيد النظرية وصعيد التطبيق ، برد ذلك الى استغلال هذا المفهوم لأغراض الدعاوة ، هذا الاستغلال الذي انتشر انتشاراً واسعاً في عصرنا ، والذي كانت عبارة عن أداة معروفة كثيراً ما جرى استغلالها للهيمنة على الأفكار . ان الدعاوات المختلفة التي تحتشد في أن تستثمر لصالحها قوة الجذب التي تمارسها الديمقراطية كرمز سياسي على الانسان المعاصر ، تحدد مضمون هذا الرمز بطريقة تعسفية ، وبتعبير أدق بطريقة تخدم الدعاوة التي هي بحاجة اليها .

ولا ريب في ان التشويش الذي يسود حول كلمة الديمقراطية ومدلولها ومقاييس تطبيقها لا يمكن أن يحيد تفسيره في الاستغلال لأغراض الدعاوة وحدها . إن الاختلاف حول الديمقراطية وتفسيرها أمر له جذوره المادية العميقة ، وعلينا ان نبحث عنها في الواقع الاجتماعي – الاقتصادي – والواقع الطبقي للمجتمع الحديث الذي يتم فيه تبديل الانظمة الاجتماعية . ان المرحلة الراهنة من تطور العالم الاجتماعي لا تتميز بسيطرة مطلقة لطبقة قادرة على فرض وجهات نظرها على المجتمع قاطبة . اننا نشهد ، في جميع ميادين الحياة الاجتماعية ، من الاقتصاد الى الايديولوجية ، صراع الاتجاهات المتناقضة التي تعبر ، من جهة

١ – آرت نايس : « الديمقراطية والايديولوجية والموضوعية » . مطبعة جامعة أوسلو عام ١٩٥٦ .

أولى ، عن أزمة سيطرة البورجوازية وتطور الأشكال الدولية (من الدولة) ، أعني أشكال رأسمالية الدولة ، وتعتبر من جهة ثانية عن تغفل العناصر الاشتراكية وتوطدها في التنظيم الاجتماعي ، أعني صعود الطبقة العاملة . وتتجاوب مع هذه الاتجاهات العميقة الاختلاف في حركة المجتمع الراهنة ، مفاهيم مختلفة عن الديمقراطية .

أما السبب الثاني الذي أصبحت الديمقراطية من أجله لفظياً على الأقل ، المثال الأعلى السياسي للجميع ، أو بتمبير أدق السبب الذي تحتل من أجله المكانة الرئيسية في معارك عصرنا المعاصرة والسياسية ، فينبغي ان نبحث عنه في احد التناقضات الأساسية من تناقضات المرحلة الراهنة من تطور المجتمع . فمن جهة أولى ، اتخذت سيطرة الانسان على الطبيعة نسباً عالية ، وازدادت الامكانيات المادية لإشباع حاجات الانسان الأساسية زيادة مرموقة . وإذا اخذنا بعين الاعتبار نمو قوى الانتاج ، فلم تعد هناك من ضرورة موضوعياً كما تظل الحياة البشرية خاضعة للايقين الصراع من اجل الوجود ولصعوباته . إن ما كان - جزئياً فقط - واقع حياة أقلية تافهة قد أصبح امكانية للجميع . ولقد ارتفع في الوقت نفسه المستوى العام للتعليم والثقافة ، وزادت معارف الانسان المتوسط عن نفسه وعن وسطه ، وأصبحت متطلباته تجاه الحياة اكبر وأعقد . ولقد خلق هذا كله شروط الاتجاهات والمشاريع الديمقراطية . لقد أصبحت الديمقراطية ، باعتبارها شكلاً ووسيلة لتأثير « الانسان المتوسط » على مجرى القضايا الاجتماعية وعلى شروط الحياة ، مرحلة التقدم الضرورية .

كما أن علاقات الفرد بالمجتمع قد أصبحت ، من جهة ثانية ، وثيقة ومعقدة ، وأصبح الفرد اكثر تبعية وخضوعاً وعجزاً امام التناقضات الضخمة للقوة الاقتصادية والسياسية ، على إثر التطور الاجتماعي ، بشكل خاص في الرأسمالية الاحتكارية وبشكل عام في المرحلة الراهنة من تبديل الأنظمة الاجتماعية . ومثل هذه القوة الاجتماعية هم احتكارات الرأسمالية الاقتصادية ، والأحزاب الكبيرة ، والنقابات والمنظمات المشابهة ، التي تأخذ هي أيضاً طابع الاحتكارات ،

وقبل كل شيء الدولة يجهزها الضخم من الموظفين ويجهزها العسكري ، وبكفاءاتها شبه الالاعودة . وجميع هذه المنظمات ذات تسلسل متين ، وبنية بيروقراطية .

انها تشكل ، باعتبارها اساساً لسلطة متعاطمة متمركزة في أيدي الادارات البيروقراطية ، درجة جديدة في استلاب القوى الاجتماعية . لقد بات الانسان عاجزاً عن السيطرة على قواه ، وعليه ان يخضع لها .

إن التوتر الضخم بين الشروط المادية المهددة (التي تم خلقها) لتحرير الشخص الانساني، وبين واقع عبوديته الاجتماعية ، يعطيان في عصرنا هذا أهمية استثنائية لمشكلة الديمقراطية باعتبارها مشكلة سيطرة الانسان على علاقاته الاجتماعية الخاصة . واذا ما فهمت الديمقراطية على هذا النحو ، فإنها لا تعود شكلاً من بين اشكال اخرى ممكنة للتنظيم السياسي ، اشكال يمكن ان تقدر قيمتها تقديرأ متبائناً، لكنها تصبح الوسيلة الضرورية لتحرير الانسان. ولا تحصل الديمقراطية على هذا المعنى الجديد إلا عندما تبدأ الطبقة العاملة بتوكيد نفسها على انها القوة الاجتماعية التي لا يمكن ان تكون سلطتها واقعية إلا اذا كانت ديموقراطية، والا اذا قلدت الجماهير الشغيلة تأثيراً مباشراً وحاسماً على مجرى القضايا الاجتماعية ، وعلى ادارة جميع اشكال النشاط الاجتماعي .

محاولة للتعريف

إن النظرية السياسية تحتوي على العديد من تعاريف الديمقراطية . ومن أشهر هذه التعاريف وأكثرها شعبية وأقربها الى دلالة اللفظة الاشتقاقية ، تعريف لنكولن الذي ينص على ان الديمقراطية هي « حكم الشعب بالشعب وللشعب » . غير انه لم يرق في أي مكان من العالم نظام ديموقراطي ملائم حقاً لهذا التعريف . إن هذا التعريف ، بفهمه للديموقراطية على انها مثل أعلى لا واقع اجتماعي – سياسي ، لا يأخذ بعين الاعتبار الشروط السياسية التي حددت النماذج المعينة المختلفة من الديمقراطية ، هذه النماذج التي كانت جميعها حكماً لفئة اجتماعية

محددة ، لطبقة ما .

إن تحليل آلية وعمل اي نظام ديمقراطي تاريخي كان ، يدلنا على ان الديمقراطية المفهومة على انها حكم مباشر للشعب أجمع قد كانت دوماً خيالاً بعيداً إن قليلاً وإن كثيراً من الواقع . إن الأطر الضيقة التي تحققت فيها الديمقراطية عملياً ، والتباينات بين عقيدة الأنظمة الديمقراطية وواقعها ، تنبع من ان الديمقراطية كانت دوماً ، في ماهيتها وفي مظاهرها الأخرى ، نتاج مجتمع طبقي ، شكلاً تحقّق فيه الطبقة المسيطرة حكماً في الشروط التاريخية المعطاة .

ان الديمقراطية هي شكل تنظيم سلطة الدولة ، ووجود الدولة بالذات يستلزم انفصلاً ، استلاباً لوظيفة ادارة الشؤون الاجتماعية بالنسبة الى المجتمع . إن الحفاظ على النظام العام ، شأنه شأن سائر القضايا العامة ، غير متحقق مباشرة على ايدي اعضاء المجتمع (ولو كان الأمر كذلك لتحقق معنى الديمقراطية الحرفي) ، بل على يد جهاز خاص ، متميز عن المجتمع ، يملك تحت متناوله إكراهاً منظماً .

إن الديمقراطية ، باعتبارها نظاماً ، متفاوت التطور والفعالية ، للرقابة الاجتماعية على ممارسة السلطة العامة ، تمثل شكلاً من اشكال الغاء استلاب القوة السياسية بالنسبة الى المجتمع والى الانسان المتوسط . لكن هذا الإلغاء ، حتى في أكثر نماذج الديمقراطية نمواً وتطوراً ، ناقص وغير متساك ، ذلك لأنه يتم في الأطر الضيقة لنظام طبقي . وحين يتم فعلاً القضاء على هذا الاستلاب ، وحين تكف السلطة العامة حقاً عن ان تكون قوة فوق المجتمع ، فإن الدولة سوف تُلغى وتُلغى معها الديمقراطية .

ومن الضروري ، كما تتجلى الديمقراطية ، ان توجد شروط تاريخية تسمح ، او حتى تتطلب ان تقترب ادارة الشؤون الاجتماعية من المجتمع ، وان تخلق لهذا الغرض امكانيات تكون حر وتعبير حر عن الآراء بصدد الشؤون الاجتماعية ، وان تتصارع هذه الآراء وتتكوّن في اطار ارادة الأغلبية ، وان تتحقق أخيراً

ارادة الأغلبية هذه ، بصورة منظمة ، يحددها القانون ، في التطبيق الاجتماعي .
ان اشكال الحكم الديموقراطية تحتل ، في الزمان والمكان على حد سواء ،
مكاناً صغيراً في تاريخ المجتمع الطبقي . وعلاوة على ذلك ، فإن الديموقراطية
كانت دوماً مقتصرة على بعض دوائر الحياة الاجتماعية ، وفي غالب الأحيان على
فئات محدد من السكان . وتتجارب مع انماط المجتمع الطبقي المختلفة انماط مختلفة
من الديموقراطية . واذا كانت انماط الديموقراطية التاريخية المتباينة تختلف بعضها
عن بعض ، فإن اختلافها ناتج بشكل رئيسي عن التحديدات المختلفة التي يمينها
كل نمط من هذه الانماط للديموقراطية لمصلحة حكم طبقة محددة . ولهذا ينبغي
الانبحث عن تفسير لطبيعة شكل معين من أشكال الديموقراطية في مبادئها
العامة ، هذه المبادئ التي ليست إلا التعبير العقائدي عن التنظيم السياسي
المعطى ، بل في العلاقات الطبقة التي هي أساس لها .

شروط الديموقراطية التاريخية والاجتماعية

إن الطبيعة الطبقة للديموقراطية ، لم تكن خافية على مؤسسي العلم السياسي ،
على المثلين العظام للفلسفة اليونانية . ويصف ارسطو ، الذي يفوق عظمة من
وجهة النظر هذه العديد من النظريين البورجوازيين الذين تكلموا في الديموقراطية ،
يصف الأشكال السياسية حسب مقاييس طبقية ، حسب الطبقة التي هي المالك
الحقيقي للسلطة :

« ... حيثما تستمد الحكومات سلطتها من الغنى ، سواء أكانت اقلية أم
أغلبية ، فإنه حكم الأوليفارشية ^(١) . وحين يحكم الفقراء ، فإنها الديموقراطية ...
وعلينا أن نقول إن الديموقراطية تكون حين يكون البشر الأحرار هم الحاكمين ،
وإن الأوليفارشية تكون حين يكون الأغنياء هم الحاكمين ، لكن ينتج عن ذلك
ان الطبقة الحاكمة ديموقراطياً كثيرة العدد والطبقة الحاكمة اوليفارشياً قليلته ،
لأن هناك الكثير من البشر الأحرار بالولادة والقليل من الأغنياء » (السياسة —

١ - الأوليفارشية : حكم الأمر الغنية القليلة المدد بالضرورة . «المترجم»

إن أرسطو يعرف واقعتين مميزتين للديموقراطية القديمة : المساواة الشكلية في الحقوق بين البشر الأحرار ، واستبعاد الطبقة المستغلة من الحياة العامة استبعاداً مطلقاً ، وأعني بها طبقة العبيد التي كانت تشكل ، حتى في الفترة التي بلغت فيها الديموقراطية القديمة أوجها ، غالبية السكان . وأشهر صفة في الديموقراطية القديمة ، الصفة التي جعلتها طوال قرون مثلاً لا مثيل له ، هي مساهمة المواطنين مساهمة مباشرة في إدارة الشؤون الاجتماعية وفي تنظيم أهم العلاقات الاجتماعية . فالجمعيات الأثينية العامة المشهورة ، بما تضمه من آلاف المساهمين المتساوين في الحقوق الذين يتناقشون في الساحات العامة ويتخذون إمرارات ، ومحاكم الشعب بقضائهم الذين يتم تعيينهم بالقرعة ، والذين يأخذون قراراتهم بأغلبية الأصوات ، والموظفون العامون المنتخبون ديموقراطياً لأجل مسمى ، ن جميع هذه المؤسسات كانت تعطي الديموقراطية مضموناً واقعياً للغاية ، على الأمل بالنسبة إلى من كانت تقوم على أكتافهم .

أما اليوم ، فإنهم يفسرون في غالب الأحيان طابع الديموقراطية المباشر بالعدد الصغير من المواطنين الذين يشكلون جزءاً من الجلاز السياسي وبتبسيط معين في العلاقات الاجتماعية . ولا مجال للشك في أن بعض سمات هذه الديموقراطية يمكن أن تفسر جزئياً بهذه الظروف . لكنهم ينسون أن يأخذوا أيضاً بعين الاعتبار عنصراً أساسياً من عناصر الديموقراطية القديمة : أعني به اقتصارها الدقيق على الطبقة السائدة . إن التناحر الأساسي ، التناحر الذي قام بين ملاك العبيد والعبيد أنفسهم ، كان مبعداً عن دائرة الحياة الاجتماعية التي يشملها التنظيم الديموقراطي . ولهذا امكن لهذه الديموقراطية أن تكون واسعة ومباشرة إلى هذا الحد بالنسبة لمن كانوا يتمتعون بها .

إن للديموقراطية القديمة صفة استثنائية ونوعية ، ليس لها علاقة وثيقة بطبيعة نظام العبودية نفسه . إن التاريخ الحقيقي للديموقراطية لا يبدأ إلا مع ظهور البورجوازية على مسرح التاريخ . إن نظري الديموقراطية البورجوازية الكبار ، أمثال روسو ولوك ومونتسكيو وغيرهم ، قد أطلقوا في العالم أفكارهم

وكأنهم اكتشفوا المبادئ الأزلية للتنظيم الاجتماعي المناسب مع الطبيعة البشرية ومع التطلع الى المساواة والحرية .

لكن هذه الافكار ، بالرغم من انها عامة ومضادة للتاريخ في اشكالها ، تعتبر في ماهيتها بما فيه الكفاية من الأمانة عن الشروط التاريخية التي قادت فيها البورجوازية النضال من أجل نوطدها الاجتماعي ، ومن أجل صعودها الى الحكم كطبقة قائدة جديدة .

لقد كانت البورجوازية الصاعدة بحاجة آنذاك الى عقيدة يمكنها استخدامها كأداة ناجعة في النضال من أجل تصفية عدم المساواة والامتيازات ذات الطابع الاقطاعي ، من أجل تكوين أرض قومية موحدة ، ومن أجل تنظيم آلية لتحديد جهاز الدولة ومراقبته ، هذه الدولة التي كان من الممكن ، من جهة أولى ، ان تبدو خطيرة باعتبارها الحصن الأخير للعناصر البيروقراطية - الملكية والناصرة للاقطاعية ، لكن التي كانت ، من الجهة الثانية ، ضرورية لتوطيد وترسيخ هيمنة البورجوازية باعتبارها طبقة حاكمة جديدة .

كانت البورجوازية بحاجة الى عقيدة جذابة بما فيه الكفاية ، ومقبولة من الجميع ، تعتبر عن صوات « الجنس البشري » ، لتستطيع بالتالي ان تجمع تحت رايتها في النضال ضد الاقطاعية جميع الطبقات المستقلة ، وجميع فئات السكان ، لكنها في الوقت نفسه عقيدة مجردة وبعيدة عن الواقع السياسي بما فيه الكفاية ، كما يمكن للمؤسسات القائمة على أساسها ان تحول حكم الشعب الشكلي الى سيطرة واقعية للبورجوازية . ان الأفكار المتناقضة ظاهرياً ، الأفكار عن الديمقراطية غير المباشرة ، التمثيلية ، التي شرحها مونتسكيو ولوك والآخرين ، والأفكار عن السيادة الشعبية الديمقراطية ، التي دافع عنها روسو ، كانت بمقدورها ، جميعها ، ان تقدم أسس نظام الديمقراطية البورجوازية كما كان يتكون في أكثر البلدان الرأسمالية تطوراً خلال القرن التاسع عشر .

طبيعة الديمقراطية البورجوازية وآليتها

إن الديمقراطية البورجوازية ديمقراطية غير مباشرة نوعياً ، ديمقراطية

تمثيلية . وهذا ما يتجلى بوضوح في الآلية البرلمانية لتنظيم السلطة ، هذه الآلية التي هي أهم إنجاز للديموقراطية البورجوازية . إن أهم الحجج التي يقدمها المدافعون عن الديموقراطية غير المباشرة ، من زمن مونتسكيو الى أيامنا هذه ، هي عظمة الدولة الحديثة التي تجعل التعبير المباشر والدائم عن « ارادة الشعب » مستحيلا عمليا ، وتعقد الشؤون العامة التي تتطلب من الذين اوكلت اليهم مهمة اتخاذ القرارات بشأنها معارف رفيعة نسبيا .

إن هذه الحجج تثبت ان المؤسسات الديموقراطية البورجوازية هي الأشكال العالمية التي لا يمكن استبدالها بأي اشكال اخرى للحرية السياسية والاجتماعية . لكن الأمر ليس على هذا النحو ، في الواقع . والطبيعة الحقيقية ، للديموقراطية البورجوازية (او لأي نوع آخر من الديموقراطية) لا يمكن ان تفهم إلا اذا انطلقنا من الشروط التاريخية التي كونتها ومن طبيعتها الطبقية . وهنا يمكن ايضا اتم تفسير (ولعله التفسير الوحيد) للطابع المحدود وغير المباشر لهذه الديموقراطية : ان الديموقراطية المحدودة وغير المباشرة التي تحول بين جماهير السكان الشغلة والمستغلة وبين ان يكون لها تأثير مباشر على القضايا الاجتماعية ، هي وحدها التي تتجاوب مع حاجات وأهداف حكم الطبقة البورجوازية . وهي وحدها التي تستطيع ان تكون شكل دكتاتوريتها الطبقية .

إن جميع العناصر الرئيسية في آلية الديموقراطية البورجوازية تمثل ، بطابعها وعلاقاتها المتبادلة ، وسيلة لتحويل الديموقراطية الشكلية من اجل الجميع الى ديموقراطية واقعية من اجل الأقلية .

إن الهيئة الانتخابية هي عماد كل ديموقراطية تمثيلية . انها الشعب صاحب السيادة الذي يعبر بالتصويت عن ارادته والذي يتولى تقرير مصير القضايا الاجتماعية . إن كل سلطة تنبع منه ، وتخصه ، وجميع اجهزة الدولة الأخرى ، كالأجهزة التشريعية والادارية والحقوقية ، انما تنفذ وتطبق ارادته المستقلة . هذا ما يبدو للعيان نظريا . لكن حتى هذا المفهوم النظري (الذي وجد مثله الأصيل في شخص جان جاك روسو) يشتمل على تضييقات أساسية للديموقراطية .

ان الديمقراطية ليست مفهومة هنا على انها التسيير اليومي للشؤون الاجتماعية بطريقة ديمقراطية، مع المساهمة المباشرة للبشر العاديين ، والمواطنين المعنيين ، بل هي مفهومة على انها تعبير وتنفيذ لإرادة الشعب صاحب السيادة ، هذه الارادة التي لا تخص الشعب إلا منظوراً اليه في كليته . ولما كان الشعب قاطبة لا يستطيع ان يعبر عن ارادته إلا فيما يخص اعم القضايا، فإن الديمقراطية المفهومة على هذا النحو تقتصر على القرارات المأخوذة بصدد قضايا من هذا النوع . اما ما عدا ذلك فإنه من شأن الممثلين المنتخبين (البرلمان) وجهاز الدولة البيروقراطي . وعلاوة على ذلك ، فان الهيئة الانتخابية ، التي تعطي الشعب دور السياسي صاحب السيادة، لا تتفق ابدأ مع الشعب الواقعي . وكذلك الحال فيما يخص الانتخاب العام ، باعتباره مؤسسة قبل بها جميع الناس ، منذ عهد قريب .

لقد كانت القاعدة لا الاستثناء ، في القرن التاسع عشر ، تقتضي ان تكون الهيئة الناجبة ، المحددة بضريبة الانتخابات وبوسائل اخرى ، غير مشتملة إلا على جزء صغير من السكان الراشدين . لكن حتى عندما يكون الانتخاب عاماً وحتى عندما لا تمثل التمييزات السياسية إلا استثناء ، فإن المساواة السياسية – الحقوقية الشكلية بين جميع المواطنين لا تلغي عدم المساواة بينهم في الواقع فيما يخص شروطهم المادية، شروط الحياة والثقافة، وبخاصة القوة الاجتماعية التي تخلفها الملكية الخاصة. لكن هذه اللامساواة تخلق بالضرورة فروقاً كبيرة في الامكانيات الواقعية لاستعمال الحقوق المدنية المعترف بها لجميع الناس اعترافاً شكلياً .

وحق اذا لم نأخذ بعين الاعتبار التضيقات المفروضة على الهيئة الناجبة ، فإن مساهمتها الواقعية في تكوين سياسة الدولة وفي تسيير الشؤون العامة تظل واحداً من أوثق مقاييس الطابع الديمقراطي الواقعي لكل نظام تمثيلي، برلماني. إن شكلية الديمقراطية البورجوازية تنجلي على أوضح ما يكون في الفرق الكامل بين المكان الذي تحتله الهيئة الناجبة في البناءات النظرية ، وبين الدور الذي تلعبه فعلاً في تسيير آلة الحكم السياسية . إن الارادة المستقلة للهيئة الناجبة

هي من الناحية النظرية القوة التي تحرك وتوجه كل آلية الحكم . أما من الناحية العملية فإن دور الشعب « صاحب السيادة » يقتصر على حقه في ان يختار مرة كل أربع سنين او خمس سنين بين فريقين أو أكثر من السياسيين المحترفين .

« بعد انجاز الطقوس الانتخابية ، وباستثناء بعض البلدان النادرة مثل سويسرا التي ما تزال فيها بعض من عناصر الديمقراطية المباشرة ، فإن الشعب صاحب السيادة يُستبعد ، إن صح التعبير ، من اللعبة^(١) . »

ومن الخطأ ان نسيء تقدير الأهمية البالغة لحق الهيئة الناحية في أن تستبدل، بتصويت غالبيتها ، جهازاً حاكماً بجهاز آخر . وما إن يوجد هذا الحق ، حتى يصبح رأي « الإنسان العادي » عاملاً ينبغي على كل حكومة وعلى كل معارضة على حد سواء ان تحسب له حساباً بشكل جدي . وهذا بشكل لا يقبل الدحض أهم مكسب حقيقي من مكاسب الديمقراطية البورجوازية . كما انه في الوقت نفسه علامة على حدود هذه الديمقراطية بالذات .

والبرلمان هو العماد الكبير الثاني في آلية الديمقراطية البورجوازية ، وهو المؤسسة التي تعطي النظام كله اسمها وطابعها الأساسي . انه الجهاز التمثيلي الأعلى الذي تنقل إليه الهيئة الناحية ، اثناء « الطقوس الانتخابية » ، حقوقها ذات السيادة . إن البرلمان يصبح ، ما إن ينتخب ، مستقلاً عن ناخبيه . وليس البرلمان ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار علاقته بالهيئة الناحية وصلاحياته ، الجهاز التمثيلي الذي ينفذ الشعب عن طريقه ارادته المستقلة ، بل هو الجهاز الذي يقرر بحرية باسم الشعب .

« ليس دور الممثلين ان يعبروا عن الإرادة التي قد يكون لها وجود مسبق في الهيئة الناحية . ان هذا الدور يقوم ، حسب التعابير التي تتردد بلا انقطاع في مؤلفات النظريين الفرنسيين الذين درسوا الديمقراطية ، على الإرادة من أجل

١ - ريمون آرون : « تناقضات الديمقراطية » - مجلة « نيف » - نيسان - أيار

وعلى هذا ، ليس البرلمان أداة تحقيق الديمقراطية فحسب ، بل هو أيضاً مرحلة هامة في طريق إبعاد الحكم عن منابعه الديمقراطية الشكلية .
إن الأحزاب السياسية هي العامل الذي يزيد أيضاً في تضيق المعنى الديمقراطي للبرلمان باعتباره هيئة تمثيلية منتخبة انتخاباً مباشراً . إن أجهزة الأحزاب الكبيرة قد وضعت نفسها بين الناخبين وبين ممثليهم وحكت على علاقاتهم بأن تصبح غير مباشرة ، وشكلية إن قليلاً وإن كثيراً . إن الأحزاب السياسية تمثل ، في كل نظام ديمقراطي برلماني ، الأداة الضرورية ، لتحويل « إرادة الناخبين » إلى أغليات وأقليات برلمانية منظمة . إن حزبين أو أكثر من الأحزاب الكبيرة تحتكر عملياً كل الحياة السياسية التي تقتصر في مثل هذه الحال على صراعها من أجل السلطة . إن الأجهزة السياسية ، ذات المركزية الشديدة ، والتركيب المتسلسل ، والاحترافية الطابع إلى حد كبير ، والمالكة لوسائل مالية ضخمة ولأدوات دعاوية قوية ، تترك في الحقيقة القليل القليل من المجال لنشاط مستقل ومباشر للمواطنين .

« لقد أصبحت الديمقراطية ، الحديثة تدريجياً ... حكومة أحزاب ، أي أقليات توجه ، باعتبارها قد نظمت على أساس لجان ، المواطنين غير المنظمين ...
إننا نشهد إذن نوعاً من دكتاتورية هذه « الآلات » القوية التنظيم^(٢) . »

إن الأحزاب الكبيرة ، بجرمانها المواطنين غير المنظمين من ممارسة حقوقهم السياسية ممارسة مباشرة ، تخضع البرلمان في الوقت نفسه لإرادتها ولقوانين صراعها من أجل السلطة . إن النواب مدينون بفوزهم لحزبهم ، ولولا مساعدته لما انتخبهم أحد ، وهم في البرلمان ، وفي الحياة العامة على وجه العموم ، منفذون وديمعون لتعليمات حزبهم قبل كل شيء ، وبعد ذلك فقط يؤدون دورهم كممثلين لمصالح ناخبهم بمقدار ما يكون ذلك منسجماً مع وظيفتهم الأساسية .

١ - جورج بيردو : « الديمقراطية » - عام ١٩٥٦ - ص ٢٦ .

٢ - روجيه لاكمب : « أزمة الديمقراطية » - باريس عام ١٩٤٨ ، ص ٤٨ .

إن السلطة التنفيذية مفصولة عن السلطة التشريعية، مما يعني عملياً ان ممارسة السلطة وممارسة وظائف الدولة ، هذه الوظائف التي تمتد اليوم بشكل خاص الى جميع ميادين الحياة الاجتماعية وتؤثر على المصالح الحيوية لكل مواطن ، قد عُهد بها الى جهاز بيروقراطي منظم تنظيمياً متسلسلاً ومستقلاً عن اطار الاجهزة الديمقراطية المنتخبة. وهذا الجهاز البيروقراطي بصلاحيته المطلقة وبامتيازاته ، هو الذي يمثل في الواقع سلطة المجتمع العامة .

إن الديمقراطية البورجوازية تختلف عن سائر الاشكال السياسية لحكم البورجوازية من حيث أن الانظمة الديمقراطية تلقي مسؤولية شكلية على عاتق رؤساء سلطة الدولة التنفيذية (الوزراء) تجاه البرلمان باعتباره هيئة تمثيلية عليا . لكن لما كانت مهام الدولة لا تكف عن التوسع ولما كانت السلطة الواقعية تتركز بالتالي أكثر فأكثر بين ايدي اجهزة الدولة التي يصبح جيش موظفيها غير قابل للاحصاء ، فإن فعالية الرقابة البرلمانية تتناقص بالقدر نفسه ، ولا يكف استقلال البيروقراطية النسبي ، وهو استقلال مضمون منذ البداية بواسطة تنظيم هذه البيروقراطية ونظامها المستقل في التجدد ، عن النمو . وهذا التمرکز لسلطة الدولة الواقعية بين أيدي البيروقراطية هو تضيق جديد ، ولعلهُ أساسي ، لتأثير الجماهير الشغيلة على تسيير القضايا الاجتماعية ، باعتبار ان البيروقراطية هي دوماً ، عند التحليل الأخير ، نظراً الى اصولها وزعمائها على وجه الخصوص ومصالحها ، من جانب الاقوى ومن جانب اصحاب الامتيازات .

نستطيع اذن ان نستنتج ان جميع العناصر التي تشكل آليّة الديمقراطية البورجوازية ، ستكفل للبورجوازية السيطرة الاجتماعية الواقعية .

إن الميزات الرئيسية للديموقراطية البورجوازية تحددها ، كما قلنا ، طبيعة العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية ، اعني طبيعة علاقات الإنتاج التي هي أساس هذه الميزات. وهذا الأساس انما هو الملكية الرأسمالية الخاصة. إن الديمقراطية البورجوازية ، باعتبارها آليّة سياسية لسلطة الطبقة الرأسمالية المالكة ، محددة دوماً تحديداً مزدوجاً . فهي لا تمتد ، أولاً ، إلا الى دائرة الحياة السياسية ،

دائرة تكوين سياسة الدولة ، وهي دائرة ضيقة نسبياً ، في حين ان البورجوازية تسود مباشرة على دائرة إنتاج السلع المادية وتوزيعها ، على دائرة الاقتصاد وسائر دوائر الحياة الاجتماعية . انها تسود عليها بدون أي تضيق ديمقراطي ، محتكرة الملكية وادارة وسائل الإنتاج الاجتماعية .

والديموقراطية السياسية نفسها ، ثانياً ، تمثيلية وغير مباشرة . وآليتها مبنية بشكل تكون معه السلطة الاجتماعية الواقعية للطبقة المالكة موطدة توطيداً تاماً ، حتى في المجال السياسي حيث تتخذ مظهر سيطرة البورجوازية السياسية ، وذلك بالرغم من المساواة الحقوقية الشكلية بين جميع المواطنين . فالديموقراطية البورجوازية هي اذن نتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ، والاطار السياسي الذي تحقق طبقة الرأسمالين سيطرتها من خلاله . ولذا كانت الحرية الديموقراطية الاساسية التي تكفل وجود هذا النظام هي حرية استخدام جميع الامتيازات وجميع المزايا التي تخلقها الملكية الخاصة والثروة الفردية .

الديموقراطية البورجوازية والطبقة العاملة

ان المؤسسات الرئيسية للديموقراطية البورجوازية ، وبخاصة الحريات الشخصية والسياسية التي تضمنها ، لها رغم ما فيها من تضيقات ، طابع تقدمي لا يمكن إغفاله حتى من وجهة نظر تحرر الطبقة العاملة الاجتماعية . ان وجود حقوق ومؤسسات ديموقراطية يسمح للطبقة العاملة بتنمية وعيها الطبقي بسرعة اكبر ، وبإحساسها بقوتها ، وبفهم مصالحها الخاصة وبخلق منظماتها الاقتصادية والسياسية الخاصة ، القوية والمستقرة ، التي تستطيع بواسطتها وبفعالية متعاظمة لا ان تحمي مصالحها المباشرة فحسب ، بل أن تمارس أيضاً ، ولو في اطار محدود ، تأثيراً على الشؤون العامة وعلى سياسة الدولة .

ويصبح بالإمكان ، في بعض المواقف التاريخية وبخاصة حيث تسمح القوى المنتجة المتطورة بإشباع الحاجات المادية الفردية والاجتماعية اشباعاً أفضل وحيث توجد تقاليد للحريات السياسية وللديموقراطية البرلمانية ، اقول يصبح بالإمكان

ان تستخدم أشكال الديمقراطية البورجوازية القائمة كإطار سياسي تبدأ الطبقة العاملة من خلاله تحررها الاجتماعي ، وذلك بتحويلها نفسها الى قوة اجتماعية - سياسية مهيمنة والى طبقة سائدة جديدة .

إن نضال الطبقة العاملة لانتزاع السلطة السياسية من البورجوازية ، مستخدمة المؤسسات الديمقراطية البرلمانية وغيرها ، يجد دعماً في الوضع المتناقض للدولة نفسها : فهذه الدولة تكف ، في لحظة معينة من التطور الاجتماعي ، عن ان تكون سلاحاً يحمي عهد الطبقة الحاكمة ، وتصبح وسيلة لتحقيق التشريك الضروري للإدارة وللانتاج وللتوزيع ووسيلة للتضييق على الملكية الرأسمالية الخاصة بل حتى لإلغائها جزئياً (التأميم) ، وكل ذلك في إطار الرأسمالية بالذات .

وبقينا ، ان البورجوازية مستعدة لأن تتخلى عن كل المؤسسات السياسية الديمقراطية ، التي سبق لها وناضلت من أجلها ، عندما لا تعود هذه المؤسسات تقدم ، نتيجة للتغير في علاقات القوى الطبقة ، ضمانات كافية للحفاظ على سلطتها . وهكذا يظهر للوجود موقف متناقض غريب ، سبق لإنجلترا ان تكلم عنه ، تصبح فيه البروليتاريا أخلص محام عن منجزات الديمقراطية البرلمانية التي ترغب البورجوازية نفسها في التخلي عنها .

إن التحولات التي تتم في قلب النظام الرأسمالي ، في بنية المجتمع البورجوازي ، تمارس بالضرورة تأثيراً على النظام السياسي ، على طابع المؤسسات الديمقراطية القائمة من قبل وعلى أهميتها الواقعية . إن دائرة القضايا العامة التي تنظم سلطة الدولة في إطارها العلاقات الاجتماعية ، تتسع أكثر فأكثر ، وذلك نتيجة للاندماج المتعاضد الذي يتم في الحياة الاجتماعية ، وللتربط المتنامي بين العمليات الاجتماعية في الأطر القومية وخارج هذه الأطر ، وبخاصة نتيجة لطاقة النظام الرأسمالي المتضائلة باستمرار على السير حسب تلقائية قوانينه الداخلية . وهكذا ينكسر أكثر فأكثر نطاق المبادأة الخاصة بالحرية ، هذا النطاق الذي كانت فيه سلطة البورجوازية مباشرة وغير محدودة عملياً .

والجبال ان كل تحديد للسلطة المباشرة للرأسمال الخاص ، وإن كان هذا التحديد يتم على يد دولة رأسمالية تستلهم حاجات النظام الرأسمالي ، يؤدي الى زيادة نفوذ جهاز الدولة واستقلاله النسبي .

والبورجوازية تتولى بنفسها الإشراف على جهاز السلطة السياسية هذا ، إشرافاً غير مباشر أكثر منه مباشراً ، وعلى كل حال بصورة غير مضمونة وغير تامة باعتبار ان مركزها الاجتماعي الخاص يصبح أقل استقراراً ودائرة نفوذها المباشر أقل اتساعاً .

وفي مثل هذه الشروط ، تتخذ مؤسسات الديمقراطية البورجوازية أهمية فعلية بالنسبة الى النضال الذي تخوضه الطبقات المستغلة .

ويصبح بمقدور الطبقة العاملة وسائر فئات السكان المستغلة ، يصبح بمقدورها عملياً ، بواسطة أحزابها ومنظماتها ، أن تستخدم الآلية الديمقراطية القائمة لحماية وضعها الاقتصادي والاجتماعي ولتحسينه .

بيد ان هذه الامكانيات الجديدة تولد أوهاماً ليس لدى البورجوازية الصغيرة وحدها ، بل أيضاً لدى بعض فئات الطبقة العاملة . وتكن هذه الأوهام في المقابلة بشكل مجرد بين الاشكال السياسية للديموقراطية البورجوازية وبين الطبيعة الاجتماعية - الاقتصادية للنظام البورجوازي نفسه . ان كل الاستراتيجية السياسية للأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية وحركاتها تقوم على هذا المفهوم : فهي تعتقد ان الاشكال الراهنة للديموقراطية البرلمانية البورجوازية في البلدان التي حققت مستوى عالياً من التطور هي الاطار الوحيد الممكن ، لا الكافي فقط ، الذي ينبغي ان تتحقق فيه جميع المطالبات الاجتماعية للطبقة العاملة ، والذي ينبغي ان يبنى فيه المجتمع الاشتراكي اللاطبقي . وعلى المؤسسات الديمقراطية الوليدة من الرأسمالية ، بموجب هذا المفهوم ، ان تكون السلاح السياسي الوحيد الذي ستستطيع البروليتاريا بواسطته ان تضع حداً للاستغلال الرأسمالي ، وبهذا تكون الآلية قد أصبحت جاهزة لتخدم البروليتاريا في عملية الاستيلاء على ادارة الشؤون الاجتماعية .

إن هذا المفهوم يقوم على الوهم . انه لا يأخذ بعين الاعتبار ان التحرر الاجتماعي للطبقة العاملة لا يمكن ان يكون نتيجة بسيطة لتدخل جهاز السلطة القائم لمصلحة العمال ، لأن مثل هذا التدخل لن تكون له من نتيجة الا تعزيز بيروقراطية الدولة . ولما كانت آلية الديمقراطية البورجوازية تستبعد مساهمة العمال مساهمة مباشرة في ممارسة الحكم ، فان كل توسيع لادارة صلاحيات الدولة يعني بالضرورة تعزيزاً لإشراف البيروقراطية على الحياة الاجتماعية . إن تحديد استقلال الرأس مال الخاص وحرية بواسطه اشراف الدولة لا يحمل اذن المزيد من الحرية للعمال ، بل يحمل المزيد من السلطة للبيروقراطية التي تهدد أكثر فأكثر الحرية والديموقراطية معاً .

إن ملكية الدولة الرأسمالية ، التي خلقت بفضل الدعم الفعال الذي لاقتنه من القوى الاشتراكية - الديمقراطية ، أو بفضل هذه القوى نفسها ، هي المثال المعبر عن المآزق الذي دفعت اليه القوى الاشتراكية حين تعلقت وتشبثت بأشكال الديمقراطية البورجوازية المشروطة والمحدودة تاريخياً ، فاعتبرتها اشكالاً لتحرر المجتمع تحرراً اشتراكياً .

وبالرغم من أن الاشكال الديمقراطية النامية في قلب المجتمع البورجوازي يمكن ان تكون لها أهمية لا تنكر فيما يتعلق بتنظيم الطبقة العاملة وبتدعيمها الاجتماعي - السياسي ، إلا أنها تصبح ضيقة للغاية وناقصة حين يطرح نضال الطبقة العاملة أخيراً للنور مشكلة تحويل التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي كله على أسس اشتراكية . ومن الضروري كل الضرورة ، اذا اردنا ان نضمن التنفيذ المباشر والحاسم للطبقة العاملة على اتجاه المجتمع وان نتيج المجال للقوى الاشتراكية لتعمل بملء الحرية ، اقول من الضروري كل الضرورة ان نوسع اطر الديمقراطية ، وان نحول الديمقراطية البورجوازية الى ديمقراطية اشتراكية .

« على هذا فان نظام الديمقراطية البورجوازية لا يمكن ان يستخدم كأداة دائمة لخدمة القوى الاشتراكية ، حتى لو تمكنت هذه القوى من تمثله تمثلاً كاملاً . إن الاشتراكية تتطلب ان تتحرك الجماهير ، وتتطلب ان يكون لهذه الجماهير

نفوذ مباشر على ادارة الشؤون الاجتماعية ، وان تتحول الدولة تدريجياً الى جهاز نوعي للتسيير الذاتي الاجتماعي. والحال ان نظام الديمقراطية البورجوازية من حيث طبيعته بالذات ، يسد الطريق امام هذا التطور . ولهذا لا بد بالأصل ان يتعرض النظام ، مع نمو الاشتراكية ، لتعديلات عدة ، حتى في البلدان التي يشكل فيها هذا النظام الاطار الحقوقي والسياسي للمراحل الأولى من التطور الاشتراكي . إن الاشكال الراهنة للديموقراطية البورجوازية ستصبح ، في مرحلة معينة ، ضيقة للغاية بالضرورة وستشكل عقبة امام التقدم الاجتماعي . وإذا ما ظهر عجز القوى الاجتماعية السائدة عن ملاءمة اشكال النظام الديموقراطي البورجوازي في الوقت المناسب مع الحاجات والعلاقات الاجتماعية الجديدة ، فانها ستصبح حتماً مصدراً للتشويشات البيروقراطية والدولية التي تصيب التطور الاشتراكي .

الديموقراطية الاشتراكية هي الوسيلة لتحويل البروليتاريا الى طبقة قائدة

إن الديموقراطية الاشتراكية ، بخلاف الديموقراطية البورجوازية ، هي ديموقراطية جماهيرية بالضرورة ، ديموقراطية مباشرة . وهذا ينبع من طابع علاقات الإنتاج الاشتراكية بالذات ، هذه العلاقات القائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، كما ينبع من الطبيعة الاجتماعية للبروليتاريا ومن دورها كطبقة حاكمة جديدة . ومنذ أكثر من مئة عام ، كتب ماركس وإنجلز في « البيان الشيوعي » ان الخطوة الأولى للثورة المالية هي ترقية الطبقة العاملة الى طبقة قائدة ، والوصول الى الديموقراطية .

إن مؤسسي الاشتراكية العلمية ما كانوا يميزون إذن بين تحويل البروليتاريا الى طبقة حاكمة وبين توطيد الديموقراطية ، أي توطيد ديموقراطية أصيلة ومتكاملة من أجل جميع الشغيلة . إن التاريخ يبين لنا ان هذه الحقيقة لا يمكن تناسيها او تجاهلها دون أن يلحق أذى كبير بقضية الاشتراكية والتقدم الاجتماعي .

إن الديمقراطية الاشتراكية هي الإطار الوحيد الذي تستطيع الطبقة العاملة من خلاله ان تحول نفسها الى طبقة حاكمة . إن الاستيلاء على السلطة السياسية ، وإلغاء الملكية والاستغلال الرأسماليين ، لا يعينان انتهاء هذا التطور بل ابتداءه . إن علاقة البروليتاريا بالديموقراطية تختلف اختلافاً جذرياً عن علاقة البورجوازية . وهذا الاختلاف ينبع من طبيعة هاتين الطبقتين ومن وضعهما الاجتماعي . إن الديمقراطية ، بالنسبة الى البورجوازية ، ليست إلا الإطار الذي يتيح لها سيطرة حقيقية مباشرة عن طريق امتلاك رؤوس الأموال . ولهذا كانت الديموقراطية المحدودة ، الديمقراطية التمثيلية ، المقصورة فقط على المجال السياسي ، أعلى تدبير من تدابير دقراطية الحياة الاجتماعية ، - جعلها ديموقراطية - أعني التدبير الذي يتماشى مع مصالح الطبقة البورجوازية . وبالمقابل ، فإن الديمقراطية ، بالنسبة الى الطبقة العاملة ، هي الوسيلة الوحيدة للتحرر الواقعي ، هذا التحرر الذي يتطلب إلغاء جميع بقايا العلاقات القائمة على الاجر والدقراطية الثورية لعلاقات الانتاج ، هذه الدقراطية التي تكفل تسيير الانتاج الاجتماعي من قبل المنتجين . ان « الديمقراطية السياسية » بالنسبة لطبقة العمال ديموقراطية ناقصة ، وهذا حق عندما تحصل طليعتها السياسية ، حزبها ، على مراكز قيادية في جهاز الدولة ، وحق عندما تؤدي هذه الديمقراطية الى تحريك سياسي واسع للجماهير ما كان يسمح به اي نظام استغلالي وطبقي . ان الديمقراطية الاشتراكية ، بخلاف جميع انماط الديمقراطية التي عرفها التاريخ ، ليست البتة شكلاً ثابتاً من اشكال تنظيم السلطة السياسية ، بل هي عملية تطويرية متواصلة لتحويل السلطة باسم الشعب الشفيل الى سلطة الشعب الشفيل ، الى ان يؤدي امتداد النفوذ المباشر للشفيلة الى مختلف الشؤون الاجتماعية الى زوال كل سلطة سياسية منفصلة عن المجتمع ، اي الى ان تتلاشى الدولة وتتلاشى معها الديمقراطية .

انها إذن لخاصة تاريخية من خصائص الديمقراطية الاشتراكية ألا تكون مجرد شكل للحكم السياسي ، بل ان تكون أيضاً الشكل الذي يتم فيه التلاشي

التدريجي لانقسام البشر الى حاكين ومحكومين .

ان استيلاء البورجوازية على السلطة السياسية ، وتحول البورجوازية الى طبقة حاكمة ، هما نتيجة حتمية ، وتأكيد للمركز المسيطر الذي تحتله هذه الطبقة في العلاقات الاقتصادية . إن البورجوازية ليست طبقة حاكمة لمجرد انها تشرف على السلطة السياسية فحسب . بل هي تشرف على السلطة السياسية وتقض على زمامها لأنها تقبض على زمام المراكز المسيطرة في العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية . وليس هذا شأن البروليتاريا . ان استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية مشروط هو ايضاً ، عند التحليل الأخير ، بتحويلات الحياة الاقتصادية ، المادية ، وهو التمييز السياسي عن ضررته اقتصادية ، عن ضرورة اقامة تسيير اجتماعي للانتاج متجاوب مع الطابع الاجتماعي للانتاج .

لكن السلطة السياسية للطبقة العاملة لا يمكن أن تستند مباشرة الى المراكز المسيطرة لهذه الطبقة في علاقات الانتاج والتوزيع . بل على العكس ، إن هذه المراكز ينبغي ان توطد بمساعدة السلطة السياسية ، وجهاز الدولة الذي يتكفل ، في المراحل الأولى ، بتنظيم الانتاج والتوزيع الاجتماعيين ، باسم المجتمع ، باسم الطبقة العاملة .

إن مثل هذا الوضع يسمح باستقلال كبير نسبياً للعامل السياسي ، لجهاز الدولة ، تجاه القوى الطبقيّة التي يمثلها هذا الجهاز ويتوجب عليه ان يخدمها . وهذا الاستقلال النسبي للعامل السياسي هو الذي يفسر لماذا تعتبر الميول البيروقراطية خطراً كبيراً وواقعياً للغاية في المراحل الاولى من بناء المجتمع الاشتراكي ، وبخاصة في البلدان المتخلفة نسبياً ، البلدان التي تكون فيها الطبقة العاملة نفسها في مستوى ثقافي وتكنيكي منخفض ولا تشكل إلا أقلية السكان .

إن الوسيلة الوحيدة للنضال ضد البيروقراطية ، التي اصبحت العقبة الرئيسية في وجه البناء التدريجي للعلاقات الاشتراكية ، هي تطوير الديمقراطية الاشتراكية . ونعني بهذه الديمقراطية وضع جهاز الدولة تحت الاشراف المستمر والمباشر للمنظمات التي تمثل مباشرة الجماهير الشغيلة والتي تسمح لها بالمساهمة في

ممارسة السلطة . ومن المناسب بعد ذلك مد الديمقراطية الاشتراكية الى سائر قطاعات الحياة الاجتماعية حيث يجب ان تحل آلية التسيير الذاتي العالي والاجتماعي تدريجياً محل ادارة الدولة .

إن مثل هذا التطور للديمقراطية الشعبية، المعادل، بشكل أساسي، للتلاشي التدريجي للدولة كقوة فوق المجتمع ، لا يمكن ان « يؤجل » و « يرجأ » الى أن يصل المجتمع الى درجة معينة من التطور الصناعي ، أي الى ان يحكم « المسؤولون الاكفاء » ان المجتمع انتقل من الاشتراكية الى الشيوعية ، الخ ...

إن تحويل السلطة باسم الشعب الشغل الى سلطة الشعب الشغل هو عملية ضرورية ومنسجمة مع قوانين التطور الاجتماعي ، وذلك من وجهة نظر تكوين الطبقة العاملة كقوة اجتماعية قائمة ، وبشكل عام من وجهة نظر تكوين علاقات اجتماعية اشتراكية . وإيقاف هذه العملية لوقت طويل يعني تحويل السلطة باسم الشعب الشغل الى سلطة على الشعب الشغل، وبالتالي يجرّد الحزب والبيروقراطية الطبقة العاملة عملياً من الصلاحيات الأساسية لدورها القيادي .

المؤتمر الحادي والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي والديمقراطية الاشتراكية واضمحلال الدولة

انما على ضوء هذه الاعتبارات يجب أن نحكم على الأصل الاجتماعي وعلى معنى النظرية الستالينية التي توحد بين دكتاتورية البروليتاريا مع نظام السلطة يقبض فيه الحزب الشيوعي على زمام المراكز القيادية في جهاز الدولة . فإذا كانت دكتاتورية البروليتاريا لا تعني إلا هذا ، وأذا كانت تكوين الطبقة العاملة كقوة جديدة قائمة للمجتمع يعتبر متحققاً بانتقال سلطة الدولة الى أيدي الحزب الشيوعي ، فعندئذ لا يمكن لتوطيد دكتاتورية البروليتاريا إلا ان يعني شيئاً واحداً : توطيد جهاز الدولة .

هذا هو الأساس المنطقي للنظرية العجيبة التي تقول ان تطوير التسيير الذاتي العالي والاجتماعي الذي يقلد المنتجين حق التقرير المباشر لجرى الاقتصاد والتوزيع

(وهو حق اساسي لكل طبقة قيادية) لا يمكن ان يعتبر إلا نفياً للدور القيادي للطبقة العاملة . إن كل دقطة تؤدي الى اضمحلال الوظائف الاساسية للدولة ، كوظائفها في الاقتصاد على سبيل المثال ، هي في نظر تلك النظرية مؤامرة تحريفية ترمي الى اضعاف ونسف دكتاتورية البروليتاريا باعتبارها الشكل الوحيد الممكن للسلطة في مرحلة الانتقال التي تفصل الشيوعية عن الرأسمالية !

ولقد أكد المؤتمر الحادي والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي هذه النظرية من جديد . وعرض في الوقت نفسه ، دونما اي اهتمام بالمنطق ، آراء عن تلاشي الدولة ، بل حاول ان يبين ان هذه العملية تبدأ ، أو يجب أن تبدأ ، على صعيد التطبيق السوفياتي ، بنقل بعض الشؤون العامة التي تتولاها أجهزة الدولة الى المنظمات الاجتماعية .

لقد تكلم ن . س . خروتشيف في تقريره عن « تطور مذهب تسلط الدولة السوفياتي نحو التسيير الذاتي الاجتماعي السوفياتي » ، وأشار الى ان الخدمات الثقافية ، وتنظيم الصحة ، وإدارة التربية البدنية ، وحتى بعض أشكال الاشراف على النظام العام وسلوك المواطنين ، تشكل جزءاً من المرافق التي ينبغي ان يعهد بها الى المنظمات الاجتماعية ، كما وردت اشارة ، من جهة ثانية ، في هذا التقرير نفسه وفي قرار المؤتمر وفي المناقشات ، وكررت باللاحاق ان « نقل الوظائف ، هذا يجب ألا يعني اضعاف دور الدولة في بناء الشيوعية ، بل على العكس تعزيزاً جديداً له . يقول قرار المؤتمر :

« إن نقل بعض وظائف أجهزة الدولة الى المنظمات الاجتماعية لن يقلص من دور الدولة الاشتراكية في بناء الشيوعية . انه سيوسع ويعزز القاعدة السياسية للمجتمع الاشتراكي وسيكفل تطور الديمقراطية الاشتراكية . ان الدولة السوفياتية ستستطيع ان تركز اهتمامها بشكل اكبر على الاقتصاد الذي يمثل القاعدة المادية لنظامنا » .

وقد اعيد توكيد هذه الموضوعية عدة مرات في المناقشات . وقد اتهم احد اعضاء مجلس رئاسة الحزب الشيوعي السوفياتي ، سوسلوف ، اتهم « التحريفين

اليوغوسلاف ، بـ « تجريد الطبقة العاملة من سلاحها » بإضعافهم دور الدولة .
قال :

« غير ان الدور المتعظم باستمرار للمنظمات الاجتماعية لا يؤدي الى اضعاف دور أجهزة الدولة والأجهزة الاقتصادية ... وانها لمتهاقنة نظرياً وضارة عملياً وجهات نظر الزمرة التحريرية القائدة » لرابطة شيوعي يوغوسلافيا ، التي تعمل على اضعاف أهمية الدولة وأجهزة الدولة ، وتجرد بالتالي الطبقة العاملة من سلاحها في النضال من اجل ظفر الاشتراكية .

ماذا تعني هذه الآراء المتناقضة التي لا تتعايش سلباً إلا بفضل أن صفتها كنظرية رسمية تضعها بعيداً عن متناول النقد والمناقشة؟ انها عملة من قبل وضع متناقض موضوعياً ، هو الوضع الذي وصل اليه تطور الاتحاد السوفياتي خلال السنوات الأخيرة . ان النظرية والتطبيق اليوغوسلافيين ، رغم كل الادانات الرسمية ، قد لفتا انتباه الحركة العاملة الائمة الى مشكلة تلاشي الدولة ، التي تعتبر احدى المشاكل الأساسية للتحويل الاشتراكي للدولة ولتطوير الديمقراطية الاشتراكية . ان نظرية ستالين قد وجدت نفسها في تناقض فاضح للغاية مع الموضوعات المعروفة والمسلم بها للنظرية الماركسية ، حال دون الدفاع عنها من وجهة نظر ماركسية . وهكذا فإن اضمحلال الدولة ، الذي أدانته ستالين وكأنه ألعن الهرطقات ، قد اعترف له من جديد بحق المواطنة في النظرية السوفياتية عن بناء المجتمع الشيوعي .

ومن جهة أخرى ، فإن التطبيق السوفياتي نفسه قد دلل في السنوات الأخيرة على أن التعزيز المستمر لجهاز الدولة وانشراف الدولة على جميع قطاعات النشاط الاجتماعي يصبح أكثر فأكثر العبء الرئيسية أمام تطور أسرع وإنجاز أنجع للمهام التي تفرض نفسها في الميدان الاقتصادي .

لقد كان الهدف من تدابير عديدة اتخذتها السياسة السوفياتية بعد موت ستالين تعبئة القوى الخلاقة في المجتمع السوفياتي ، بواسطة لا مركزية محددة وإغراء مادي أكثر للمنتجين ، لتحل بالتالي جزئياً (وكنتم جزئياً) محل ضغط الدولة

كقوة محركة للآلية الاجتماعية . وهكذا فإن التبرير النظري للتطبيق السوفياتي كان نفسه يتطلب ان تصحح ما أمكن المفاهيم الستالينية التي توحد بشكل مبتذل توطيد الدولة مع توطيد الاشتراكية .

غير ان الاصلاحات المنجزة والتصحيحات النظرية كانت تنازلاً أمام ضغط الحاجات الموضوعية لاقتصاد تطور ، وملاءمة تجريبية مع وضع داخلي ودولي تعدل ، أكثر منها قطيعة جذرية مع الأفكار القديمة المتجاوبة مع بنية ثابتة محددة لجهاز الدولة والحزب ، ومع العادات المتأصلة ومع مفاهيم القادة . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه المفاهيم القديمة تجد دعماً وتبريراً في سياسة « المعسكر الاشتراكي » ، سياسة تنافس الكتل المتناحرة التي تأكدت بقوة في المؤتمر الحادي والعشرين على وجه التحديد . والحال ان هذه السياسة لا يمكن ان تنتهج بدون تعزيز مستمر لجهاز الدولة كعامل حاسم في العلاقات الدولية وفي العلاقات الداخلية .

وعلى هذا ، فإن كل ما قيل في ذلك المؤتمر عن الدولة وعن اضمحلال الدولة وعن تطوير الديمقراطية الاشتراكية هو أهم بكثير كظهور للتناقضات الموضوعية المتجلية في السياسة السوفياتية منه كتعبير عن تحولات حقيقية في المفاهيم النظرية وفي التطبيق .

ان ما قيل حول نقل ادارة التربية البدنية ومصحات الاستحمام الى المنظمات الاجتماعية يجب ان ننظر اليه في سياقه ، اي من خلال التأكيد الصريح بأن هذا النقل ينبغي ان يسمح بتمركز اقوى ايضاً لجهاز الدولة على المهام الاقتصادية ، وعلى ادارة الاقتصاد ، الذي هو أهم قطاعات الحياة الاجتماعية ، القطاع الذي يمكن ويجب أن تتم فيه التغيرات الاساسية لوضع المنتجين الاجتماعي ، من أجل خلق الشروط المادية اللازمة لحرية عمل القوى الاجتماعية الاشتراكية . وحين تكون هذه الشروط المسبقة غير متوفرة ، وحين يتولى جهاز الدولة بنفسه الادارة المباشرة لكل الآلية الاقتصادية ويتصرف بكل النتائج الاجتماعي ، عندئذ تكون المنظمات الاجتماعية مرغمة بالضرورة على أن تلعب دور نقل

التوجيهات الصادرة من أعلى . وهذا ما يتجلى بوضوح في وضعها ، وفي تنظيمها ، وفي عملها .

ان نقل بعض الوظائف التي كان يمارسها جهاز الدولة حتى الآن الى المنظمات الاجتماعية يمكن ان يعني عملياً على حد سواء ، في شروط محددة ، احلال التسيير الاجتماعي محل ادارة الدولة أو تمزيق تسلط الدولة على المنظمات الاجتماعية المستقلة شكلياً .

ضرورة التحويلات الديمقراطية في الاشتراكية

إن التجديد الاساسي الذي أتت به الديمقراطية الاشتراكية ، والذي يجعلها اكثر واقعية وأعظم اتساعاً من جميع الأنظمة الديمقراطية التي سبقتها هو كونها لا تستطيع ، باعتبارها عاكسة للطبيعة الجديدة لعلاقات الانتاج ، ان تقتصر ابدأ على الآلية السياسية التمثيلية في اطار تنظيم الدولة القائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، ذلك ان الديمقراطية الاشتراكية تمتد بالضرورة الى الاقتصاد وسائر قطاعات الحياة الاجتماعية . وأكمل تبصير عنها هي حقوق التسيير الذاتي الاجتماعي والعالمي ، والحقوق السياسية الديمقراطية الجديدة التي تظل الاشتراكية والديمقراطية بدونها محدودتين وشكليتين .

وهذا ما تدل عليه واقعة مميزة لتطور الاتحاد السوفياتي : فكما عرقلت الاشكال السكونية لتسيير الاقتصاد السوفياتي دقطة علاقات الانتاج ، اسرعت النظرية الحقوقية - السياسية ، لتبني وتطور مفهوم شكلي عن الديمقراطية . ومثال على ذلك ما ورد في التشريع ، في الدستور الستاليني لعام ١٩٣٧ ، دستور « المجتمع الاشتراكي البناء » .

إن ذلك الدستور لم يقدم أي شيء جديد بصدد التأثير الواقعي للجواهر العاملة على سير الشؤون العامة ، او بتعبير أدق بصدد الآلية الديمقراطية التي كان من الواجب ان تجعل هذا التأثير ممكناً . إن كل شيء فيه قد أرجع الى آلية تمثيلية سياسية ترافقها مسؤولية شكلية خالصة لأجهزة الدولة امام الهيئات

التمثيلية . وهذا التمسك بجميع السمات الخارجية للديموقراطية البورجوازية الشكلية (باستثناء خاصية نظام الحزب الواحد) قد ظل حتى الآن أساس مفاهيم الديموقراطية في النظرية السياسية السوفياتية .

إن النظريين يدينون شكلية الديموقراطية البورجوازية وحدودها الضيقة مستخدمين معايير شكلية لا تتجاوز في الواقع إطار المفاهيم البورجوازية عن الديموقراطية . ولا عجب بعد هذا إن بدت الأدلة المجمععة عن مزايا الديموقراطية الاشتراكية غير مقنعة . وهكذا يقدم أ. غوركين^(١) كدليل لا يدحض على تفوق الديموقراطية السوفياتية كون ٩٥ و ٩٩٪ من الناخبين المسجلين قد اشتركوا في انتخابات مجلس السوفيات الأعلى ، في حين أن نسبة الناخبين لم تتجاوز ٦٠٪ في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الأميركية . أما سائر براهينه عن تفوق الديموقراطية السوفياتية فهي التالية : ٢٧ و ٢٪ من المنتخبين في مجالس السوفيات العليا للجمهوريات الاتحادية والمستقلة ذاتياً ليسوا أعضاء في الحزب ، وكذلك ٢٢٪ أعضاء مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد ، وأخيراً فإن ٥٨٪ من أعضاء سوفيات القرية هم الفلاحون الكولخوزيون أنفسهم ! إن براهين غوركين اذا لم تكن قوية جداً ، فهي على كل الأحوال تعبير فصيح عن المفاهيم الشكلية للديموقراطية المستخدمة في النظرية السوفياتية .

إن الديموقراطية الاشتراكية لا يمكن ان تتجمد في أطر الديموقراطية التمثيلية الشكلية . لكن لكي تخرج منها ، فيجب ان تكون هي نفسها التعبير السياسي عن التحولات الاشتراكية لعلاقات الإنتاج ، التعبير عن العلاقات التي تحول المصلحة الفردية والاجتماعية للمنتج الذي يعمل بوسائل اجتماعية للانتاج الى عامل حاسم في الحركة الاجتماعية .

إن تطوير الديموقراطية الاشتراكية غير معقول إلا بشرط تحويل طبيعة العلاقات الاجتماعية . فمع إلغاء ملكية وسلطة الرأسمال الخاص تختفي من الحياة

١ - « الديموقراطية السوفياتية - ديموقراطية للشعب » . في « الشيوعي » ، العدد ٣ - عام ١٩٥٨ .

الاجتماعية التناقضات المتناحرة ومعارك المصالح الطاحنة التي غيز العلاقات بين المستقلين والمستقلين . غير أن علاقات الحياة الاجتماعية تظل مطبوعة بطابع معارك المصالح المتباينة ، ومعارك المطامح والحاجات الفردية والاجتماعية ، كنتيجة ضرورية لتطور القوى المنتجة الناقص ولعجز المجتمع عن اشباع الحاجات الفردية والاجتماعية إشباعاً تاماً .

لكن هذه التناقضات لا تعود متناحرة ، طاحنة . ورغم انها يمكن ان تتجلى بقدر كبير من العنف في شروط تطور اقتصادي ناقص وفاقة مادية ، إلا انها تتناقض من ذاتها مع نمو الطاقات الانتاجية للمجتمع ووفرة المنتجات ، وبخاصة كلما كشف طابع علاقات الإنتاج بوضوح أكبر عن تبعية المصالح الفردية بالنسبة لنتائج الجهود الجماعية .

إن مثل هذا التبدل في طابع العلاقات الاجتماعية الأساسية يفتح أمام المجتمع الاشتراكي آفاقاً لا متناهية لدقراطية جميع اشكال تسيير الشؤون الاجتماعية . والشئ الجوهري في حركة الدقراطية هذه هو التكون التدريجي لآلية متشعبة تشمل كل شئ ، ولتسيير ذاتي عمالي واجتماعي قادر على تنسيق وتوجيه مختلف المصالح والحاجات والنشاطات الاجتماعية ، وكل ذلك بوسائل ديمقراطية وبدون منظمات إكراه ...

إن الدولة ، اللازمة ما دامت ضرورية للتوفيق بين التناقضات المتناحرة في المجتمع الطبقي بوسائل إكراه منظم ، تتلاشى بمجرد ان يحل محل حكومة البشر السياسية تسيير الأشياء والسير التكنيكي للانتاج والتوزيع . إن تطوير الديمقراطية الاشتراكية يتأكد كعملية تطويرية متواصلة ينبغي ألا تلهث وراء تطور الشروط المادية للحياة الاجتماعية ، لكن ينبغي ايضاً ألا تتقدم عليها .

وكما ان توسع الديمقراطية الاشتراكية يتعلق بالشروط المادية للحياة الاجتماعية ، وبتطور القوى المنتجة ، كذلك فإن وتيرة تطور القوى المنتجة تتعلق بقدر متعاطف باستمرار بالأشكال الديمقراطية للتسيير الاقتصادي ، ذلك انه ينبغي ان تكون هذه الاشكال ديمقراطية بما فيه الكفاية لتحريك الطاقة

الخلافة للمنتجين المباشرين . وكما كانت القوى المنتجة اكثر تطوراً ، تأكدت بقوة اكبر ضرورة دقرطة علاقات الانتاج وتوطيد العلاقة بين مصلحة المنتج المادية وبين فائدة عمله ونتيجته الاجتماعية .

صحيح ان هناك نظرية ، تزعم انها عالمية ، تقول إن جهاز الدولة يستطيع ويجب ان يوجه مباشرة جميع العمليات الاقتصادية ، وإن الدولة هي القوة المحركة التي توجه تطور الاشتراكية . لكن جذور هذه المفاهيم تعود ، كما رأينا ، الى صعوبات بناء الاشتراكية في بلدان متخلفة نسبياً من وجهة النظر الاقتصادية . إن هذه المفاهيم هي التعبير العقائدي عن استقرار اشكال تسلط الدولة وعن توطد بعض المصالح المرتبطة بها ، لكن غير المتماثلة في أي حال من الأحوال مع مصالح الطبقة العاملة .

غير أن التجربة تدل على ان التسيير المركزي والاداري للاقتصاد يؤدي الى تكوين جهاز ثقيل للادارة والاشراف ، بالإضافة الى عدد لا يحصى من المراقبين والمشرفين والمنظمين الخ ... وهذا علاوة على تسلسل متدرج عمودياً يمثل عبئاً ثقيلاً للغاية على الآلية الاقتصادية ، وينقص من فاعليتها ، ويعرقل مبادمة المنتجين المباشرين . وكما تطور الاقتصاد ، أصبحت اشكال التسيير البيروقراطية غير محتملة . لقد قال خروتشيف في تقريره الى مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي ، متحدثاً عن الخسائر الاقتصادية الضخمة وعن التبذير الذي يحدثه التسيير المركزي المتشدد ، قال انه يوجد في بعض فروع الصناعة السوفياتية فقط ، حوالي ٤٠٠،٠٠٠ مراقب لنوعية الانتاج ، ومع ذلك فإن نسبة « النفاية » في الانتاج مرتفعة للغاية .

إن إعادة التنظيم الجزئية للتسيير الاقتصادي التي تمت في الاتحاد السوفياتي وفي سائر بلدان أوروبا الشرقية خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ، قد دلت بوضوح على ان مصالح التطوير الاقتصادي لا تتطلب تعزيزاً جديداً للإشراف البيروقراطي على الاقتصاد ، بل تتطلب على العكس دقرطة ، ولو محدودة ، للانتاج ، والغاء الاشكال المتصلبة في المركزية الادارية ، وتقريب المراكز التي

يوجه منها الانتاج من الأماكن التي يتم فيها هذا الانتاج .
وكما تأكدت المصالح المادية الفردية والاجتماعية للمنتجين الذين يعملون
بوسائل اجتماعية للانتاج على انها القوة المحركة الرئيسية ، وكما كانت العلاقات
الاشتراكية مستقرة ، كان التقدم الاجتماعي أسرع . انها اذن لقضية لها اهميتها
بالنسبة الى الاشتراكية ان تعرف ما هي اشكال السلطة السياسية التي تقرر
مصير الشؤون العامة ، وبأي الطرق .

ان هدف السياسة المتبعة ، سواء أكانت باتجاه الاشتراكية ام لم تكن ، ليس
هو المسألة الوحيدة المهمة . انه بالتأكيد بالغ الأهمية ، لكنه ليس الوحيد .
يقول الرفيق كارديليج ملحاً على ان تطوير الديمقراطية الاشتراكية المباشرة هو
مسألة أساسية من مسائل بناء الاشتراكية :

« نسمع أحياناً اصواتاً تقول ان اشكال السلطة عديمة الأهمية ، وان الشيء
الرئيسي هو أن تؤدي هذه السلطة الى الاشتراكية ، وان تناضل من اجل
الاشتراكية . ان المهم في نظر هؤلاء الناس هو معرفة الطبقة التي تمثلها هذه السلطة
لا ماهية هذه السلطة . صحيح إن هذا هو الشيء الأساسي ، لكن هذا لا يكفي ،
ومن لا يريد ان يرى إلا هذا يعرض للخطر حتى ما هو رئيسي . ينبغي ألا ننسى
أبداً انه ما من جهاز بيروقراطي ، مهما كان كاملاً ومهما كانت القيادة التي على
رأسه عامة ، يستطيع ان يبني الاشتراكية . ان الاشتراكية لا يمكن ان تتطور
إلا عن طريق مبادأة الجماهير التي تعد بالآلاف ، المبادأة المتحالفة مع الممارسة
الذكية لقيادة الحزب البروليتاري . وعلى هذا فإن تطور الاشتراكية لا يمكن أن
يسير في طريق آخر غير طريق التعميق المستمر للديمقراطية الاشتراكية القائمة
على أساس الادارة الذاتية المتعاطمة للجماهير الشعبية ، وعلى أساس المشاركة
المتعاطمة باستمرار لهذه الجماهير في تسيير آلة الدولة ، من ادنى جهاز الى أعلى
جهاز ، وعلى أساس المساهمة المتعاطمة باستمرار لهذه الجماهير في التسيير المباشر
لكل مشروع ولكل مؤسسة ، الخ » ... » .

إن نقطة الارتكاز الأساسية للديموقراطية الاشتراكية ، والقاعدة المادية لبنائها ، إنما هي علاقات الانتاج القائمة على الملكية الاجتماعية والتسيير الذاتي العمالي . إن تجربة البناء الاشتراكي في يوغوسلافيا تبين التحولات الضخمة التي قطراً على كل جهاز تنظيم الدولة والمجتمع نتيجة اقامة التسيير الذاتي العمالي في المصانع والمشاريع . ومن هنا يتضح ان التسيير الذاتي العمالي هو أساس كل نظام الديموقراطية الاشتراكية .

التحرر الاجتماعي للعمل هو أساس التحرر الديموقراطي للمجتمع

إن إنشاء التسيير الذاتي العمالي ، الذي أرسيت أسسه بقانون عام ١٩٥٠ ، كان نقطة الانطلاق لإعادة بناء واسعة النطاق لتنظيمنا السياسي والاجتماعي باتجاه خلق نظام لمؤسسات الديموقراطية الاشتراكية المباشرة . وطوال كل هذه المرحلة التي بدأت مع إصدار قانون تسليم المعامل الى مجالس العمل الجماعية لتسييرها ، لم تكفّ حقوق المنتجين في توجيه الإنتاج والتصرف بنتائجهم ، هذه الحقوق التي كانت محدودة في البداية بالضرورة ، لم تكف عن الاتساع .

إن الطابع الديموقراطي والاشتراكي للتغيرات الطارئة يتأكد قبل كل شيء في ان شروط العمل الاجتماعية أخذت تكف شيئاً فشيئاً عن ان تبدو للنتج كشيء لا يتعلق به ، كشيء محدد من قبل أجهزة الدولة تحديداً مستقلاً عن إرادته ، ودون اي تأثير مباشر من جانبه . وقد اعترف للمجالس العالية الجماعية بحق توجيه جميع شؤون المشروع ، سواء منها الشؤون المتعلقة بالإنتاج ام الشؤون المتعلقة بتصرف المنتجات واقتصاد المشروع السياسي الخ ... وأهم ما في الأمر ان المنتجين يقررون مصير توزيع جزء كبير من الإنتاج الاجتماعي الناتج عن عملهم .

وعلى أساس هذه التغيرات الثورية الاشتراكية في النظام الاقتصادي وفي علاقات الإنتاج ، امتدت الإدارة الذاتية الاجتماعية تدريجياً الى سائر الميادين الأخرى التي تتقرر فيها حاجات الشغل وشروط حياته . إن تسيير اعتمادات

السكن والخدمات الاجتماعية وحماية الصحة الخ ... إن جميع هذه القطاعات قد نظمت على أساس التسيير الذاتي الاجتماعي .

إن نظامنا يقدم لجميع المواطنين إمكانيات متعاطلة باستمرار لحماية أنفسهم فعلياً ولتحقيق مصالحهم الفردية والاجتماعية . ففي اللجان المدرسية ، ولجان التربية ، والمجالس البيئية ، وهيئات التأمين الاجتماعي الخ ... ليس الموظفون المعينون ولا المواطنون «بشكل عام» هم الذين يقررون ما يجب أن يفعل ، بل هم قبل كل شيء من هم معنيون بنجاح وحسن سير هذه الخدمات . وبهذه الطريقة تجند ديموقراطيتنا المواطنين اجتماعياً ، على أساس مصالحهم المادية الذاتية ، فتقدم لهم إمكانية حماية مصالحهم بأنفسهم وبالتالي المصالح العامة للمجتمع .

إن نظام ديموقراطيتنا الاشتراكية قد أفسح مكاناً بالغ الأهمية للكمونة . إن الكمونة لا تمثل فقط التنظيم السياسي - الجغرافي الأساسي ، بل تمثل أيضاً الوحدة الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية للمجتمع . ففي الكمونة المحددة جغرافياً ، يتشارك المواطنون ، سواء أبايعت أربهم منتجين أم مستهلكين ، كعمال معينين قبل كل شيء بنجاح مشروعهم وفرعهم الإنتاجي وكمواطنين معينين برفع مستوى حياتهم . ولهذا السبب كانت الكمونة أفضل الإطارات التي يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتنوعة والمختلفة الموجودة بالضرورة حتى في المجتمع الاشتراكي ، بطريقة ديموقراطية .

وعلى هذا فإن الكمونة لا تقتصر على لجناتها الشعبية التي يمكن ان تعتبر قبل كل شيء كجهاز من أجهزة إدارة الدولة . إن الكمونة هي في الواقع مجموع جميع أشكال الحكم الذاتي الديموقراطي في منطقتها ، والنظام الوحيد للأجهزة كالمجالس العمالية ، واجتماعات الناخبين ، والمجالس المرتبطة باللجنة الشعبية الخ ... يمكننا إذن ان نقول عن حق ان اتساع السلطات التي تتولاها الكمونة يعبر تمام التعبير عن اتساع الديموقراطية الاشتراكية نفسها .

الديموقراطية غير المباشرة والديموقراطية المباشرة في نظامنا السياسي
إن الديموقراطية الاشتراكية لا تقتصر على اشكال التنظيم التي تضمن مساهمة

الجمهير المباشرة في ادارة المجتمع ، ولا على قطاعات الحياة التي تكون فيها هذه المساهمة ممكنة . انها تمتد الى جميع الميادين التي تظل بطبيعتها بالذات ، مركزية ، والى جميع المسائل التي يجب ان تقرر في مركز . ومن هذه المسائل على سبيل المثال مسائل توزيع الدخل القومي ، وتخطيط التنمية الاقتصادية بمجملها ، والحفاظ على نظام حقوقي واجتماعي واحد الخ ... إن الكومونة لا تستطيع ان تقرر هذه المسائل ، ولا تستطيع ان تقررها أيضاً الاجهزة المسيرة مباشرة من قبل المواطنين . فمن البدئي اذن انه حق في نظام الديمقراطية الاشتراكية يخص مكان هام للأجهزة التمثيلية ، كاللجان الشعبية ، وجميعات الجمهوريات العامة ، والجمعية الاتحادية ، ومجالسها التنفيذية ...

لكن الديمقراطية الاشتراكية تظل قبل كل شيء ، ورغم ما لهذه الاجهزة التمثيلية من اهمية بالضرورة ، ديمقراطية مباشرة . وثمة ثلاثة عوامل حاسمة : أولاً - بخلاف الديمقراطية البورجوازية التي أساسها المواطن المجرد ، الناخب الذي ليس إلا رقماً ، إلا وحدة من وحدات الهيئة الانتخابية التي تعد آلاف الوحدات ، نجد في مبدأ الديمقراطية الاشتراكية المواطن الفاعل اجتماعياً ، الذي ليس الانتخاب واختيار الممثلين إلا أحد حقوقه ، لكن الذي لا تقتصر حقوقه على هذا الحق ، بل تشمل على المساهمة الفعالة في الادارة في قطاعات مختلفة من الحياة الاجتماعية ، في مشروعه ، في أجهزة الكومونة ، في الخدمات العامة الخ ...

ثانياً - إن علاقة الناخبين بالمنتخبين تتطور تدريجياً في نظام الديمقراطية الاشتراكية . ان النظريين البورجوازيين يعتبرون ان النائب لا يعبر في الجمعية العامة عن رأي ناخبيه ، بل بالدرجة الأولى عن رأيه الخاص . انه يحصل من الناخبين على تفويض لتمثيلهم بحرية وللتقرير باسمهم . ان البرلمان ، كما يقول النظري البورجوازي بوردو ، لا يعبر عن ارادة الشعب ، بل هو « يريد من أجل الشعب » ، يصيغ ارادة الشعب التي ما كان ليكون لها وجود لولاه . اما في الديمقراطية الاشتراكية فينبغي ان توجد ، حتى بعد الانتخابات ، علاقة

وثيقة ومستمرة بين الناخبين وممثلهم . وهذا الارتباط مضمون دستورياً باعتبار ان مبدأ اعادة الانتخاب مطبق في جميع الهيئات التمثيلية .

ثالثاً وأخيراً - إن العامل الثالث الذي يضمن للديموقراطية الاشتراكية صفة الديموقراطية المباشرة هو الطريقة التي ترتبط بها فيما بينها ، عمودياً ، الأجهزة الاجتماعية العليا والدنيا . ان مركز الثقل في السلطة موجود في الاسفل ، في الأجهزة التي تكون فيها الادارة الذاتية المباشرة ومسامحة المواطنين المباشرة في تصريف الشؤون الاجتماعية ممكنتين . وفي هذا ، في الواقع ، لا مركزية بالغة الحدود القصوى التي يسمح بها تسيير صالح ، عقلائي واقتصادي ، للأمور . وعلاوة على ذلك ، فإن العلاقات بين الأجهزة العليا والدنيا ، بين الأجهزة الاجتماعية وأجهزة الدولة ، تنظم أكثر فأكثر على أساس تقسيم للحقوق والواجبات يحدده القانون ، لا على أساس الإلحاق التسلسلي للأجهزة الدنيا بالأجهزة العليا .

إن ثمة تدابير عامة تحدد ما هي الشؤون وما الصلاحيات التي تخص جهازاً اجتماعياً أو جهازاً من أجهزة الدولة ، ولهذا الجهاز الحق ، مبدئياً على الأقل ، في ان يمارسها بصورة مستقلة ، دون انتظار الأوامر من الأعلى . كما أنه في ميدان التسيير الذاتي خاصة ، يطبق اليوم بشكل أوسع أكثر فأكثر المبدأ القائل إن الجهاز الذي يهتم بالمصالح الواسعة ينبغي ان يمثل ، ما امكن ، المصالح الأدنى المتلاحمة ديموقراطياً . إن جهازاً أعلى للضمان الاجتماعي على سبيل المثال ، على مستوى الجمهورية ، يجب ان يكون مؤلفاً من ممثلي جمعيات الضمان في محافظات الجمهورية المعنية .

وبهذه الصورة ، فإن الجهاز الذي يتوجب عليه ان ينسق عمل منظمات الادارة الذاتية لا يلغي استقلالها . انه ينبع منها كتعبير عن حاجة مشتركة ، عن المصالح المشتركة .

وعلى هذا يمكننا ان نستنتج ان الأجهزة التمثيلية هي جزء لا يتجزأ من نظام موحد للديموقراطية الاشتراكية ، الديموقراطية المباشرة في ميزاتها الاساسية .

إن طابع اجهزة الدولة ومؤسساتها الاجتماعية العليا في مثل هذا النظام هو الذي يتعرض لتحويل جوهري . وكما يشير برنامج رابطة شيوعي يوغوسلافيا ، فإن الأجهزة العليا لسلطة الدولة ، والجمعيات الجمهورية والجمعية الاتحادية ، مع مجالها التنفيذية ، تصدر بصورة مباشرة أكثر فأكثر عن مجموع نظام الادارة الذاتية الاجتماعية ، وتصبح أكثر فأكثر جزءاً من هذا النظام إن بتكوينها وإن بأسلوبها في العمل وإن بطابع وظائفها وصلاحياتها .

كذلك فإن المنظمات السياسية الاساسية كرابطة الشيوعيين ، والاتحاد الاشتراكي للشعب الشغل ، والنقابات ، ومنظمات الشبيبة الخ ... تأخذ مكاناً جديداً وطابعاً ودوراً جديداً . ففي كل نظام سياسي ديمقراطي ، تتوفر فيه حرية الحركة الاجتماعية ، ينبغي ان توجد منظمات سياسية يتحقق بواسطتها تأثير الشعب على مجرى الشؤون الاجتماعية في مجموعها . وفي يوغوسلافيا ، تجسد المنظمات السياسية والاجتماعية الجماهير عقائدياً وسياسياً في خط بناء الاشتراكية . انها تؤثر باستمرار على تكوين وعي المواطنين ، وعلى تكوين وجهات نظر وآراء سليمة لدى هؤلاء البشر الذين يتوجب عليهم ، كمواطنين في بلد اشتراكي ، أن يقرروا بحرية في اطار اجهزة التسيير الذاتي العمالي والاجتماعي ، لا ما يتعلق بهم فحسب ، بل ما يتعلق ايضاً بتطور المجتمع . وانما بفضل المنظمات السياسية والدور التثقيفي الذي تمارسه ، وانما بفضل وحدة الشقيلة الاخلاقية والسياسية التي تحققها هذه المنظمات ، يمكن ان يعمل بنجاح نظام للتسيير الذاتي الاجتماعي بالغ هذا الحد من اللامركزية .

ولهذا فلا خوف من ان تكون قرارات الادارة الذاتية التي يتخذها المواطنون في مختلف الأجهزة التي لا تشكل جزءاً من جهاز الدولة ، والعمال في مصانعهم الخ ... لا خوف من ان تكون هذه القرارات متعارضة مع الحاجات الاساسية للمجتمع في مجموعه ، باعتبار ان هؤلاء المواطنين هم في الوقت نفسه اعضاء فعالون في المنظمات السياسية : كرابط الشيوعيين ، والاتحاد الاشتراكي ، والنقابات ، الخ ... ان المواطنين ، من خلال ادارتهم الذاتية ، انما يدافعون ويعبرون عن

المفاهيم الاشتراكية التي تناضل من أجلها هذه المنظمات السياسية. وبهذه الصورة، تحمي المنظمات السياسية نظام التسيير الذاتي العمالي والاشتراكي من ضرورة التدخل الإداري المستمر المفروض فيه أن يصحح ويعدل القرارات التي سبق اتخاذها. هذه هي اليوم، في نظام الديمقراطية الاشتراكية القائم في يوغوسلافيا، أهم مهمة وأول وظيفة للمنظمات السياسية التي تصبح بالتالي جزءاً ضرورياً ولا غنى عنه من النظام .

شروط وجود ديمقراطية حقيقية

هناك دوماً سلسلتان من الشروط يرتبط بهما المدى الحقيقي للديمقراطية في مجتمع من المجتمعات . السلسلة الأولى تتعلق بوجود آلية شكلية تسمح للمواطنين بالتأثير على مجرى الشؤون العامة : كالانتخاب ، والمساهمة المباشرة ، والضغط الخ ... وهي عبارة عن حقوق المواطنين السياسية، وإمكانية التعبير عن الرأي، وتنظيم حماية المصالح ، وحقوق الانتخاب الخ ... والسلسلة الثانية ، وهي لا تقل أهمية عن الأولى ، تتعلق بوضع المواطن ، المتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية . ونعني بذلك معرفة ما إذا كان وجوده مضموناً اجتماعياً ، وما إذا كانت لديه إمكانية استخدام الحقوق التي يمنحها إياها القانون شكلياً استخداماً فعلياً وفعالاً . إن هاتين السلسلتين من الشروط لم تتحققا ، في جميع أشكال الديمقراطية التي عرفت إلى يومنا هذا ، إلى حد يكفي لتتكلم معه عن ديمقراطية حقيقية ، ديمقراطية واقعية للجماهير الشعبية .

ففي المرحلة الليبرالية من تطور الرأسمالية ، عرفنا نمط ما اصطلاح على تسميته بالديمقراطية الليبرالية . وفي العديد من البلدان الأوروبية أقر حق الانتخاب العام (أو شبه العام) ، بعد نضال طويل ، وأقيمت مؤسسات انتخابية ، وبرلمان يمثل السيادة الاجتماعية الديمقراطية . غير أن هذه المساواة الشكلية بين المواطنين فيما يتعلق بالحقوق السياسية لم تحذف قط عدم تساويهم الفعلي ، نظراً لوجود اختلافات كبيرة في أوضاعهم الاقتصادية . فلم تكن

الغالبية العظمى من البشر تتمتع بأي حماية اجتماعية لوجودها ، ولم تكن لها اي ضمانات فيما يتعلق بمجالاتها الاساسية ، كالحق في العمل ، وفي التثقف الاجتماعي ، وفي المساعدة الاجتماعية في حالة المرض ، الخ ...

ولم يستطع المواطنون الفقراء ، المنهمكون في النضال من أجل وجودهم اليومي ، ان يستخدموا استخداماً فعالاً لحقوقهم في ممارسة تأثير حقيقي على الشؤون العامة . وظلت ادارة الدولة ، رغم الحقوق الديمقراطية الشكلية ، احتكراً للالكين وللطبقة الحاكمة .

ومع تطور الرأسمالية ، مع ظهور اتجاهات رأسمالية الدولة وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعلاقات العمل والرأسمال ، وبخاصة مع توطد الطبقة العاملة كقوة اجتماعية وسياسية منظمة ، بدأ هذا الموقف يتعدل تدريجياً . ان نظام رأسمالية الدولة المتطور ، مع المنظمات العمالية القوية كالتنقابات والاحزاب الخ ... يعطي اليوم بعض الضمانات للوجود المادي للشغل .

إن جميع البلدان الرأسمالية المتطورة إن لم تضمن حق العمل ، فهي تضمن المساعدة في حالة البطالة . وانتنا لنجد فيها بعض اشكال الضمان الاجتماعي ، ونظاماً تعليمياً مجانياً الخ ... غير ان اتساع هذه الحقوق يترافق مع تعزيز جهاز الدولة البيروقراطي . ان رقابة هذا الجهاز تمتد الى قطاعات جديدة دوماً من الحياة الاجتماعية ، وحتى الى الوجود الفردي لكل مواطن . إن الفرد ، بدل ان يكون عاملاً فعالاً في الحقوق السياسية ، وان يرى تحسن وضعه المادي في المجتمع مترافقاً بجزية اكبر دوماً في تقرير الشؤون العامة ، ان هذا الفرد يتحول اكثر فأكثر الى مستفيد سلبي مما تمنحه الدولة اليه .

وانما في الاشتراكية وحدها توجد شروط كمال الديمقراطية ، وتتحقق سلسلتنا الشروط اللتان تكملنا عنهما . إن مجتمعا ما يزال فقيراً نسبياً ، وهو لا يملك بعد الوسائل المادية الضرورية لتأمين الإشباع التام للحاجات الفردية والاجتماعية . غير ان نظامنا الاجتماعي - السياسي يمثل من اليوم جميع الضمانات الاساسية المتعلقة بالحماية الاجتماعية لوجود كل فرد وكل شغل ولوضعها

المادي . ان حق العمل مضمون وكذلك حق العون الاجتماعي في حالة البطالة
العارضة . لقد أقيم نظام واسع جداً للضمان الاجتماعي في حالة المرض والمعجز
عن العمل والشيخوخة الخ ... وامتلاك الشقة من قبل من يسكنها مضمون ،
والتعليم المجاني مكفول للجميع وطرق التكوين المهني والتربية مفتوحة على سعة ،
دون اي تمييز ، بالإضافة الى معونة اجتماعية هامة . إن جميع هذه الوسائل التي
يضمن المجتمع بواسطتها نمو الفرد وحياته ليست كافية ومتطورة بعد الى حد
يمكن معه الكلام عن الوفرة والازدهار العامين . لكن إذا ما نظرنا اليها في
مجموعها ، فإنها تحمل حياة المواطنين عندنا مضمونة ومستقرة بما فيه الكفاية ،
وتسمح لهم بأن يكونوا فعلاً ذواتاً فاعلة في الحقوق الديمقراطية ، وعوامل
نشطة في التسيير الذاتي الاجتماعي في جميع الميادين التي يتوفر فيها هذا التسيير .
ولهذا فإن كل تقدم جديد في تطور قوى المجتمع المنتجة المادية سيترافق
بتطور جديد للديموقراطية الاشتراكية وسيسمح بخطوة جديدة الى الأمام في
طريق تحرير الشخص الانساني .

مشكلات الدولة الحديثة

موضوعات النقاش

التصور الماركسي عن طبيعة الدولة المتناقضة :

يأخذ التصور الماركسي عن الطبيعة المتناقضة لكل تنظيم دولة أهمية خاصة اليوم . ولقد بين ماركس وإنجلز أن الدولة تظهر في مرحلة من التطور الاجتماعي لا يمكن معها إدارة الشؤون الاجتماعية العامة وتنظيمها إلا عن طريق السلطة العامة ، إلا عن طريق عمل جهاز عنف يضمن سيطرة المستغلين على المستغلين . وما دامت الحكومة قائمة ، فإنها تمثل كوحدة من المتناقضات : فمن جهة أولى ، يأخذ الدفاع عن مصالح الطبقة السائدة شكل المحافظة على نظام حقوقي معين وعلى المصالح العامة لوجود المجتمع ، وتأخذ ممارسة الوظائف الضرورية من وجهة نظر المجتمع في مجموعه ، من جهة ثانية ، طابع عنف طبقي أو على الأقل طابع تحقيق بعض المصالح الطبقية . وفي مجتمع تنقسم فيه الطبقات بعامل مصالحها المتناحرة ، تصبح جميع الوظائف - مع الأخذ بعين الاعتبار المرحلة التي وصل إليها التنظيم الاجتماعي وطبيعته - التي ينبغي أن تمارس بطريقة مركزية ، باعتبارها وظائف للمجتمع كله ، تصبح بالضرورة وظائف للدولة .

وينتج عن طبيعة تنظيم الدولة هذه تناقض أساسي في الدولة الرأسمالية الحديثة . فالدولة الرأسمالية هي الأداة الرئيسية للدفاع عن النظام الطبقي القائم ، وهي في الوقت نفسه التنظيم الذي يتحقق من خلاله الاتجاه الموضوعي إلى تشريك إدارة الإنتاج ، وهذا ما يهيئ الشروط المادية الضرورية لتصفية

النظام القائم على الملكية الرأسمالية الخاصة (تأميم بعض المشاريع وبعض الفروع الاقتصادية الكاملة ، وتنظيم الدولة للعلاقات بين العمل والرأسمال ، وإشرافها العام على جميع أشكال نشاط الرأسمال وتنظيم هذا النشاط ، بالإضافة الى مختلف أشكال التخطيط الاقتصادي) . ووضع الدولة الرأسمالية الحديثة المتناقض هذا يفسح المجال أمام شروط جديدة وإمكانات جديدة من وجهة نظر نضال البروليتاريا لقلب دعائم النظام الرأسمالي . ومن هنا يشتد صراع الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية لضمان نفوذها على الآلية السياسية والاقتصادية للدولة .

لكن التصور الماركسي المعقد عن الدولة اصابه التحريف على يد الستالينيين البيروقراطيين بهدف تبسيط ذرائعي . ويتجلى هذا التحريف في التصورات التي تعتبر الدولة مجرد اداة طيعة وحمياء في يد الطبقة السائدة ، وفي التصورات التي لا تأخذ البتة بعين الاعتبار ، فيما يخص مكان الدولة ودورها ، جميع العناصر الجديدة التي جاءت بها أزمة الرأسمالية العامة والتظاهرات المتعاطمة باستمرار لرأسمالية الدولة . وبالطبع إن مثل هذا التحريف في الماركسية له نتائج . وتتجلى هذه النتائج في عدم قدرة الستالينيين على القيام بتحليل علمي للتطورات الاجتماعية المعاصرة وعلى استخلاص الشروط والإمكانات الجديدة لنضال الطبقة العاملة من أجل تحريرها .

ومن مظاهر هذا التحريف الستاليني المحاولات الذرائعية لتقرير فرق مبدئي بين الدولة الاشتراكية والدولة الرأسمالية ، لا يقوم على التأكيد بأن الدولة الرأسمالية تعمل على إطالة أمد نظام الانقسام والاستغلال الطبقي بينما تعمل الدولة الاشتراكية على بناء مجتمع بلا طبقات تضمحل الدولة وتتلشى مع ظهوره ، بل يقوم على التأكيد بأن الدولة الرأسمالية تمارس فقط وظائف العنف والاضطهاد الطبقي ، بينما تتولى الدولة الاشتراكية قبل كل شيء وظائف التنظيم الاقتصادي والوظائف الثقافية التي يتسع مداها مع نمو الاشتراكية . وعلى هذا فإن التحريفي الستاليني لا يعتبر الدولة ، خلال البناء الاشتراكي ، نتاجاً لانقسام المجتمع الى طبقات وأثر من آثاره ، بل يعتبرها نمطاً جديداً للدولة . وانتصار الاشتراكية

لا يعني في رأيه بداية تلاشي الدولة ، انما يدين فقط فصلاً جديداً في تاريخها .

طابع الدولة الطبقي وطموحها الى الاستقلال النسبي :

إن الطبيعة الطبقية لكل دولة محددة بولادتها ، باعتبارها تنظيمياً سياسياً ، على أساس العلاقات الاقتصادية المتميزة بسيطرة طبقة معينة .
اذن فالدولة هي دوماً حارس نظام طبقي معين ، اداة حكم لطبقة معينة .
لكنها في الوقت نفسه قوة مستقلة نسبياً تقف ، من حيث الظواهر ، فوق المجتمع .
اما الأسباب والشروط التي تحدد مدى وطبيعة الاستقلال النسبي لتنظيم الدولة عبر التاريخ فهي التالية :

أ - الدولة باعتبارها جهازاً للسلطة العامة مفصلاً عن المجتمع ببعض الامتيازات وباحتكاره للإكراه المنظم . والمصالح الخاصة لبيروقراطية الدولة (« المجتمع يخلق بعض الوظائف العامة التي لا يستطيع بدونها ان يوجد . والبشر الذين ترتبط بهم هذه الوظائف يشكلون فرعاً جديداً من انقسام العمل في المجتمع . وهكذا تصبح لهم مصالح خاصة حتى ازاء من عهدوا اليهم بالحكم ، ويصبح لهم استقلالهم بالنسبة اليهم ، ومن هنا تكون الدولة » - فريدريك إنجلز : رسالة الى س . شميدت) .

ب - الدولة تحمي مصالح الطبقة الحاكمة بفرضها نظاماً حقوقياً للدولة وبمحافظة عليها ، لا بوقوفها مباشرة ، في كل حالة عينية ، الى جانب كل عضو خاص من الطبقة المسيطرة . ان عملها يأخذ « صبغة موضوعية » لمجرد ان هذا العمل يتم بالضرورة في اشكال حقوقية محددة وبخاصة حين يكون المجتمع متطوراً .

ج - يظهر استقلال الدولة النسبي بشكل خاص في شروط توازن نسبي للقوى الطبقية المتناحرة (الحكم المطلق ، البونابرتية في فرنسا ، نظام بيسارك في المانيا) .

أما الظروف النوعية ، المميزة لعصرنا الانتقالي ، التي يمكن ان نفسر بها

الاتجاه الجارف نحو تدعيم الدولة وتحويلها تدريجياً الى « قوة ثالثة » متعاضمة الاستقلال دوماً ، فهي التالية :

أ - إصابة السلطة الاجتماعية الواقعية للبورجوازية بالضعف نتيجة الأزمة العامة للنظام الرأسمالي ، والاتجاه الى اقامة توازن في القوى بين البروليتاريا والبورجوازية في البلدان التي لم يطوح فيها بعد بالنظام الرأسمالي. وتدعيم مراكز جهاز الدولة باعتباره « حكماً » مستقلاً نسبياً .

ب - اصبح نشاط الدولة الاقتصادي من الآن فصاعداً عنصراً أساسياً في آلية إعادة الانتاج الاجتماعي . كما تجمع عدد ضخم من الوسائل المادية بين يدي جهاز الدولة التي تتصرف مباشرة ، في البلدان الرأسمالية العالية التطور ، بمبالغ تتراوح بين ربع وثلاث الدخل القومي العام .

ج - التقدم السريع للحياة الاجتماعية ، ذلك التقدم الذي يحتم وجود ادارة مركزية لعدد متعاضم دوماً من الشؤون الاجتماعية ، ويولد بالتالي وظائف جديدة وحقوقاً جديدة لنشاط الدولة (التعليم ، البحث العلمي ، الصحة ، المواصلات ، المشكلات المتعلقة بالحياة المدنية) .

د - الاستعدادات الشاملة لحروب شاملة . وإلحاق العديد من مظاهر الحياة الاجتماعية بالحاجات العسكرية والخطط الاستراتيجية .

هـ - إن تفسخ ودمار النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي في عصر لم يعد فيه مفر من إجراء مبادلات أممية واسعة ، باعتبار المرحلة التي بلغها تطور القوى المنتجة ، يؤديان الى توسع « كفاءات الدولة » في كل قطاع العلاقات بين الدول وفي جميع مظاهر هذه العلاقات . ويؤدي تسلط الدولة على الصعيد الأممي الى ظهور الكتل . ومن جهة ثانية ، يحرص ظهور الكتل على تدعيم سلطة الدولة ويؤكد إلحاق المجتمع بالدولة (تأثير الحرب الباردة ، والتنافس العسكري والاقتصادي بين الكتل) .

و - من نتائج تقدم الحياة الاجتماعية على الأسس الرأسمالية ، وتشكيل منظمات متسلسلة ضخمة من أمثال الشركات الرأسمالية المساهمة الخاصة ذات

الطابع الاحتكاري ، والمنظمات النقابية ، والأحزاب السياسية الكبيرة وسائر المؤسسات التي من النوع نفسه ، من نتائج هذا كله تدعيم الميول البيروقراطية حتى في قطاعات الحياة الاجتماعية غير الخاضعة مباشرة لإشراف الدولة . وتجسد بيروقراطية الدولة حلفاء لها بالقوة وتضمن لنفسها دعماً اجتماعياً واسعاً .

إن الوظائف الجديدة ، الاستثنائية الأهمية ، التي تمارسها الدولة في الحياة الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية بشكل عام ، تشرط وتحدد علاقات جديدة بين الطبقة القائدة وبيروقراطية الدولة . إن بيروقراطية الدولة بمقدار ما تمثل مركزها ومنشئها وروابطها الاجتماعية جزءاً من الطبقة السائدة لا غير ، تبدو أكثر فأكثر كأهم جزء من هذه الطبقة ، جزء قوي بما فيه الكفاية ليضمن لنفسه استقلالاً نسبياً ، وواع بما فيه الكفاية ليكون له تفسيره الخاص لمصلحة الطبقة التي يدافع عنها . ومن هنا كانت امكانية الاصطدام بل امكانية النزاع بين بيروقراطية الدولة التي تفسر على طريقتهما « المصالح العامة » وبين تلك الاجزاء من البورجوازية التي تبني مركزها على القوة الاجتماعية للملكية الخاصة . ومثال ذلك سياسة « النيو ديل » في الولايات المتحدة الاميركية ، والتأميمات التي قام بها حزب العمال في بريطانيا العظمى .

وفي الحياة الاجتماعية المعاصرة تتأكد ثلاثة اتجاهات رئيسية يحدد مفعولها الاتجاه الأساسي للتقدم الاجتماعي : اتجاه الرأسمال الخاص « الكلاسيكي » الى الحفاظ على مراكزه الأساسية بقيامه بأقل قدر ممكن من التنازلات ، واتجاه بيروقراطية الدولة الى توسيع وتأبيد اشكال رأسمالية الدولة الادارية ، واتجاه الطبقة العاملة وجميع القوى الاشتراكية الى العمل على التشريك المستمر لوسائل الانتاج والى تطوير الديمقراطية الاشتراكية المباشرة لوضع حد للرأسمالية الفردية ولرأسمالية الدولة ، ولحكم البورجوازية ولوصاية البيروقراطية التي يحددها دور الدولة المتناقض وقدرتها على انتهاز سياسة توازن بين الطبقات الاجتماعية الرئيسية ، وكذلك ميزان القوى والتوزيع غير المتساوي لها بين البورجوازية والبروليتاريا ، باعتبارهما أساساً لمتخلف اشكال الارتباط والصراع ، والنزاع

والتسوية. ومن هنا كانت ظاهرات رأسمالية الدولة العينية والتجمعات السياسية، من الفاشية الى « دولة الرفاهية » ذات النمط البرلماني ، ومن التحالف الرجعي للأوساط المسيطرة على الاحتكارات الرأسمالية ، الى بيروقراطية الدولة ، الى الأنظمة التي تمارس فيها احزاب الطبقة العاملة ومنظماتها تأثيراً هاماً ، إن لم نقل مسيطراً .

تدعيم الدولة ومشكلة الديمقراطية البورجوازية والديموقراطية الاشتراكية :

ثمة خطر أساسي ينتج عن ملكية الدولة ، فملكية الدولة هي شكل يتم فيه إلغاء الملكية الرأسمالية الخاصة ، لكنها ايضاً شكل يشتمل على استلاب وسائل الانتاج بالنسبة الى المنتج . انه الخطر من ان نرى الدولة تصبح نقطة الدعم المادية للامتيازات البيروقراطية وللسلطة على المجتمع .

ومشكلات تسلط الدولة لا بد ان تطرح على مستويين : الديمقراطية البورجوازية والديموقراطية الاشتراكية ؛ فالديموقراطية البرلمانية تواجه أزمة ناتجة عن أزمة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي ولدت هذه الديمقراطية . فالبرلمان ، الذي أصبح بيروقراطياً بدوره ، بات عاجزاً عن ان يكون « وزناً مقابلاً معادلاً » لتوسع سلطة جهاز الدولة البيروقراطي ولقوة البيروقراطية التي لا تخضع لإشراف احد .

ومثل هذه الأزمة ملحوظة اليوم في الدول الاشتراكية أيضاً . فتطور الديمقراطية الاشتراكية هو « قانون التطور في الاشتراكية » كما يقول ادوار كاردلج . وبدون هذه الديمقراطية في علاقات الانتاج الاشتراكية ، التي تحول المنتج الشغل ووسائل الانتاج الاجتماعية الى عوامل لها مكانة الصدارة في التقدم الاجتماعي ، تتحول الحكومة التي تحكم باسم الشعب العامل بشكل يحتم الى حكومة تضطهد الشعب العامل .

ومن هنا كان لا بد من انتقاد النظريات التي تتصور دكتاتورية البروليتاريا على

إنها استيلاء طليعة الطبقة العاملة ، أي الحزب الشيوعي ، على مراكز القيادة في جهاز سلطة الدولة ، والتي توحد بالتالي بين تدعيم هذه الدكتاتورية وبين تدعيم الإشراف الإداري للدولة على مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية وعلى مختلف أشكال النشاط الاجتماعي . والبورجوازية تحاول أن تقف في وجه بيروقراطيتها بواسطة القوة الاجتماعية التي توفرها لها الملكية الخاصة ، في حين أن البروليتاريا تجد الوسيلة للوقوف في وجه بيروقراطية الدولة في توسيع الديمقراطية . والخطر البيروقراطي إنما يتفاقم بشكل خاص أثناء المراحل الأولى من البناء الاشتراكي ، أي عندما يكون العمل المأجور ما يزال يشكل أساس علاقات الانتاج . وإذا ما اقتصرَت الديمقراطية في الاشتراكية بشكل دائم على القطاع السياسي ، تصبح حتماً ديموقراطية شكلية ، ومثال ذلك الدستور الساليني . والوسيلة الوحيدة للوقوف في وجه إكراه الدولة وبيروقراطيتها هي إقامة علاقات اقتصادية على أساس مبدأ الإدارة الذاتية للنتاجين ومبدأ الإدارة الاجتماعية ، وهما المبدأان القادران على حل التناقضات الاجتماعية ، وعلى التنسيق والتوفيق بين المصالح الاجتماعية الواسعة والمصالح الفردية الضيقة . وهما ، في النهاية ، المبدأان اللذان سيحققان اضمحلال الدولة وتلاشيها ، ذلك التلاشي الذي هو أعلى مظاهر الديمقراطية الاشتراكية .

دراسة الدولة الحديثة

بقلم : ميلانتي بوبوفيتش

عضو المجلس التنفيذي الاتحادي وعضو اللجنة
المركزية لرابطة الشيوعيين في يوغوسلافيا

ينبغي ، على ما اعتقد ، ان تتوجه ابحاثنا حول المشكلات التي طرحتها الدولة الحديثة ، في الاتجاهين التاليين :

إن علينا ، أولاً ، أن نحدد ، بأكبر قدر ممكن من الوضوح ، التصور العلمي ، الماركسي - اللينيني ، عن الدولة ، ووجهات نظر كلاسيكي الماركسية حول الدولة وطبيعتها ووظيفتها ومكانها في المجتمع . وهذا أمر بالغ الضرورة باعتبار ان أفدح الأخطاء والانحرافات التجريبية بل التشوهات الواعية انما تتجلى اكثر ما تتجلى في هذا الميدان . وبالطبع ، إن هذه الاخطاء والانحرافات كامنة ، لا في النظرية وحدها ، في ميدان الأفكار ، بل أيضاً ، وبخاصة ، في التطبيق السياسي والاجتماعي ، سواء أفي المعسكر الشيوعي للحركة العاملة الأممية ام في المعسكر الاشتراكي - الديمقراطي . وهذه الظواهرات لا ترجع الى الصدفة : فهي لها أسبابها ، وأساسها الاجتماعي ، وهذا ما ينبغي أيضاً ان يكون موضع ابحاثنا . ولقد تقدمنا في هذه الدراسات ، لكن ما زالت هناك حاجة الى عمل منظم في هذا الميدان ، يكون أساساً لتحليل علمي لكل وجهات النظر غير العلمية عن مفهوم الدولة .

وعلينا ثانياً ، وهذا أكثر أهمية ، ان نوجه اعمالنا نحو دراسة منهجية للدولة الحديثة . (لنلاحظ فوراً ان مفهوم « الدولة الحديثة » ليس محدداً جداً ولا واضحاً كل الوضوح ، ذلك ان هذه اللفظة العامة تشتمل على عدد من الظواهر المختلفة ومن الانجماوات والعلاقات المتناقضة غالباً . لهذا ينبغي ان نأخذ بها شرطياً) . وينبغي ان تكون نقطة انطلاق هذه الدراسات ترتيب وتصنيف المادة التجريبية التي جمع قسم كبير منها بالأصل في بلدان عديدة . غير ان هذه المهمة الاولى بالذات ليست بسيطة ولا بسيطة . ولا يمكن ان تتحقق بمجرد القاء نظرة على المادة التي تم جمعها ، باعتبار أن الوقائع التجريبية قد جمعت وصنفت في غالب الأحيان حسب منهج غير علمي يمكن ان يقود الى استنتاجات مغلوطة . لا بد إذن ، حتى بالنسبة الى تصنيف وتفسير المادة التجريبية المجمعة او الواجب تجميعها ، من استخدام مناهج المادية التاريخية . وهذا أمر غير بسيط ايضاً ، باعتبار ان المنهج العلمي للمادية التاريخية لم يتكون بعد نهائياً كطريقة تكنيكية ، كأداة للبحث ولتجميع الوقائع وتصنيفها ، وإن كان قد تطور كمنهج علمي عام لمعرفة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها . لهذا ستكون هناك ضرورة لإنشاء منهجية علمية حديثة (بالمعنى التكنيكي) تكون بمستوى العلم الاجتماعي الحديث ، بالتوازي مع دراسة الظواهر الاجتماعية . أما المرحلة التالية من العمل فإنها تكن آنذاك في التعميم والتفسير بدءاً من المادة التجريبية المجموعة ، وفي استخلاص النتائج وصياغة المبادئ النظرية العامة ، إن لم نقل الفلسفية . لقد كانت مشكلة الدولة دوماً إحدى المشكلات الأساسية والمركزية في مذهب ماركس ، كما في العلم الاجتماعي العام وفي النضال السياسي . وهي تزداد اليوم أهمية وخطورة ، في عصرنا ، لمجرد ان الدولة تلعب دوراً متعاطفاً باستمرار ، بل مختلفاً نوعياً ، الى حد ما ، عن الدور الذي كانه في الماضي . بل يمكننا التأكيد بأن من المبطيات العامة كون الدولة تلعب دوراً خاصاً في كل مرة يجد فيها المجتمع نفسه في مرحلة انتقال من تشكل اجتماعي - اقتصادي الى آخر . وليس ذلك عند الانتقال من مجتمع طبقي الى مجتمع طبقي آخر ، بل ايضاً عند الانتقال من مجتمع طبقي الى

مجتمع لا طبقي .

وتتجلى هذه الظاهرة اليوم لا في البلدان التي ألفت فيها الرأسمالية فحسب ، بل أيضاً ، وبشكل نوعي ، في البلدان الغربية العالية التطور . وواقع أن الدولة الراهنة لم تعد فقط مجرد جزء من البنية الفوقية ، وكونها أصبحت جزءاً أساسياً من علاقات الانتاج ، أي من قاعدة المجتمع الاقتصادية - وهذا سواء أفي المجتمع الاشتراكي الذي تأخذ فيه الدولة بين يديها ، بنزعها ملكية المستغلين جذرياً ، وسائل الانتاج الأساسية ، أم في البلدان الرأسمالية الغربية حيث يتم نزاع الملكية بطريقة نوعية والى حد معين - إن هذا الواقع يعدل الى حد معين من علاقة الدولة والطبقة التي تمثل هذه الدولة مصالحها . وهكذا يغير العديد من مؤسسات الدولة من محتواه .

وعلى هذا النحو ، تأخذ العلاقات بين القاعدة الاجتماعية والبنية الفوقية السياسية ، وبشكل خاص الدولة باعتبارها عاملاً رئيسياً في هذه البنية الفوقية ، بالتعدل تعديلاً نوعياً . ولهذا لا مفر من ان ندرس بطريقة محددة تماماً العديد من المفاهيم والمقولات - كالطبقة ، والدولة ، الخ... - التي تشكل جزءاً من معجم مصطلحات الماركسية الكلاسيكية ، ومن ان نمجد التحولات التي تتعرض لها تلك المقولات في المرحلة الراهنة ، وان نلاحظ المحتوى الجديد الذي أخذته ، الخ... ومن المستحيل ان نفسر عالياً حركات عصرنا الاجتماعية ، وان نفهم دلالتها في النضال من اجل الاشتراكية ، إذا لم نلاحظ هذه التغيرات في العديد من المؤسسات الاجتماعية وبالتالي في المقولات المنطقية أيضاً .

لنأخذ ، على سبيل المثال ، مقولة « الدولة البورجوازية » . اننا نملك ، بعد تعاريف ماركس وإنجلز الكلاسيكية ، تحليل الدولة الذي قام به لينين ، وبخاصة دولة المرحلة الامبريالية ، تحليل الدولة الامبريالية النموذجية بالنسبة الى أوروبا الغربية واميركا . لكن تطور الدولة لم يتوقف عند ذلك العصر . ولقد نمت فوق هذا الأساس العام ، الذي يشار إليه بمفهوم « الدولة البورجوازية » الدارج ، بنى سياسية - اجتماعية متباينة تباين الدولة الفاشية من جهة ، والدولة

النرويجية من الجهة الثانية ، على سبيل المثال . ذلك انه بالرغم أن من الممكن أن يشار الى هذه الدول ، بالمعنى الواسع ، على انها « دول بورجوازية » ، فإن الفروق الواقعية التي تفصل بينها ، فيما يتعلق ببنيته الاجتماعية ، ومبداها ، وعلاقتها بالاشتراكية ، عميقة جداً . بل إن المسألة هي مسألة اتجاهين متعارضين بشكل مطلق للتطور الاجتماعي في هذه العقود الأربعة الأخيرة . إن الفاشية تمثل انتصار اتجاهات رأسمالية الدولة المشتملة على دكتاتورية مكشوفة للبورجوازية العليا ، وهو انتصار يعني ، في ماهيته الاجتماعية والطبقية ، ثورة منوثة . وبالمقابل ، فإن الحكومة البرلمانية مع الحزب العمالي الحاكم تعني في النرويج انتصار اتجاهات رأسمالية الدولة التي تعني الحفاظ على النظام التأسيسي للديموقراطية البورجوازية ، وعلى تطورها ، بل تحولها لمجرد اكتسابها مضموناً تقديمياً جديداً نتيجة لدور الدولة الاقتصادي . وهذا يعني ، على سبيل المثال ، ان البرلمانية البورجوازية ما عادت تقتصر ، في هذه الحالة ، على الحلبة ، على الخطابات السياسية ، بل تصبح آلية سياسية تسمح لمنظمات الطبقة العاملة بممارسة تأثير متعاضم على سلوك الدولة ، وعلى وظائف الدولة الاقتصادية ، آخذة بذلك أهمية متعاضمة . وهذه الواقعة غنية كل الغنى بالنتائج الهامة . انها تعدل بشكل خاص العلاقة بين البرلمان والبورجوازية ، من جهة أولى ، والطبقة العاملة من الجهة الثانية . إن نمو اتجاهات رأسمالية الدولة ، في النرويج ، لا يعني ثورة منوثة (كما هو الحال في الدول الفاشية) ، بل يمثل تقدماً معيناً ، سيراً معيناً للمجتمع نحو الاشتراكية . ويمكننا أن نتفقد هذا الطريق كطريق غير متواسك منطقياً وإصلاحياً ، يهدد بتوجيه الحركة الاشتراكية نحو مأزق . بيد انه إذا ما قورن بالفاشية ، فهو تطور مختلف ومعارض ، يتبع منطق تطور مختلف ، له تناقضاته النوعية ، وعيوبه ، الخ ...

إن ما قدمناه ليس إلا مثلاً يظهر أن العلاقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية في عصرنا لا يمكن ان تفسر بطريقة مناسبة بدون تحليل عميق للواقع ، بدون دراسة للدول الراهنة في خصوصيتها . إن الدولتين الفاشيتين اللتين وجدتا

في المانيا وايطاليا ، والذين ما تزال نماذجها موجودة في بعض البلدان ، و «دولة الرفاهية» البريطانية بتناقضاتها القائمة على تسوية عميقة بين الطبقات ، والدولة النرويجية مع الطبقة العاملة الحاكمة ، وآلية رأسمالية الدولة في سياسة «النويدل» التي انتهجها روزفلت ، الخ ... ، هي اشكال عينية متنوعة من العلاقات بين الدولة والاقتصاد ، اشكال تولد على القاعدة المتناقضة لرأسمالية الدولة .

ومن المغاير للروح العلمية ان نقف عند مفهوم عام جداً ، عند مقولة عامة ، كـ « الدولة البورجوازية » على سبيل المثال ، وان نعتبرها مفسرة لكل شيء ، ومعددة لكل ظاهرات الدولة الحديثة .

وكذلك الحال فيما يتعلق بدراسة الدولة « العمالية » ، « الدولة الاشتراكية » (لكنني اعتقد ان تعبير « الدولة في الاشتراكية » ينسجم أكثر مع الواقع) . وانا نستطيع ان نلاحظ في تطور الدولة الاشتراكية منذ ثورة اكتوبر انجماها متنوعة .

وهكذا نجد امامنا الدولة اليوغوسلافية ، التي تم فيها تأميم الصناعة ، والتي انتزعت فيها ملكية البورجوازية ، وهي دولة عمالية مؤسسة تتطور فيها الديمقراطية المباشرة . إن هذه الدولة في طريقها الى التلاشي .

ولدينا من جهة أخرى تطور أساسه الدولة في الاشتراكية ، ادى الى تشويه هذه الدولة والى تدعيم سلطة البيروقراطية الستالينية . فلدينا اذن ، من طرف أول ، اتجاه يقود نحو تطور الديمقراطية الاشتراكية المباشرة ونحو تلاشي الدولة ، ومن الطرف الثاني اتجاه يقود نحو إضفاء الصبغة البيروقراطية الستالينية على العلاقات الاجتماعية في بلدان عديدة .

بل يبدو ان بعض ظاهرات تطور العلاقات الاجتماعية في الصين ، وإن كانت بعد في مرحلتها البدائية ، تدل على اتجاه نحو تطوير علاقات بيروقراطية أكثر كمالاً أيضاً وأكثر قوة مما كانت عليه الحال في الاتحاد السوفياتي في زمن ستالين . وهذا صحيح كل الصحة بالنسبة الى بعض ظاهرات المرحلة الأولى من العمل الصيني لخلق الكومونات . وكل ما كان يميز البيروقراطية الستالينية (تشكيل

الكولخوزات الاجباري، ونظام السلطة الوحيدة والمركزة البيروقراطية لسلطة الدولة ، وتحويل اجهزة السلطة المحلية الى ادوات في يد الأجهزة المركزية ، الخ...) اعتبر ناقصاً في الصين، حيث يتجلى الاتجاه نحو إضفاء صبغة بيروقراطية شاملة على العلاقات الاجتماعية كافة . وليس من الأمور العارضة ان يكون هذا التطور وهذا التدعيم للبيروقراطية قد ترافقا بنزعة عسكرية . والمناهج الموروثة عن الستالينية تبدو هنا ناقصة ، ويصبح من الضروري توطيد النزعة العسكرية على صعيد اجتماعي أوسع الى حد ما .

اذن فنحن نلاحظ ، ههنا ايضاً ، اتجاهات متعارضة متعارضاً مطلقاً فيما يتعلق بتطور الدولة : اتجاهاً اشتراكياً نحو تطوير الديمقراطية الاشتراكية المباشرة ونحو تلاشي الدولة ، والاتجاه البيروقراطي – الدولي . وهذا يثبت ان المقولات العامة كـ « دكتاتورية البروليتاريا » او « الدولة العمالية » ، او « الدولة الاشتراكية » ، لا تدل بما فيه الكفاية على العلاقات الاجتماعية الواقعية . ولهذا ينبغي ، ههنا ايضاً ، ان نشرع بتحليل مفصلة ستكشف لنا عن البنية الاجتماعية الواقعية والعينية وستسمح لنا باستخلاص النتائج النظرية العامة . وعلى هذا فإن التحليل المفصل سيسمح لنا بأن نستنتج بأن الدولة التشيكوسلوفاكية تختلف عن الدولة الألبانية ، وإن كانت بنيتها الاجتماعية تشبه في كثير من النقاط بنية الدولة الأخيرة . فمن غير المبرر علمياً اذن (ومن المضر سياسياً) ان نعتبر بنية هاتين الدولتين متاثنتين لمجرد انه يمكن ان يطلق عليهما معاً اسم « الدولة العمالية » هذا اذا لم نتكلم عن بولونيا وعلاقتها الاجتماعية – السياسية النوعية المتميزة .

إن الامثلة المذكورة تؤكد الفكرة القائلة إن المقولات الاجتماعية ، في عصر الانتقال الذي هو عصرنا ، تتحول بدون انقطاع وتكتسب مضامين جديدة . وفي الوقت نفسه تولد مقولات اجتماعية جديدة ، اشكال جديدة تعبر عن مضامين اجتماعية جديدة . بل إن مفهوم مرحلة الانتقال بالذات ، الذي يغلب الميل الى فهمه بطريقة مبسطة وميكانيكية ، ينبغي ان يفهم كمرحلة

تتحول فيها المقولات الاجتماعية الاساسية (والدولة هي من ام هذه المقولات) بلا انقطاع ، بل إن بعضها يختفي وغيرها يتكون .

إن مثل هذه الدراسة المنهجية للظواهر الاجتماعية ، مع تحليل متواصل لتغيراتها ، ومثل هذه الارادة في النظر اليها لا بصورة سكونية بل ديناميكية ، تستطيعان وحدهما ان تسمعا لنا بإيجاد تفسيرات علمية حقاً لتحولات الدولة الحديثة . وإذا ما درسنا على هذا النحو المقولات الاجتماعية ، وإذا لم تقتصر على المفاهيم الكلاسيكية التي يزعم البعض انها تفسر كل شيء ، فسيصبح من البديهي على سبيل المثال ان الاشكال الراهنة للدولة السوفياتية تختلف حالياً الى حد ما عن دكتاتورية ستالين البيروقراطية الدّولية . وهذه الفروق ليست كبيرة جداً ، لكن اذا ما نظرنا اليها في مجموعها وبخاصة من وجهة نظر اتجاهات نموها ، فإنها تمثل واقعة جديدة ، بل إلى حد ما نوعية جديدة .

ان هذا المنهج في دراسة الوقائع الاجتماعية يسمح لنا ، على سبيل المثال ، بأن نستنتج ان اول حكومة عمالية بعد الحرب قد مثلت في انكلترا حركة تقدمية معينة في خط الاشتراكية (رغم كل الانتقادات المعروفة التي امكن ان توجه اليها) ، وان حكومة حزب العمال الثانية كانت ذات طابع محافظ اكثر . ولهذا السبب شهدنا ولادة انتقادات متزايدة العنف ، في قلب حزب العمال ، الى هذه السياسة . وهنا ايضاً لا نستطيع ان نلاحظ هذا الاتجاه إلا بعد تحليل عميني للدولة الحديثة .

اخيراً فإني اود أن أضيف بضع كلمات بصدد مشكلة تحدث عنها الاستاذ لو كيتش . لقد قال ان هناك نوعاً من سوء التفاهم بصدد المصطلحات مما يؤدي الى سوء الفهم بين أفكارنا وبين أفكار المؤلفين الاجانب . وصحيح ان هذا وارد . غير انه ليس صحيحاً إلا جزئياً ، وأساس المشكلة ليس هنا . وهكذا قال الاستاذ لو كيتش اننا حين نتكلم عن « تلاشي الدولة » إنما نفكر بدقطة اجهزة الدولة ووظائفها الخ ... وحين يتكلم بعض النظريين السوفياتيين من جهة اخرى عن « توطيد الدولة » اليوم انما يفكرون هم بتوسيع مساهمة المواطنين ،

وبخاصة الطبقة العاملة ، في سلطة الدولة ، وفي دقطة هذه السلطة . فصحيح ان هذا وارد الى حد ما ، إلا ان هناك اختلافات اساسية بين تصورها للدقطة وبين ما تقصده من هذه اللفظة النظرية والتطبيق السوفياتيان .

ان النظريين السوفياتيين حين يتكلمون عن الدقطة فإنما يشيرون الى صورة محسنة ومعدلة قليلا من نظام اداري في ماهيته . انهم يعطون هذا النظام الاداري ، هذه البنية الاجتماعية الادارية ، بعض الاشكال الديموقراطية . انني لا اعني بذلك ان جميع التدابير المتخذة في الاتحاد السوفياتي خلال الاعوام الأخيرة فبا يتعلق بدقطة العلاقات الاجتماعية ، لا تمثل حركة معينة الى الامام . غير اننا اذا ما نظرنا الى ماهية هذه التغيرات الطارئة على العلاقات الاجتماعية ، والى الدرجة التي وصلت اليها هذه التغيرات ، فعندئذ ينبغي ان نقول انه يوجد فرق جذري بين تطبيقهم ومفاهيمهم عن دقطة العلاقات الاجتماعية من جهة ، وبين تطبيقنا ومفاهيمنا من الجهة الأخرى .

إن الدقطة تعني قبل كل شيء ، في نظرنا ، تغير طابع علاقات الإنتاج ، تغيراً في مقولات المجتمع الأساسية ، كالفائدة المادية ، وطابع العلاقات الاقتصادية . إنها تعني في نظرنا خلق قاعدة اجتماعية جديدة ، قاعدة اقتصادية تتحرر أكثر فأكثر من المقولات الإدارية ، وتنتج مقولات اقتصادية جديدة ليست إدارية ، ولا حرة على الطريقة القديمة ، الطريقة الرأسمالية .

إن علاقات إنتاج كهذه تقدم أساساً لحركة حرة للمجتمع ولقواه المادية والروحية . إن مثل هذه المقولات قد أصبحت متوفرة لدينا ، وإن لها تأثيرها ، رغم انها ما تزال ضعيفة التطور وفي حالة جنينية . ومن هذه المقولات الدخل الفردي للشغل ، ودخل المشروع ، واعتمادات الكومونات الخ ... إن هذه المقولات الاجتماعية ، الجديدة نوعياً ، هي الأساس المادي والاجتماعي - الاقتصادي لتطور الديموقراطية الاشتراكية وتلاشي الدولة . وبالفعل إن هذه الصيرورة كلها لا تؤدي في نظرنا الى اتساع محدد للديموقراطية فحسب ، بل أيضاً الى تلاشي الدولة . وبالمقابل فإن الدقطة ، كما يحددها التطبيق والنظرية

السوفياتيان الراهنان ، لا يمكن ان تنتج عنها تغيرات نوعية ماثلة في العلاقات الاجتماعية الأساسية : لا يمكن ان ينتج عنها تلاشي الدولة .

ولهذا فليس من قبيل الصدفة ان النظرية السوفياتية لا تستخدم ابداً تقريباً عبارة « تلاشي الدولة » . وعلى هذا الصعيد ، فإن تقرير خروتشيف في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي يمثل حتماً خطوة الى الأمام . فلقد تطرق الى تلاشي الدولة . لكن حتى هذا التقرير ، إذا ما حللنا الطريقة التي صاغ بها هذا المطلب ، فإننا سنلاحظ فوراً انه اقتصر على المطالبة ببعض التعديلات في دور ووظائف النقابات والأمور التي من هذا النوع . وهنا ايضاً تقتصر المشكلة على مجرد دقطة ناقصة متكررة وغير متسكة للعلاقات الاجتماعية ، دقطة لها صفة أنصاف التدابير . وهذا ليس من نتائج الصدفة . فحين تصبح القوى المادية ، الاجتماعية والسياسية ، في مجتمع ما أكثر تطوراً ونضجاً ، وحين تصبح دقطة العلاقات الاجتماعية (بالمعنى الذي نقصده) مطلباً حتماً للجماهير ومشكلة عملية لا يمكن تجنبها ، فإنها تواجه دوماً في المجتمع قوى سياسية تخشى نتائج هذه الحركة ، فتبذل جهدها لتلبية مطالبتها بأنصاف التدابير .

مظهران من سوء التفاهم

بقلم : الدكتور رادومير لوكيتش
الاستاذ في كلية حقوق بلغراد

في المناقشات حول الدولة ، وبخاصة حول الدولة في الاشتراكية ، وعلى الأخص حول تلاشي الدولة ، تبرز غالباً بعض اختلافات في وجهات النظر ناتجة عن سوء التفاهم لا عن فروق حقيقية . وثمة مظهران من سوء التفاهم هذا بارزان وهامان للغاية ، وجديران بأن نخصهما بعناية خاصة .

١ - حين ندافع في نظريتنا عن التصور القائل إن الدولة الاشتراكية ينبغي أن تتلاشى بأكبر سرعة ممكنة ، لا يفهمنا الآخرون في غالب الأحيان ، ويتهموننا بالفوضوية التامة وبالتخلي عن كل تنظيم مركزي للمجتمع الخ ... أنهم يثبتون لنا ان المجتمع الاشتراكي مجتمع مخطط ، وان التخطيط يقتضي بالضرورة وجود تنظيم اجتماعي مركزي ، وان هذا التنظيم هو الدولة وان الدولة لا يمكن بالتالي ان تتلاشى الخ ... وفي الواقع إن المسألة هنا لا تعدو ان تكون مسألة سوء تفاهم . وسوء التفاهم هذا ينبع من ان كلمة الدولة تستلزم تنظيماً موحداً على النحو الذي يبدو لنا حالياً . لكن التنظيم الراهن الموحد يشتمل في الواقع على عنصرين مختلفين لا يمكن بعد التمييز بينهما بدقة كافية . ومع تلاشي الدولة ينفصل هذان العنصران ويسير كل منهما في خط متميز . ولهذا فإننا حين نستعمل كلمة الدولة نفسها ، يمكننا ان نخلص الى قناعات متباينة ظاهرياً ، لكنها تشير في الواقع الى شيئين متباينين ، اعني عنصري الدولة الراهنين اللذين تكلمنا

عنها . وعلى هذا فمن الضروري ان نحدد ما هما هذان العنصران .

يقيناً ان الدولة الراهنة تنظيم موحد . لكنه في الواقع ناتج عن اتحاد تنظيمين عميقي الاختلاف ، رغم انها متشابهتان تشابكاً وثيقاً يصعب معه التمييز بينهما . والأول هو تنظيم طبقي ، الدولة بالمعنى الضيق للكلمة ، ممثلة الطبقة المسيطرة ، التي تدافع عن مصالح هذه الطبقة ، ولا تستطيع ان تفعل ذلك إلا باللجوء الى احتكار العنف المادي . وبالمقابل فان التنظيم الثاني الذي تشتمل عليه الدولة الراهنة هو تنظيم للمجتمع كله ، ممثل المجتمع كله ، الوصي على مصالحه العامة التي لا يقتضي تحقيقها استخدام العنف المادي وكم بالأحرى احتكاره . إن الشيء الوحيد الضروري له هو بكل بساطة تركز معين للعمل الاجتماعي . وعلى هذا فإن هذا التنظيم الثاني لا يملك وسائل فرض العنف ولا يستخدمها ، مبدئياً على الأقل .

ورغم أن هذين التنظيمين مندجان اندماجاً قوياً في تنظيم واحد ، في الدولة المعاصرة ، إلا ان الدراسة الواعية تسمح بالتمييز بينها بدقة ، سواء أفياً يتعلق بنشاطها أم بتنظيمها . اننا لنستطيع ان نميز بوضوح اجهزة العنف ونشاطها ، من الأجهزة الاقتصادية والتربوية والثقافية الخ ... ومن نشاطها . ولا حاجة للقول ان المصالح العامة والمصالح الطبقية في المجتمع الطبقي متباينة ، لكنها وثيقة الارتباط ويستحيل الفصل بينها فصلاً تاماً . ان الطبقة الحاكمة تجد مصلحتها في تحقيق معين للمصالح العامة ، كما ان مصلحة الطبقة الحاكمة التي ينبغي بالأساس ان تتم باللجوء الى العنف ، تتفق جزئياً وإلى حد معين مع مصلحة المجتمع . ومن هنا كان الترابط بين الأجهزة المتقابلة ونشاطاتها . وهذا ما يفسر ايضاً ان هذين الصنفين من الأجهزة مترابطان في كل واحد ، في تسلسل دقيق ، في الدولة . غير ان هذه الرابطة ينبغي ألا توقعنا في الخطأ ، وتمنعنا من أن نرى ايضاً الاختلاف العميق ، التباين الأساسي الموجود بينهما .

فما هو مصير هذين التنظيمين المختلفين في جوهرهما ، والمندجين اليوم في دولة موحدة ، خلال عملية اضمحلال الدولة ؟ إن مصيرها مختلف للغاية حتماً . إن

تنظيم العنف المنفصل عن المجتمع والمعارض له جزئياً ، اي الدولة بالمعنى الضيق للكلمة او بالمعنى الحقيقي للكلمة ، يتلاشى ، يختفي ، يضمحل في الوقت نفسه الذي تضمحل فيه الفروق الطبقة وسائر الاختلافات التي أوجدته . وبالمقابل فإن التنظيم الآخر ، التنظيم المركزي لكل المجتمع الذي يبدو اليوم مغلوباً على أمره من قبل تنظيم العنف ومن قبل احتكار العنف ، لا يختفي . انه يبقى ، بل ينبغي تطويره وتكيله ، لأن عليه ان يأخذ سيادة الحقيقة والتامة بتحرره من قبضة تنظيم العنف القوية . ومهما كان المجتمع متطوراً ومهما كان كاملاً ، فإنه سيكون بحاجة الى تنظيم موحد ، مركزي - الى حد ما طبعاً - يمثل المجتمع في مجموعه ويضمن بعض الوظائف الهامة .

وعلى هذا فإن من السهل للغاية تفسير سوء التفاهم الذي أشرنا اليه . ففي كل مرة نتحدث فيها نحن عن تلاشي الدولة ، انما نعني الدولة بالمعنى الضيق للكلمة ، اي تنظيم العنف الذي يختفي فعلياً . أما الذين ينتقدوننا ويعتبرون اننا نفرق في فوضوية متطرفة ، فهم يمتقدون اننا نجددنا عن الدولة لا نقصد فقط تنظيم القمع ، بل نقصد أيضاً التنظيم غير العنيف للمجتمع . فلا خلاف اذن في وجهات النظر بيننا في الواقع ، لأننا نعتبر مثلهم ان جانب القمع في الدولة سيتلاشى في حين أن الجانب غير العنيف ، اي تنظيم المجتمع كله ، سيبقى بل سيواصل تطوره على الأرجح . وغني عن القول ان تجنب سوء التفاهم هذا لا يهدف سائر الاختلافات ، الاختلافات الجوهرية التي ليست هي ثمة سوء تفاهم ، بل هي اختلافات واقعية . ونقصد قبل كل شيء الاختلافات بصدد مرفة وشكل تلاشي الدولة كتنظيم يقوم على العنف . لكن هذه مسألة سنعالجها فيما بعد .

يقيناً ، بعد ان ميزنا بين هذين العنصرين الرئيسيين ، نستطيع ان نستخلص عنصراً ثالثاً . وسنكتفي هنا بمجرد ذكره ، لأنه ليس بذي أهمية بالغة بالنسبة الى المشكلة التي تعنيننا . وبالفعل ان التنظيم غير العنيف ليس بالضرورة باعتباره أحد عناصر الدولة تنظيمياً للمجتمع كله ، من وجهة نظر الاهداف التي يعمل على

تحقيقها وبلوغها . إن هذه الاهداف وهذه المصالح يمكن ان تكون اهدافاً ومصالح طبقية ، اهداف ومصالح الطبقة المسيطرة . لكنها تكون عندئذ مصالح طبقية تستطيع الطبقة المعنية ان تحققها بدون اللجوء الى العنف . بل أكثر من ذلك ، إنها اذا ما لجأت الى العنف فلن تستطيع تحقيقها . ان الطبقة المعنية تحقق هذه الاهداف بوسائل وتنظيمات غير عنيفة وليست من صلب الدولة ، بل بوسائل دولة غير عنيفة . ان دراسة معمقة للدولة تقتضي حتماً ان نميز بانتباه بين هذه المظاهر الثلاثة . غير انه يكفيننا نحن ان نميز العنصر العنيف والعنصر غير العنيف .

اما فيما يتعلق بالنظرية الاشتراكية ، فإنه لمن الامة بمكان ان نميز بين هذين العنصرين الاساسيين من عناصر الدولة الراهنة ، وان نحاول استخلاص النتائج المناسبة وتطبيقها على الواقع العملي . ويمكننا القول ، من وجهة نظر عامة ، ان النظرية الاشتراكية لم تقم بهذه المهمة بنجاح حتى الآن . فهي رازحة تحت عبء الارث الثقيل لدولة المجتمع المستغل ، هذا الارث الذي كان يلزم بالضرورة التطبيق الاشتراكي بالقبول به . إن النظرية الاشتراكية لم تبرهن عن روح انتقادية كافية بهذا الصدد . وهكذا املت إن قليلاً وإن كثيراً المشكلة الاساسية في الدولة الاشتراكية - مشكلة بنيتها وقوانين تطورها .

ويمكننا في هذا الصدد ، ان نشير الى محاولات مثيرة للاهتمام وبالغة الاهمية للتمييز بين عنصري الدولة هذين ، محاولات كانت ضعيفة في النظرية الديمقراطية - الاشتراكية الغربية والعمالية . وما لا جدال فيه ان هذه المحاولات تأثرت تأثراً بالغاً بتقاليد المذهب الفوضوي وبخاصة بمفاهيم برودون . واقل ما يمكن ان نقوله هو ان البرودونية ظاهرة للعيان لدى جورج غورفيتش ، هذا المؤلف الذي عرض بدقة كبيرة التمييز الذي اشرنا اليه .

إن التمييز الذي حاولت هذه النظريات ان تستخلصه - بدءاً من جوريس الى غورفيتش مروراً بوب - يكن في الفصل من جهة أولى بين الدولة كتنظيم سياسي بالمعنى الضيق للكلمة وكمحركة للعنف المادي وللوظائف البوليسية

الكلاسيكية في الحفاظ على النظام والأمن ، ومن جهة ثانية بين الدولة كتنظيم اجتماعي اقتصادي يوجه الاقتصاد دون اللجوء الى العنف . بل إن البعض يحاول أحياناً أن يميز تنظيماً ثالثاً ، تنظيمياً اجتماعياً – بالمعنى الضيق للكلمة – مكلفاً بتولي سائر الشؤون الاجتماعية . ان هذين التنظيمين الاجتماعيين المركزيين – أو الثلاثة – قائمان جنباً الى جنب ، ومستقلان مبدئياً أحدهما عن الآخر . وهكذا فإن سيادة الشعب السياسية مفصولة عن السيادة الاقتصادية ، ومنظمة بطريقة خاصة . والسبب الذي يتذرعون به لتبرير هذا الانفصال يكن على وجه التحديد في التأكيد بأن جهاز الدولة البيروقراطي ، العسكري والبوليسي الكلاسيكي ، يصبح قوياً أكثر مما ينبغي اذا منح السلطة الاقتصادية أيضاً . إن الديمقراطية الاقتصادية لا يمكن ان تتطور وتقع إلا اذا فصلت عن الديمقراطية السياسية .

وبغض النظر عن معرفة ما اذا كانت التنظيمات المنفصلة على هذا النحو يمكن ان تعمل فعلياً وبدون عرقلة ، فإن الامة الكبيرة لهذه التمييزات النظرية واضحة للعيان .

اما فيما يخص السير العملي لهذه التنظيمات الاجتماعية المركزية ، المنفصلة والمستقلة على النحو المذكور ، فإننا نلاحظ صعوبات عديدة حتى على الصعيد النظري . ولا جدال اصلاً في أن التطبيق سيبرز ، هو أيضاً ، عدة صعوبات أخرى من النوع ذاته . ولا بد عندئذ من تعاون معين مترافق دوماً بتبعية معينة . وهذا يدفعنا الى الاعتقاد بأن نظامنا التمثيلي الاقتصادي ، الذي يتجسد في مجالس المنتجين ، هو أكثر انسجاماً مع المقتضيات العملية لهذا التعاون . ومن الواضح بالفعل أن في نظامنا أيضاً آثاراً عديدة من الفكرة الرئيسية عن وجود عنصرين في الدولة . فرغم ان مجالس المنتجين هي اجهزة دولة – ما دامت تحتكر العنف – إلا ان هذا لا يعني ان طبيعتها الاجتماعية قد تأكدت بقوة من البداية حتى انه ل يبدو بوضوح ان الطابع الدولي الملحوظ في هذه الاجهزة إن هو الا طابع ثانوي . ان مجالس المنتجين ، التي هي في الواقع اجهزة لتنظيم

المجتمع اقتصادياً، مندجة بالنظيم الاجتماعي بالمعنى الضيق بحيث يكون التعاون مضموناً بلا عقبات بين مجالس المنتجين وبين الدولة بالمعنى الضيق للكلمة .

إن على النظرية الماركسية المتعلقة بالمجتمع والدولة ان تخصص المزيد من الانتباه الى هذه المشكلات . إن عليها ألا تكتفي بتتبع التطبيق . بل عليها أيضاً ان تكون في مقدمة التطبيق . إن هذه النظرية ، ببحثها عن طرق التنظيم الحر وغير الدّولي للمجتمع ، يمكن ان تكون ذات عون كبير بالنسبة للسير الصحيح لعملية تلاشي الدولة .

٢ - اما سوء التفاهم الثاني المتعلق بتلاشي الدولة فينبع من الاختلاف في استخدام تعبير دقرطة الدولة ، وبالتالي تعابير تدعم الدولة وتلاشيها . وبالفعل ، ان نظريتنا، شأنها شأن النظرية السوفياتية - ونظرية الديموقراطيات الشعبية - تعتبر ان الدولة الاشتراكية ينبغي ان تكون أكثر ديموقراطية من دولة الاستغلال ، وان ديموقراطيتها ينبغي ان تتمتع أكثر فأكثر خلال تطورها . واخلال ان الدقرطة تعني ارتباطاً اعمق واثق دوماً بين الدولة والجمهور والمجتمع ، واتحاداً متصلاً ينبغي ان ينتهي بالاندماج ، بحيث تنجز الدولة أكثر مما يرغب فيه المجتمع ، وتصبح اصدق تعبير عن المجتمع .

بيد أن عملية الدقرطة هذه يمكن ان ينظر إليها من زاويتين . وبالتالي يمكن ان توصف بصفتين مختلفتين تكونان مصدراً لسوء التفاهم .

فنحن نعلم أولاً ان القوة الفعلية للدولة لا تكن في قوة جهاز العنف التابع لها . فكما كان هذا الجهاز أقوى ، كالتعدو - أليس هذا منطقياً ؟ - الذي وجد هذا الجهاز ليوجه ضده ، أقوى . واذا لم يكن هذا التعدو خارجياً ، واذا كان داخلياً فإنه يكون المجتمع نفسه أو بعض أجزائه . واذا كنا نعني بقوة الدولة السلطة التي تملكها هذه الدولة لإرغام اعضاء المجتمع على تنفيذ أوامرها - وهذا هو بالأصل التعريف الصحيح لهذه القوة - فمن البديهي ان الدولة تكون أقوى كلما نفذ مواطنوها إرادتها بطواعية اكبر ، من تلقاء قناعتهم لا خوفاً من الإكراه . ونتيجة ذلك انه اذا كانت أمامنا دولتان تنفذ أوامرها بطريقة

متأثلة ، فإن الدولة الاقوى تكون في الحقيقة الدولة التي ينفذ الجزء الأكبر من أوامرها عن طواعية ، اي الدولة التي تستطيع ان تسمح لنفسها بأن يكون جهاز عنفها اضعف . وبالفعل إن تنفيذ الأوامر بدافع القناعة اضمن وأثبت من تنفيذها بدافع الخوف . وباعتبار ان الدولة الأكثر ديموقراطية تنفذ أوامرها بدافع القناعة بالدرجة الاولى ، نستطيع ان نقول إن الدولة الاشتراكية - شأن كل دولة أخرى أصلاً - تتدعم بالدمقرطة ، تماماً كما يقول لينين الذي يستشهد بآرائه في هذا الموضوع كثيراً . ومن نافل الكلام أن نقول ان الطريقة الوحيدة لفهم هذا التصور تكن في ملاحظة ان الدمقرطة تدعم الدولة ما دامت هذه قائمة كدولة ، وهذا ما يجعلنا ننظر اليها من وجهة نظر سكونية .

إلا اننا اذا نظرنا من زاوية أخرى ، فإن الدولة هي جهاز عنف ، يختلف ومنفصل عن المجتمع الى حد ما ، ومتعارض بالتالي مع المجتمع . ولا وجود للدولة بدون جهاز العنف الخاص هذا . وعلى هذا ، وإذا ما نظرنا الى الامور من هذه الزاوية ، فإن الدولة كلما تدعمت ، تطور جهاز عنفها وقوي ، وتوفرت لديها امكانية أكبر لتفرض نفسها على المجتمع وتحصل منه ، رغماً عن ارادته ، على ما تريد . غير أن هذا الجهاز يذوب أكثر فأكثر ، أثناء سير الدمقرطة ، في المجتمع ويصبح أكثر فأكثر التعبير المباشر عنه . وهو لهذا السبب على وجه التحديد يضعف تدريجياً ، ويتقلص ، ويتلاشى كجهاز خاص ومنفصل عن المجتمع . واذا كانت الدمقرطة تدعم في كل لحظة فعالية هذا الجهاز - لأنها تضمن تنفيذاً أكمل لأوامره - هذا اذا ما نظرنا الى الامور من وجهة نظر سكونية ، إلا انها لهذا السبب على وجه التحديد - عندما ننظر الى الامور من وجهة نظر ديناميكية - تضعف هذا الجهاز لأن كل خطوة الى الامام نحو الدمقرطة تجعل من عناصر هذا الجهاز المختلفة الواحد تلو الآخر غير ذي نفع . وعلى هذا ، فإن هذا الجهاز بتدعيمه فعاليته عن طريق الدمقرطة ، يضعف نفسه بنفسه ويتجه نحو الاضمحلال . وبالتالي ، ومن وجهة النظر هذه ، فان الدولة لا تدعم . بل على العكس تضعف وتتلاشى . وبالمقابل نشهد توطد التنظيم الاجتماعي الحر ، اي

توطد العنصر الثاني في الدولة الراهنة الذي تكلمنا عنه آنفاً . وهكذا يذوب سوء التفاهم هذان عن الدولة في سوء تفاهم واحد .

وبالتالي فإن سوء التفاهم القائم بين نظريتنا وبين النظرية السوفياتية بصدد دقطة الدولة الاشتراكية يصحح واضحاً تماماً . اننا نصف بالضعف والتلاشي عملية دقطة الدولة ، ذلك لأنها تؤدي الى زوال جهازها اي ماهيتها العميقة ، في حين أن النظرية السوفياتية تصفها بأنها تدعم فعالية هذا الجهاز بحيث أن جهازاً متزايد الضعف يمارس تأثيراً متعاضداً للقوة . لكن هذا التذعيم بالمعنى الذي يفهمه السوفياتيون يؤدي الى اضمحلال الدولة اضمحلالاً كاملاً حين ننظر الى الامور من وجهة نظر ديناميكية . ولهذا نستطيع ، اذا ما فهمنا الأمر على هذا النحو ، ان نقبل ونفهم المفارقة الستالينية التي تقول ان الدولة الاشتراكية تتلاشى أثناء تدعيمها وانها ستضمحل نهائياً في اللحظة ذاتها التي تبلغ فيها ذروة قوتها . بالطبع ، إن ستالين لم يفهم مفارقتها على هذا النحو ، بل على نحو معاكس . ولقد كان ، في الواقع ، يفهم من تدعيم الدولة تنمية جهازها بل حتى العناصر الإكراهية من هذا الجهاز .

وسوء التفاهم هذا ينبغي لنا - شأنه شأن الأول اصلاً - أن نتجنبه ، ذلك لأنه يزيد النقاش صعوبة ويمنع استخلاص الاختلافات الحقيقية ودراستها دراسة معمقة . إن هذه الاختلافات العميقة تنبع ، كما نوهنا ، من الطرق المختلفة في فهم الدقطة ذاتها . اننا نفهم الدقطة بطريقة تختلف الى حد كبير عن النظرية السوفياتية . ان الدقطة تملك في رأينا مظهرين أساسيين . وأحد هذين المظهرين يتجلى في نقل سلسلة من الوظائف كانت تخص حتى الآن أجهزة الدولة الى غير أجهزة الدولة ، الى أجهزة اجتماعية حرة - تكون هذه الأجهزة في البداية حتماً نصف دولية ونصف اجتماعية - تمكن دقرتها بسهولة اكبر نظراً الى انها لا تملك وسائل عنف مادي تقضي الى البيروقراطية . والمظهر الثاني من دقطة الدولة يتجلى في دقطة أجهزة الدولة التي ما تزال موجودة . وتم هذه الدقطة بصورة خاصة تحت شكل تقليص للبيروقراطية ، أي عن طريق إدخال تدريجي

لجماهير متعاظمة باستمرار من المواطنين البسطاء الى هذه الأجهزة بهدف دوران جميع المواطنين بلا استثناء على هذه الأجهزة وفي فترات متقاربة ، بحيث يكون كل فرد منهم ، على حد تعبير لينين ، بيروقراطياً بمحض الشيء ، حتى لا يعود هناك من أحد بيروقراطي تماماً. إن مظهر الدقطة الاول الأكثر فعالية وجذرية ينبغي أن يلعب ، حسب نظريتنا ، دوراً رئيسياً . وبالمقابل فإن النظرية السوفياتية تعطى الأهمية إلى المظهر الثاني من دقطة الدولة . يقينا ، انها لا تنفي المظهر الاول تماماً ، لكنها لا تعطيه أهمية كبيرة . فعلى الدولة ، حسب هذه النظرية ، أن تحافظ على نفسها ككل كثيف ، كما هو شأنها اليوم ، كتنظيم اجتماعي ، مركزي وموحد يكفي ان تتم دقطة حتى النهاية .

ومن نافل الكلام ان نقول في النهاية إن التجربة ستتكفل بأن تظهر اي هذين المفهومين أفضل ، وما اذا كان كلاهما صالحاً - لظروف عينية متنوعة - أم إن هناك مفهوماً ثالثاً أفضل في شروط أخرى . ومهما يكن من أمر ، فإن علينا أن ندرس ، بدون انفعال وببرود اعصاب وعلى ضوء التطبيق ، نتائج تطبيق كل من هذين المفهومين . والمهم في هذا الموضوع أن يكون الهدف الذي نسعى للوصول اليه واحداً ، أي بناء مجتمع اشتراكي بلا دولة . أما الوسائل الواجب اتباعها فتتعلق بالظروف . واذا ما أبدينا تزمناً في مناقشة هذه الوسائل ، فسنكون قد وضعنا العراقيل أمام معرفة صحيحة . ولهذا يتوجب على نظريتنا ان يبرهنوا عن برودة الدم الضرورية وأن يتمسكوا بحزم بنتائج التطبيق الذي يقوم في هذا المجال مقام التجريب والذي يمكن ان يقودنا الى معارف لا تدحض .

تسلط الدولة وتحرر الشخصية

بقلم : رودي سوييك
الاستاذ في كلية الآداب بزغرب

إن ما اود ان اقله يخرج ، الى حد ما ، عن نطاق الموضوعات المقترحة .
انني اريد بالفعل ان اشير الى مشكلة تبدو لي بالغة الاهمية . وهذه المشكلة هي
معرفة كيف نبني المؤسسات الاجتماعية او نخطط اشكال العلاقات الاجتماعية كي
نمكن الفرد من ان يحسد ، في اطار الديموقراطية الاشتراكية ، سلوكاً عادلاً
يرضيه في الوقت نفسه الذي يرضي فيه وسطه الاجتماعي .

إن نقاشاً كثيراً يدور اليوم في العلوم الاجتماعية على صعيد تسلط الدولة
والمركزية ، حول مشكلة تحويل الوظائف الاجتماعية الى مؤسسات مبالغ فيها
تولد في المجتمعات الحديثة نتائج سلبية عدة . إن تحويل الوظائف الاجتماعية الى
مؤسسات لا يعني التشريك بالمعنى الدقيق للكلمة ، فالفرد يقف امام المؤسسات
كما يقف المواطن تجاه الدولة او كما يقف الجمهور تجاه شباك التذاكر ، لا كعضو
فعال في مجتمع متلاحم داخلياً . ولقد كان ماركس يدرك اخطار التطرف في
انشاء المؤسسات حين كتب انه «ينبغي قبل كل شيء ان نمنع المجتمع من ان يقف
في وجه الانسان كتجريد» ، كجسد غريب عنه ، وانه ينبغي ان نمنع «الدولة
من ان تكون الوسيط بين حرية انسان ما وبين حرية انسان آخر» (بمايستازم
إلغاء المصالح الاجتماعية الانانية والمتناحرة) . وماركس بكلامه عن هذا الخطر
انما يقصد قبل كل شيء النتائج السلبية لمثل هذا التطرف في انشاء المؤسسات على

الطبيعة الاجتماعية للإنسان - الفرد الذي يصبح في المجتمع البرجوازي انساناً مزدوجاً يوحّد « مصلحته العامة » بدولة غريبة عنه ، و « مصلحته الشخصية » بوجوده الخاص . إن المظهر المادي أو الاقتصادي للمجتمع البرجوازي قد فرض على الفرد ان يرى في الدولة أو في نفسه مثلاً أعلى ، وذلك باعتباره كائناً عاماً له وظائف ومواقف عامة ، الأمر الذي يفيد في إخفاء وجوده الواقعي ، العيني والاناني ، كمستغل .

وبدعي ان مهمة الثورة الاشتراكية والمجتمع الاشتراكي ، في مثل هذا الوضع ، هي ان يقصبا هذا التمييز وان يحاولا اقامة علاقة منسجمة بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية ، بين الميول الشخصية والميول الاجتماعية للأفراد . إن التدويل والمركزية المبالغ فيها في الوظائف الاجتماعية ليسا بقادرين ، في رأينا على الأقل ، على تحقيق الوحدة الحقيقية بين المصالح الشخصية والاجتماعية ، وعلى منع الدولة وسائر اشكال المركزية الاجتماعية المتطرفة من ان تبدو « كتجريد » تجاه الفرد .

ولقد سبق لي ان نوهت ان نعتبر التسيير الذاتي العمالي الذي قال به بعض المؤلفين السوفييتيين ومن بينهم روميانتسيف ، انما يصدر عن مفهوم دولي ، ذلك لأن هؤلاء المؤلفين يعتبرون ان الانتاج يجب ان يوجه من قبل الدولة ، او من قبل الطبقة العاملة بواسطة ممثليها في جهاز الدولة التنفيذي ، في اطار اقتصاد مخطط ومركزي . يرى روميانتسيف انه من الطبيعي تماماً في الانتاج ان « تخضع ارادة الجميع لإرادة فرد واحد » ، ويؤكد ان « العامل الواعي » سيفهم دوماً ما هي « مصلحته العامة » ويخيل إلي ان هذا الرأي وتطبيقه العملي يبقيان على ثنائية الانسان الذي هو منتج مباشر ككائن خاص وككائن اجتماعي ، او بتعبير ادق « ككائن في دولة » . ان الانسان لا يستطيع ان يحقق وحدة وجوده الاجتماعي إلا بواسطة اشكال اجتماعية يشرف عليها بنفسه عن معرفة واعية ولا تعارض كثيراً اعماله وعلاقاته الاجتماعية المباشرة ولا تبتعد عنها اكثر مما ينبغي . ألم يكتب ماركس في الجزء الثالث من « الرأسمال » « انها مسألة حياة او موت

بالنسبة إلينا ان تغير هذا الوضع الرهيب ، وان نستبدل تلك الفئة من العمال الذين يظنون احتياطياً لمختلف اشكال الاستغلال ، برجال احرار كلياً لتلبية مختلف تطلبات العمل ، ان نستبدل الفرد المشوه الذي ليس إلا مجرد منفذ لوظيفة اجتماعية خاصة بفرد متطور تماماً يكون النشاط الاجتماعي بالنسبة له مؤلفاً من اشكال عدة متتابعة من نشاطه الخاص ؟ ان العديد من المؤلفين الذين اهتموا بظاهرة العمل المجزأ او المقطع يصلون اليوم الى الفساعة بأن « وضع العمال الرهيب ، هذا يمكن ان يلغى عن طريق ادخال العمال الى وظائف التخطيط والمراقبة والتمتع الحر بإنتاجهم الخاص ، اي الى سلسلة من الوظائف المتتابعة ، لكن دوماً في اطار مجتمع انتاجي يصبح العامل فيه عضواً يتمتع بتساوي الحقوق .

ان مفهوم المجتمع ، الذي اهتم به ماركس كثيراً والذي تناساه تماماً « الماركسيون المندولون » ، قد اصبح مسيطراً سيطرة حقيقية على علم الاجتماع المعاصر . ان نظريي المجتمع الرأسمالي انفسهم ، امثال إلتون مايو ، يصلون الى القناعة بأن هدف الانتاج ليس الحد الاعلى من الانتاجية او الربح ، بل سعادة العمال التي يربطها هؤلاء بمفهوم المجتمع الانتاجي . واذا كنت اشير الى هذه الواقعة ، فهذا لأن علماء الاجتماع وعلماء النفس في المجتمع الرأسمالي المعاصر يدرسون هم ايضاً النتائج السلبية للتنظيم الاجتماعي ويحتجون اكثر فأكثر على المركزية والمؤسسات المبالغ فيها ، وعلى تدويل علاقات الانتاج وتحويلها الى علاقات بيروقراطية . وغالباً ما يدخل علماء الاجتماع بهذا الصدد في نزاع مع علماء الاقتصاد . ان النمط المركزي للانتاج غالباً ما يبدو لعلماء الاقتصاد كمثلاً أعلى ، لأنهم يستطيعون ان يوجهوا ، الى حد ما ، عملية الانتاج بكاملها بدءاً من « لوحة قيادة » واحدة . ان النماذج المركزية تبدو ، من وجهة نظر الاقتصاد الحسابي ، ابسط النماذج وبالتالي اكثرها اقتصاداً . ومن المفيد ان نلاحظ ان علماء الاقتصاد الأميركيين والسوفييتيين متفقون حول هذا الموضوع ! لكن ما يبدو بسيطاً و « اقتصادياً » من وجهة نظر الاقتصاد الحسابي ليس حتماً كذلك اذا

ما اخذنا بعين الاعتبار « العامل الانساني » ، اي الطريقة التي يساهم بها الانسان باعتباره منتجاً في عملية الانتاج . لقد كان علم التكنيك النفسي يرى هو الآخر ، في عهد التaylorية ، ان تقسيم العمل الى اقصى حد ممكن والتبليد النفسي للعامل هما الشرط الأول لإنتاج افضل . غير ان التطور اللاحق وجه تكذيباً الى هذه النظرية . فالانسان يصبح مع حاجاته عاملاً متعاطف الأهمية باستمرار في العلاقات الاجتماعية . وهكذا حاول اتباع الاقتصاد الحسابي جدياً ان يخلقوا ما يسمى « بنادج الانتاج اللامركزية » . وكان هدفهم ان يضمنوا ، في النماذج التي من هذا النوع ، انسجام عمليات الانتاج ، في حين تقع على عاتق علماء الاجتماع والنفس مهمة ضمان انسجام او توازن من يساهمون في الانتاج .

لماذا يتحدثون اليوم كثيراً في علم الاجتماع الصناعي عن « المساهمة العمالية » ، حق في إطار النظام الرأسمالي ؟ هذا لانهم أدركوا ان نقل جميع وظائف ومهام الانتاج الى أجهزة اختصاصية ضيقة يفقد العمال اهتمامهم بعملهم ، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض في الانتاجية والانتاج . وبالتالي ، واذا ما أرادوا أن يثيروا اهتمام العامل ، فمن الضروري ان يسلموه « وظائفه الطبيعية » في التخطيط النفسي ، والرقابة ، وتنظيم العمل ، واقامة « علاقات انسانية طيبة » في قلب الجماعة الخ ... ان تحويل الوظائف الى مؤسسات (ليس من المهم ان يكون ذلك على أيدي المديرين المأجورين او المديرين الاشتراكيين) لا يسبب عدم المبالاة فحسب ، بل يولد أيضاً ظاهرات أسوأ كالحاجة ، على سبيل المثال ، الى التحرر بعنف من البلادة المتركمة اثناء العمل . وهو علاوة على ذلك يحبط من مستوى الانسان ، لأنه يحرمه من امكانية التدليل على المبادأة والمسؤولية في العمل . انه يؤدي الى خلق بشر قيمتهم المدنية ناقصة .

اريد هنا ان اضرب مثلاً . غالباً ما لاحظ المربون عندنا بأسف ان الاولاد الناشئين في دور الحضانة والمتروكين كلياً لعناية الأولياء والمجتمع لا يحسنون التصرف عندما ينخرطون في الحياة وكثيراً ما يسرون في منزلقات خطيرة . لقد فقد هؤلاء الاطفال بالفعل قدرة معينة على التلاؤم ، لأنهم لم يعتادوا منذ

طفولتهم الباكرة على مشاطرة اقربائهم جزءاً من مسؤوليات حياتهم . وانما في المجتمعات العائلية والمدرسية وحلقات الصداقة يتعلم الاطفال تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية ، في حين ان الراشدين يتعلمون ذلك في مجتمعات الانتاج والجماعات الريفية . إن الاعتماد المبالغ فيه على المؤسسات هو السبب الكامن وراء مختلف مظاهر الجنوح في كثير من الدول (التي تتمتع اصلاً بتشريع متقدم للغاية والتي يترك فيها كل شيء لعناية الدولة) ، وهو الذي يخلق شبيبة لا تجد في وسطها المباشر ، لأسباب عديدة ، الحياة الاجتماعية القادرة على مساعدتها على التقدم بصورة طبيعية في اندماجها الاجتماعي .

إن الوعي الاجتماعي للانسان ، شأنه شأن الطبيعة ، لا يتقدم « قفزاً » : انه بالفعل بحاجة الى اشكال مجتمعية تسمح له بأن يتقدم تدريجياً من اضيق الاشكال الى اوسع الاشكال . إن على البنية الاجتماعية ان تسمح للأشكال المجتمعية بأن تتطور بصورة ديناميكية ، بل سأقول بصورة دياكتيكية . إن على الأسرة ، اذا ارادت حقاً أن تكون أسرة وان تشبع بعض حاجات تطور الطفل الاساسية ، عليها ان تحافظ على بعض وظائفها الاجتماعية الجوهرية . وإن على مجتمع الانتاج ، اذا اراد حقاً ان يكون مجتمع انتاج وان يشبع بعض الحاجات الاساسية للانسان باعتباره منتجاً ، عليه ان يسمح للانسان ان يمارس في نطاقه جميع وظائف الانتاج الاساسية . وإن على الجماعة الاجتماعية ، اذا ارادت حقاً ان تكون جماعة اجتماعية ، عليها ان تسمح للانسان - المواطن بأن يستثمر فيها مبادئته ومواهبه الخلاقية (في الوقت نفسه الذي تضمن له فيه سلامة وجوده) ، وعليها ان تسمح له بأن يظهر مسؤولياته الاجتماعية وتماطفه تجاه قريبه . ان الانسان ، بصفته الاجتماعية ، هو حتماً « كلية المجتمع المثالية » . وبعبير آخر ، إن جميع الوظائف هي بمثابة وعيه . لكن الانسان في الوقت نفسه كائن عيني عليه ان يتوصل الى « كليته المثالية » بطرق عينية ، اي بواسطة مختلف اشكال الجماعة الاجتماعية المباشرة .

* * *

اريد ايضا ان اقول بضع كلمات حول مشكلة المنهج الواجب استخدامه في دراسة العلاقات بين الدولة والمجتمع . وهذه مشكلة ، كما قال الاستاذ . ج . دوجيفيتش ، من المشكلات التي تهم ايضا معهدنا باعتباره مؤسسة للأبحاث .

لقد اعتدنا ان ندرس العلاقات بين الدولة والمجتمع ، ومختلف انماط الديمقراطية ومختلف المؤسسات الاجتماعية ، مستخدمين المنهج التاريخي المقارن . وهذا المنهج ضروري حين نريد ان نسلط الضوء على التعديلات الرئيسية الطارئة على بنية ووظائف النظام الاجتماعي خلال حقبة طويلة من الزمن . لكن اذا ما اردنا ان نتمق اكثر في معرفة آلية هذه الانشاءات الاجتماعية وطريقة عملها ، فمن الضروري ان نتمق هذه الدراسة التاريخية - المقارنة بمناهج حديثة ، المناهج السوسولوجية الاستقرائية .

لنضرب مثالا . لقد عرض الخطباء السابقون وجهات نظرهم حول تدعيم الدولة الحديثة وترسخها في القاعدة الاقتصادية . ولو درسنا عن قرب أقرب أصل ترسخ الدولة هذا في القاعدة الاقتصادية ، للاحظنا ان المسألة هي مسألة سلسلة من المشكلات التي يولدها الانتاج الكثيف وضرورة الحفاظ على توازن السوق سواء أعلى الصعيد الوطني ام العالمي . ويمكننا ان نحدد الأدوات المستخدمة في الحفاظ هذا التوازن بدقة من وجهة النظر السوسولوجية . لكن انما للحفاظ على هذا التوازن على وجه التحديد اضطرت الدولة الى التدخل بعوامل اقتصادية في قطاعات حياة المواطنين الخاصة ، اي اضطرت الى ان تخلق ، بوسائل مصنعة ، حاجات لدى المواطنين وإلى ان تحثهم على شراء بضائع معينة . ولقد تطلبت مصالح الدفاع الوطني وازدهار السوق ان يصبح من الضروري تشجيع بعض الفروع الصناعية ، ولقد تكفلت الاعلانات باستهلاك هذه البضائع في « ظروف أيام السلم » ! ونحن نعرف ان الولايات المتحدة تتفق على الاعلان سنوياً اكثر من خمسة مليارات دولار ، اي أكثر من المبالغ المخصصة للقروض او للمعونة المالية للبلدان المتخلفة اقتصادياً (هذه المعونة التي هي نفسها شكل من اشكال الاعلان ، لأنها غالباً ما تخلق حاجات مصنعة) . ان خلق

حاجات لدى السكان ، بوسائل مصطنعة وبالاعتماد على الإعلان ، لاستهلاك بضائع معينة (الاعتقاد مثلاً على شراء نموذج جديد من السيارات او اجهزة التلفزيون كل عامين او ثلاثة) ، يشكل مشكلة سوسيولوجية وانطروبولوجية كبيرة بدأت تنال اهتمام المديدين من علماء الاجتماع . وكي يدفعوا الإنسان الى التعود على شراء منتجات جديدة وعلى اتفاق ماله للحصول على سلع « الانتاج الكثيف » ، اضطروا الى استبدال « الأخلاق الطهرانية » التي كانت شائعة في ايام الرأسمالية الأولى والتي أبدع ماكس WEBER في وصفها ، بأخلاق « الترف والانتفاع » . لقد خلقوا شروطاً اجتماعية لا يقيد فيها المواطن شراؤه لبعض المنتجات بمنطق الحفاظ على وجوده وحده ، بل ايضاً بمنطق تركيبه الاجتماعي . لقد أرغموه على شراء بعض المنتجات بسبب حظوته الاجتماعية وتحسسه بكل ما يمكن ان يمس سمعته في المجتمع . وبديهي في هذه الحال ان مثل هذا المجتمع يعزز هذا التحسس تجاه النظام الاجتماعي ، ويزيد من تباين الفروق الاجتماعية حتى لتشمل الأشياء التافهة والعديمة الأهمية ظاهرياً ، كامتلاك « آخر نموذج » من نوع معين من السيارات على سبيل المثال .

ان الربط بين الخطوة الاجتماعية لإنسان من الناس وبين شراء بضائع معينة هو ظاهرة اجتماعية ، وتوجيه عقلية المواطنين وعلاقاتهم الاجتماعية نحو هذه الظاهرة يمثل نظاماً كاملاً بحد ذاته . واننا لنجد ظاهرة مماثلة في محاولات تسوية الحاجات عن طريق التوحيد الاجباري لسياء المواطنين ، وهذا هو الاتجاه المسيطر الآن في الصين . ففي كلتا الحالتين ، تستخدم القوى الكبيرة التي تخلفها العاطفة الاجتماعية لدى الانسان لمحاولة ربطه بنظام معين من انظمة اشباع الحاجات الطبيعية (نظام غريب عنه تماماً إن صح التعبير) .

وبالمقابل ، فإن التحليل السوسيولوجي للظواهرات ، كملاحظة الانتاج الكثيف على سبيل المثال ، وتغير اخلاق الاستهلاك ، وخلق حاجات مصطنعة بالاعتماد على الاعلان ، وقصم التحسس بالسياء الاجتماعية ، الخ ... ليس كافياً . فنحن نتنقل هنا الى صعيد جديد ، اي إلى التحليل الانثروبولوجي اذا اردنا ان

نستخدم تعبيراً عزيزاً على ماركس. وهذه المشكلة هي بالفعل مشكلة « الحاجات الإنسانية » .

إن السؤال المطروح هو التالي : ما هي نتائج خلق حاجات مصطنعة والمبالغة في تقدير المظاهر الاجتماعية على الإنسان نفسه وعلى توازنه الحيوي - النفسي ، في مجتمع هو فريسة للمنافسات ؟ لقد سبق للمؤلفين الأميركيين أن أجابوا على هذا السؤال كما أجابوا على سائر الأسئلة : أننا نشهد اليوم ظواهر عصاب جماعي ، ظواهر عدم تلاؤم الإنسان اجتماعياً ، وتوترات عديدة لدى الإنسان وفي المجتمع . وطبيعي أن المجتمع يرد على هذه الظواهر باللجوء قبل كل شيء الى وسائل المؤسسات ، بقاءً بالتالي على الصعيد السوسولوجي ، وخالفاً خدمات صحية او خدمات الصحة العقلية . وهو يرد أيضاً بطريقة أخرى : فهو بزيادته لحدة التوترات فوق الاجتماعية (سياسة « الحرب الباردة » على سبيل المثال) ، يعمل على تمويض وتخفيف حدة توترات المجتمع الداخلية ، وهذه طريقة معروفة لدى السياسيين الأقدمين ! وبالعكس ، حين تضيق حاجات الإنسان بالقوة ، نشهد أيضاً في شروط عينية محددة تعزيز التوترات داخل الزمر ، وهذا مما يفسر لنا « سياسة عدائية » معينة ، وبخاصة تجاه مختلف « الأخطار التحريفية » في الاتحاد السوفياتي في المرحلة الستالينية ، وفي الصين اليوم . ففي كلتا الحالتين ، يتوجب اللجوء الى تدخل أدوات القمع التي تملكها الدولة . وبهذه الطريقة ، يحافظ بالإكراه على نوع من التوازن ، لكن هذا التوازن مؤقت ، ويمكن أن « يتحطم » بسهولة إذا انتفى وجود « السلطة الاجتماعية » . وهكذا نرى كيف أن آلية معينة في الانتاج تقضي ، في الظروف المعاصرة ، الى انشطار الإنسان بين قطاع الدولة وبين القطاع الخاص ، وكيف يعتمد على احد القطاعين لحفظ التوازن في القطاع الآخر ، وذلك على أثر سلسلة من المشكلات الاجتماعية غير المحلولة .

إن ضرورة التحليل السوسولوجي ، المكلل بتحليل انطروبولوجي ، ليست بالنسبة إلينا مشكلة نظرية خالصة ، بل هي أيضاً مشكلة سياسية تطبيقية .

فحين يتكلم الدكتور ريسان في كتابه المعنون « الجاهير المعزولة » (الذي عرف انتشاراً واسعاً) عن عزلة الانسان الاميركي الاجتماعية المزمنة ، هذا الانسان الذي يعيش مع ذلك بين ناطحات السحاب وجاهير الناس والسلع الاستهلاكية ، انما يقصد احد مظاهر أزمة الديمقراطية البورجوازية ، هذه الديمقراطية التي تتدخل تدخلا عدوانياً باسم « حرياتنا » ، والتي لا تستطيع ان تخفي انها لم تنجح في حل بعض المشكلات الأساسية لوجود الانسان الاجتماعي . واذا كنت ألفت الانتباه الى هذه الواقعة ، فهذا لأنه لا يمكن ، من وجهة النظر الماركسية ، ان تهاجم الديمقراطية البورجوازية من زاوية « حقوقية شكلية » خالصة ، أي لا يمكن التفكير بتحسينها ، ذلك لأنها أكمل الديمقراطية كديموقراطية « سياسية » ، وهذا ما بينه ماركس نفسه . فلا يمكن اذن أن يكون الهدف إلّا تجاوزها وإبطالها ، لأن « كمالها السياسي » لا يشبع حاجات الانسان الاجتماعية الاساسية ، ولأنها تمثل « استلاب » هذه الحاجات على حد تعبير ماركس . والحال ان هذا « الاستلاب » ليس بمجرد مفهوم فلسفي ، بل هو ظاهرة عينية من العصاب الجماعي والاختلال الناشئ عن نوع من انزغال الانسان في المجتمع البورجوازي الحديث . ولا حاجة بنا إلى ان نقول ان الأميركي ، الذي يتمتع بأعلى مستوى للمعيشة ، لن يكون حساساً بنقد ديموقراطيته اذا ما اقتصرنا على استخدام الحجة الاقتصادية البالية بصدد « جوع المستعبدين » او « أزمة القوى المنتجة » الخ ... لكن قابليته للتأثر ستكون اكبر لو لفتنا انتباهه إلى مختلف مظاهر حياته الاقتصادية الخاصة .

إن النظرين الأميركيين ، حين يدللون على عدائهم السياسي باسم ديموقراطيتهم ومستوى معيشتهم ، يصعب ضربهم في ميدانهم بمجرد استخدام حججهم الخاصة التي هي من طبيعة سياسية واقتصادية . بل ينبغي بالفعل ان نذهب الى ابعد من ذلك ، الى حد انتقاد النظام الاجتماعي نفسه ، بعلاقاته الانسانية وإشباعه لحاجات الانسان . إننا نلاحظ أزمة خطيرة في العلاقات الاجتماعية وفي أشكال التنظيم الاجتماعي في مجتمع رأسمالي يمارس الانتاج الكثيف . وهذه في الحقيقة

ظاهرة جديدة يجب ان نشرع بدراستها بطريقة جديدة. ولقد سبق أن أشرت
اننا نجد في الأدب السوسيولوجي البورجوازي سيطرة حقيقية لمفهوم «المجتمع».
وهذا معناه ان أزمة مجتمع بورجوازي كالمجتمع الأميركي هي أوضح للبيان على
الصعيد الاجتماعي منها على الصعيد السياسي او الاقتصادي . وعلينا بالتالي أن
نستخدم نحن ايضاً ، في نقدنا للمجتمع البورجوازي ، الحجج التي تعتمد بشكل
خاص على هذا المظهر الاجتماعي . فهل بمقدورنا ان نفعل ذلك ؟ طبعاً . ففي
حين ان المجتمعات الخاضعة للتدويل وسيطرة البيروقراطية عاجزة عن القيام
بمثل هذا النقد ، نجد ان مجتمعاً ألحق ، على صعيد تنظيم حياته الاجتماعية ،
الدوافع السياسية والاقتصادية بالحاجات الاجتماعية والانسانية ، مجتمعاً يبني
نظاماً ، جامعة اجتماعية ، على أساس التسيير الذاتي العالي والكومونات ، نجد
أن مثل هذا المجتمع قادر على تبني موقف هجومي في النقد المعاصر لأكثر اشكال
المجتمع الرأسمالي تطوراً .

لقد كانت نيتي أن اشير بإيجاز الى أن دراسة العلاقات المعاصرة بين الدولة
والمجتمع لا تستلزم استخدام المنهج التاريخي – المقارن وحده ، بل تستلزم ايضاً
تحليلات سوسيولوجية وانطروبولوجية . وهذه التحليلات ضرورية لا لجرد
الحصول على فكرة نظرية أكمل عن بنية المجتمع المعاصر وديناميكيته فحسب ،
بل ايضاً للشروع بعمل سياسي تطبيقي .

حول وظائف الدولة الحديثة وحول الديمقراطية الفعلية والشكلية

بقلم : الدكتور نايدان باشيتش
مدير مجلة « ناسا ستغارنوست »

لقد لاحظ البعض ان موضوعات نقاشنا عن الدولة المعاصرة تركز الالهجة اكثر مما ينبغي على الاستقلال النسبي لتنظيم الدولة ، وانها تتعرض أقل مما ينبغي الى طبيعتها الطبقية وشرطها الطبقي . إن هذه الملاحظة لا تبدو لنا صحيحة الأساس . إن فكرنا النظري بصدد الدولة قد تطور وما يزال يتطور معارضاً التبسيط المبثذل للمفهوم الماركسي عن الدولة الذي قام به ستالين وأتباعه . لقد كان هدف هذا التبسيط ان يجعل من الدولة أداة عبياء وآلية في يد الطبقة السائدة ، وان يوحدتها بالطبقة السائدة . ولهذا يتوجب على النقد الموجه الى التبسيط والتحريف اللذين قام بهما ستالين وأتباعه ، أن يبذل جهده ليلسط الأضواء على ما تجوهر وأهم في دياكتيك المفهوم الماركسي عن الدولة .

فليس صحيحاً ان ماركس وانجاز قد نوها ، في المؤلفات التي كتبها في شبابها بشكل خاص ، « بالمظهر الثاني » لمفهوم الدولة ، أي بصفتها مثلاً شكلياً للجامعة الاجتماعية . إن هذا المظهر هو بالفعل عنصر دائم واساسي في المفهوم الماركسي عن الدولة ، وجد تعبيره في « الرأسمال » لماركس وفي « اصل العائلة » لإنجلز ، وفي كل مؤلف اهتم فيه كلاسيكيو الماركسية بمسألة طبيعة الدولة .

ومن الصعب كذلك ان نقبل بالتصنيف الثنائي لوظائف الدولة الذي يروج له حتى بعض مؤلفينا . هناك بلا ريب مظهران ، مركبان في طبيعة الدولة وفي وظائفها ، لكن هذين المظهرين ، هذين المركبين يمثلان كوحدة دياكتيكية ، وكل فصل ميكانيكي بين هذين العنصرين يفضي الى منزلق بالغ الخطورة . إن المهم بالنسبة لجميع اجهزة الدولة ، سواء أبالنسبة الى البوليس ام بالنسبة الى اجهزة الاقتصاد والتربية الوطنية الخ .: هو ان لها صفة السلطة العامة ، وصفة جهاز السلطة ، وانها بممارستها الوظائف الاجتماعية تأخذ مكانها فوق المجتمع . هذه هي الطبيعة العميقة للفهم الماركسي عن الدولة التي تعتبر استلاباً لوظائف المجتمع الاجتماعية بالذات .

انه ل يبدو انه من الصعوبة بمكان ان نفصل اجهزة الدولة فصلاً حاداً واضحاً الى اجهزة تعبر عن احتكار العنف الذي تستأثر به الدولة ، والى اجهزة لا تعبر عنه . فكيف نصنف ، على سبيل المثال ، اجهزة الدولة التي تتدخل بصورة مباشرة ، وبالأجواء الى العنف ، في الحياة الاقتصادية ، في مجال مرتبط بأوتق الروابط بالمصالح المادية للطبقات والافراد : كإعادة توزيع الدخل القومي ، وتخطيط التنمية الاقتصادية الخ... وهل تمارس هذه الاجهزة وظائفها في مجتمع طبقي بنفس الصورة التي تمارسها بها في مجتمع بلا طبقات؟ وهل يمكنها ان تعمل بدون السلطة التي يقلدها اياها احتكار العنف بين يدي الدولة ؟ بكل بداهة : كلا . ففي مجتمع منقسم الى طبقات متناحرة ، لا يمكن ان تمارس مثل هذه الوظائف إلا بواسطة اجهزة تتمتع بالسلطة التي تقلدها اياها قوة الدولة . وهذه الاجهزة هي ما يسمى بأجهزة السلطة العامة ، المستلبة من المجتمع . ولهذا فإن تقسيم اجهزة الدولة ووظائفها الى اجهزة تمارس العنف الطبقي والى اجهزة لها صفة اجتماعية ، لا يبدو مشروعاً ومقبولاً علمياً . ومن الصعب ايضاً ، من وجهة النظر هذه ، ان نفسر علمياً عملية تلاشي الدولة . انني لا اعتقد ان تلاشي الدولة سيتبع فقط طريق مساهمة الجماهير المتعاطفة في نشاط مختلف اجهزة ادارة الدولة . انما المهم بالنسبة الى هذه العملية هو تبدل علاقات الانتاج الذي سيجمل

من المنتج ومن مصلحته العامل الحاسم في الحياة الاجتماعية ، والذي سيميد الى الحياة الاجتماعية حريتها الحركية ، وذلك بالفائز احتكار السلطة العامة المميز الدولة . وعلى هذا ، فإن هذه العملية مزدوجة دوماً .

انه لمن الضروري ان نقوم بتحليل معمق لوظائف الدولة المعاصرة بسبب طبيعتها المتناقضة . ولقد اصبح واضحاً من الآن فصاعداً ان النظرية الستالينية عاجزة تماماً امام ظاهرات تحول طويل الأمد لبني الدولة الحديثة ووظائفها ودورها . إن هذه النظرية عاجزة عن تفسير هذه الوقائع . ولهذا تحاول أصلاً ان تتجاهلها لا أكثر ولا أقل . لقد كان ستالين يؤكد علانية ان الوظائف الاقتصادية غريبة عن الدولة الرأسمالية . ولقد دافعت النظرية السوفياتية ، المتقيدة باجتهاده ، عن وجهة النظر القائلة إن الدولة الرأسمالية لا تعني إلا العنف المباشر ضد الطبقة العاملة . ومن المفيد ، بهذا الصدد ، ان نتذكر الاستاذ « فارغا » الذي اضطر ، بعد ان عرض وقائع ، وقائع عديدة متعلقة بالتطور المعاصر ، وقائع تكذب تكذيباً قاطعاً هذا المفهوم الستاليني ، اضطر في نهاية كتابه الى تقديم اعتذاره والى القول بأنها لا تعدو ان تكون ظاهرات طارئة عارضة ، متناقضة مع « الطبيعة الحقيقية » للدولة الرأسمالية ، ووظائف فرضتها على هذه الدولة ظروف استثنائية : الحرب الخ ...

والواقع ان عجز النظرية الستالينية عن تفسير الظواهر الاجتماعية المعاصرة هو على ارتباط وثيق للغاية مع تحريف المفهوم الماركسي عن الدولة ، التحريف الذي عمل كاقلة على توحيد الطبقة والدولة ، والذي ارجع كل وظائف الدولة الرأسمالية الى وظيفة المضطهد المباشر للطبقة الكادحة . والحال ان كل دولة تمارس سلسلة من الوظائف الهامة والضرورية بالنسبة الى كل مجتمع . ان الدولة لا يمكن ان توجد الا اذا مارست مثل هذه الوظائف . وكل ما هنالك انها تمارس هذه الوظائف باعتبارها جهازاً دفاعياً عن نظام معين . وهي تقوم بهذه الوظائف مسترشدة بالمصالح التي تعبر عن هذا النظام ، أي بالمصالح العامة للطبقة السائدة . ان هذه الحقيقة الأولية التي اكدها الكلاسيكيون في عدة مناسبات — وقد نوه

بها ماركس وانجاز بشكل خاص في جدالهما مع دهرينغ في الفصل المخصص لنظرية العنف - لحي سلة الادراك في عصرنا ، العصر الذي تمثل فيه الدولة بالضرورة كتنظيم تتم بواسطته تنازلات تحت ضغط تحول القوى المنتجة الى قوى اجتماعية وتحت ضغط اندماج الحياة الاجتماعية بمجموعها .

وإذا ما نظرنا الى التطور الاجتماعي في العقود الأخيرة ، للاحظنا أن ميزته الرئيسية تكن بلا ريب في الاتساع الكبير لقطاعات نشاط الدولة وفي تعدد وظائف الدولة . وهذه الوقائع ظاهرة للعيان بشكل يصعب معه ان تخفى عن الملاحظة . فوقف الدولة من الاقتصاد قد تغير بشكل محسوس . إن نظرة سريعة خاطفة تكفي ، بالفعل ، للكشف عن تغيرات عميقة طرأت في هذا المجال . ويكفي ان نذكر في هذا الصدد الطريقة التي تطورت بها حصة الدولة في الدخل القومي ومساهمتها في توزيع الدخل القومي . فنذ مئة عام كانت حصة الدولة في الولايات المتحدة من الدخل القومي لا تتجاوز الواحد بالمئة . وفي مطلع هذا القرن كانت تتراوح بين ٢ و ٣ ٪ . ولم تكن تبلغ في عام ١٩٢٩ ، عشية الأزمة الكبرى ، أكثر من ٤ ٪ . أما اليوم فتبلغ ٢٥ ٪ من الدخل القومي العام ، رغم أن الدخل القومي قد ازداد بشكل ملحوظ في هذه الفترة . ولا تشكل أميركا استثناء في هذا المجال . بل على العكس ، إن بعض البلاد الأخرى قد شهدت تطوراً أعظم من هذه الناحية .

إن الدولة تبدو من الآن فصاعداً ، في جميع البلدان الكبيرة التطور ، عاملاً مسؤولاً عن سير الآلة الاقتصادية في مجموعها . لقد تكفلت الدولة الرأسمالية علانية بهذه الوظائف . وهي تعترف بها من الآن فصاعداً على أنها وظائفها ، وعلى أنها وظائف أساسية ودائمة . إن الدولة تعتبر نفسها مسؤولة عن مستوى الانتاج ، وعن مستوى التوظيف الاجتماعي ، وعن السير الطبيعي لكل عملية إعادة الانتاج الاجتماعية . ولقد شهدنا علاوة على ذلك اتساع كفاءات الدولة وشمولها لعدد آخر من قطاعات النشاط الاجتماعي ، وذلك لأسباب متعددة .

إن مجموعة كاملة من الأسباب تؤثر في الواقع في اتجاه واحد ، اتجاه تدعيم

السلطة البيروقراطية ، وتدعيم الدولة كقوة فوق المجتمع . أما فيما يتعلق بوظائف الدولة الاقتصادية ، فمن الواضح ان العامل الحاسم هو الأزمة العامة للنظام الرأسمالي الذي لم يعد قادراً على العمل حسب قوانينه الخاصة . لكن ثمة عوامل أخرى عدة تؤثر في الاتجاه نفسه .

اندماج الحياة الاجتماعية ، الترابط الأقوى فالأقوى بين أجزاء المجتمع والمظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية ، ونقل مذهب تسلط الدولة الى الصعيد العالمي ، الأمر الذي يفرض على الدول تنافساً عنيفاً لا في مجال التسلح فحسب ، بل أيضاً في العديد من قطاعات التطور الاجتماعي - هذه هي الأسباب ، هذه هي العوامل التي تجعل من الدولة من الآن فصاعداً عنصراً هاماً وفي غالب الأحيان حاسماً في مجال الانتاج الاجتماعي ، والخدمات الصحية ، والتربية الوطنية ، وتنظيم النقل والمواصلات ، والبحث العلمي ، الخ ... إن الاعتمادات التي تقدمها الدولة اليوم في الولايات المتحدة الى منظمات البحث العلمي قد تضاعفت عشرين مرة عما كانت عليه قبل الحرب . وعلى كل ، لقد اصبح ملحوظاً ان الدولة أضحت أهم العوامل في تمويل البحث العلمي ، وبخاصة البحث العلمي الأساسي . وبالفعل ، انها تتخطى في هذا المجال جميع الأجهزة التي تهتم بتطور أبحاث الأعمال العلمية ، وذلك كي تضمن هذا التطور .

إن هذا التطور قد وضع النظرية السوفياتية الستالينية في موقف صعب . لقد وجدت هذه النظرية نفسها مضطرة الى تفسير هذه الظواهرات . ولقد جرت في الآونة الأخيرة محاولات لإنقاذ النظرية الستالينية ، وذلك بإدخال عدد من التعديلات عليها كما تستطيع أن تتلام الى حد ما مع الوقائع . وهكذا يدافع النظري السوفياتي نيكولايف في مجلة « فوبروسي فيلوزوفي » عن النظرية القائلة بأن لكل دولة مهام تاريخية تمكس طبيعتها الطبقية ، ويضيف بأن الوظائف الأساسية للدولة مرتبطة بإنجاز هذه المهام التاريخية . لكن هذه الوظائف لها على حد زعمه صفة طبقية . وانه توجد أيضاً سلسلة كاملة من الوظائف الأخرى التي تمارسها الدولة في كل مجتمع ، لكن هذه الوظائف غير مرتبطة بمهام

الدولة التاريخية . وليست لها بالتالي صفة طبقية . انها على حد زعمه وظائف
حيادية : على سبيل المثال مقاومة الآفات ، وتنظيم التعليم الخ ...

ليس من الصعب ان نثبت الصفة غير العملية وغير الديالكتيكية لهذا التقسيم
لوظائف الدولة الى وظائف لها صفة طبقية ووظائف ليس لها مثل هذه الصفة .
فكيف يمكننا ، إذا ما نظرنا الى الأمور من هذه الزاوية ، ان نصف ونصنف
الوظائف العديدة ، البالغة الأهمية في غالب الأحيان ، التي تتكفل بها الدولة
الحديثة ؟ لنأخذ على سبيل المثال وظائف كالوظائف القائمة على السهر على سير
الاقتصاد القومي في مجموعه وفرض الضرائب التصاعدية ، وإدخال بعض عناصر
التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، ومراقبة العلاقات بين العمل والرأسمال الخ ...
وإذا ما صنفنا هذه الوظائف في فئة الوظائف التي لها صفة طبقية واضحة
الحدود والمرتبطة مباشرة « بالرسالة التاريخية » القائمة على اضطهاد طبقة
المستغلين ، يمكننا ان نقول ان حق عما إذا كانت هذه الفئة تشمل أيضاً ،
على سبيل المثال ، على الاشكال المختلفة لتضييق استقلال الرأسمال الخاص ، وعلى
الحد الأدنى المضمون من الأجور ، وعلى فرض ضرائب استثنائية الخ ...

في الواقع ، إن كل دولة تلك وظيفة واحدة أساسية ، الوظيفة القائمة على
الدفاع والحفاظ على نظام طبقي معين . والحال إن هذه الوظيفة هي في حد ذاتها
متناقضة تناقض طبيعة كل تنظيم من تنظيمات الدولة . إن وظيفة الحفاظ على
نظام طبقي معين تستلزم الدفاع عن بعض العلاقات والمصالح المادية . لكنها
تستلزم أيضاً تلبية بعض المطالب وبعض الحاجات الموضوعية للحياة الاجتماعية
البالغة مرحلة معينة من تطور المجتمع ، ذلك أن تلبية هذه الحاجات شرط
أساسي لبقاء النظام وسير الآلة الاقتصادية . إن الصفة المتناقضة للوظائف التي
تمارسها الدولة الرأسمالية لا تكف عن التفاقم بنتيجة الأزمة العامة للرأسمالية ،
ذلك ان حاجات الحياة الاجتماعية الموضوعية تمارس ضغطاً متعاضداً باستمرار
وتتطلب إقامة نظم اجتماعي جديد لتسيير الانتاج ومختلف قطاعات الحياة
والنشاط الاجتماعيين . وما دامت الإطارات الاجتماعية الرأسمالية الرئيسية

موجودة ، فإن هذه الميول لا يمكن ان تتحقق إلا بتسويات وعن طريق الدولة وحدها . ومن هنا كان الطابع المتناقض للتدابير التي تتخذها الدولة ، ولوظائف التي تمارسها .

ان قسماً كبيراً من التدابير التي تتخذها الدولة يعبر عن نفسه موضوعياً ، كما سبق لنا أن لاحظنا ، بتضييق سيادة وحرية الرأسمال الخاص . وبالتالي فإن هذه التدابير تلغم الأساس الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي . وبالطبع إن هذه الظاهرة تقدم — كما نوه بذلك برنامج رابطة شيوعي يوغوسلافيا — امكانيات جديدة للصراع الطبقي العمالي وتخلق وضعاً جديداً لسير هذا الصراع . إن عدم أخذ هذه الامكانيات الجديدة بعين الملاحظة يعني في الواقع الوقوف في وجه المصالح الحقيقية للاشتراكية . وبالفعل إن على الطبقة العاملة ان تعتمد على الانجازات الموضوعية والحاجات الموضوعية للتقدم الاجتماعي . وعليها ، في هذا الصدد ، ان تضغط على الدولة لتطلب وتحصل على تنازلات جديدة دوماً ، وعلى تضيقات جديدة دوماً للرأسمال الخاص ، لأنها تدعم بذلك مواقعها وامكانياتها في أن تصبح هي نفسها العامل الحاسم في الحياة الاجتماعية ، وفي أن تسيطر نهائياً على السلطة السياسية بوسائل سلمية او بالجوء الى العنف .

إننا نرى بوضوح لماذا يبذل النظريون السوفييتون حالياً جهدهم لإنقاذ النظرية الستالينية مندفعين في انشاءات فكرية متهافنة كذلك التقسيم لوظائف الدولة الى وظائف أساسية لها صفة سياسية والى وظائف ليس لها مثل هذه الصفة . لكن هذا هرب ينقلب ضد مبدعي هذه الانشاءات . فهم يرغبهم في أن يصوروا الدولة على انها أداة عمياء في يد الطبقة المسيطرة ، يصطدمون بحقيقة ان الوظائف التي يصفونها بأنها طبقية لا تتدعم او على الأقل ليست الوحيدة التي تتدعم ، وان الوظائف التي ليس لها صفة طبقية بموجب تصنيفها ، تتضاعف بالمقابل وترداد أهميتها . وهذا يعني — إذا ما أخذنا بهذه النظرية — أن الدولة الرأسمالية تنقلب تدريجياً وتلقائياً الى دولة حيادية .

وإذا كانوا يحاولون ان ينقذوا النظرية الستالينية ، فهذا في الواقع لأن هذه

النظرية هي قبل كل شيء الأساس الايديولوجي المناسب مع مفاهيم الكتل . انها متناسبة بالفعل مع المفهوم القائل إن البلدان التي لم تنتقل فيها السلطة السياسية الى أيدي الأحزاب الشيوعية لا تشهد أي تطور اجتماعي تقدمي يعني موضوعاً تهية الشروط المادية اللازمة لانتصار الاشتراكية ولتدعيم القوى التي ستحقق هذا الانتصار . وهم يعتبرون بالتالي انه لا وجود إلا لتناقض وحيد هام بالنسبة الى مستقبل الاشتراكية : التناقض بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية . وبديهي ان النظرية القائلة إن اضطهاد البروليتاريا هو الوظيفة الوحيدة التي تستطيع الدولة الرأسمالية ان تمارسها ، تنسجم تماماً مع تصور العالم منقسماً الى كتل ومع تصور تطور الاشتراكية المبني على التصور الاول . هذا من ناحية ، أما من الناحية الثانية فإن النظرية الستالينية عن طبيعة وظائف الدولة مناسبة تماماً ومقبولة من وجهة نظر الجهود المبذولة لتحويل الدولة الى صنم يعبد (فيتيش) ، ذلك ان الميزة الاساسية للدولة الاشتراكية – اذا ما صدقنا هذه النظرية – لن تكون تلاشيها مع إقامة علاقات اشتراكية حقاً في الانتاج وفي سائر قطاعات الحياة الاجتماعية . ان هذه النظرية تعتبر على العكس ان الميزة الاساسية لهذه الدولة تكن في شمولها لوظائف اجتماعية جديدة دوماً . وهكذا فان قراءة المجلات السوفياتية تسمح لنا بأن نعرف ماذا ستكون وظائف الدولة في الشيوعية . انها ستكون على وجه الدقة وظائف اعمية كتنظيم العلاقات بين مختلف البلدان وتطوير التعاون والمبادلات الاقتصادية بين هذه البلدان ، الخ ... ان المجلة التشيكية « تفوربا » وبعض المجلات الاخرى تعلمنا على سبيل المثال ان الجهاز الذي يقوم بالتخطيط المركزي والذي يوجه مجموع الاقتصاد لا يمكن أبداً ان يفقد صفته السياسية ، ذلك لان القرارات التي يتخذها لا تتعلق فقط بالاقتصاد بالمعنى الضيق للكلمة ، بل تمس ايضاً المصالح الاجتماعية الاكثر تنوعاً . إن على الجهاز المكلف بمثل هذه الوظيفة ان يحافظ اذن على صفته السياسية . إن عليه هو نفسه ان يكون الممثل السياسي للمجتمع . ولما كانت وظائف الدولة الداخلية والخارجية تظل بدون تغيير حتى في الشيوعية ، فالدولة إذن مؤهلة للحياة

الابدية ، حسب مفهوم النظرين الذين تكلمنا عنهم . وبدلاً من تلاشي الدولة ،
نشهد تلاشي نظرية تلاشي الدولة .

* * *

أود أيضاً أن أتعرض لمسألة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتطور الدولة الحديثة .
اعني بها مسألة مصير الديمقراطية ، الديمقراطية الفعلية والشكلية ، أثناء
فترة الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

إن توكيد الميول الرأسمالية نحو تسلط الدولة يفرق الديمقراطية البورجوازية
في أزمة متفاقمة باستمرار. وأسباب هذه الأزمة متعددة. غير أن الاسباب العميقة
لا يمكن أن تكشف او تفهم، إلا اذا انطلقنا من الطبيعة الاعمق للديموقراطية، إلا
اذا نظرنا الى الديمقراطية على حقيقتها والتي هي، في رأيي ، تنظيم العلاقات بين
المجتمع والسلطة العامة . وإذا ما نظرنا الى الامور من وجهة نظرنا الماركسية ،
يخيل إلي اننا نستطيع ان نؤكد ان هناك دوماً سلسلتين متوازيتين من الشروط
الاساسية لوجود الديمقراطية في المجتمع، يتكفل التاريخ بتوكيدهما: والديموقراطية
لا تتجلى إلا عندما تتوفر هذه الشروط إن قليلاً وإن كثيراً. وهذه الشروط هي
التالية : أولاً ، ينبغي ان تكون هناك حركة اجتماعية حرة نسبياً وغير مدولة ،
وأن تكون هناك ثانياً قوى اجتماعية ، قوى طبقية قادرة - بفضل استقلالها
النسبي ومركزها الاجتماعي والاقتصادي المستقل نسبياً - على أن تمارس رقابة
فعالة على السلطة العامة ، أي على الدولة باعتبارها تجسداً لاستلاب الوظائف
الاجتماعية من المجتمع . إن التاريخ يعلمنا ان اشكال سلطة الدولة المفرقة في
الاستبداد كانت في الواقع البنى الفوقية للعلاقات الاجتماعية المستقرة ، المنطوية
على نفسها ، الساكنة ، في المجتمعات الريفية وما شابهها . وبالمقابل ، فإن أشكال
الديموقراطية تظهر أولاً في المجتمع القديم ، المقنصر على ملاك العبيد ، وعلى أساس
الحركة الحرة التي يولدها الانتاج التجاري والتجارة ، وتظهر ثانياً في المجتمع
البورجوازي حيث تتولى الحركة الاجتماعية الحرة المرتبطة بآلية الاقتصاد

الرأسمالي ترسيخ اسس الديمقراطية .

لقد قلنا دوماً عن الديمقراطية البورجوازية انها ديمقراطية شكلية . وهي في الواقع ديمقراطية شكلية لأن الغالبية العظمى في النظام الرأسمالي تجسد نفسها في وضع اجتماعي واقتصادي ، في علاقات إنتاج لا تسمح لها بأن تكون عاملاً مؤثراً على الحياة السياسية ، وبأن يكون لها نفوذها السياسي المستقل ، باعتبار ان هذا النفوذ يظل وقفاً على البورجوازية . يقيناً ، إن مثل هذه الديمقراطية هي الديمقراطية الفعلية بالنسبة الى البورجوازية ، لأنها تعتمد ، في إشرافها على جهاز السلطة العامة ، على القوة التي تقلدها إياها الملكية الخاصة ، على القوة الاجتماعية الفعلية التي تستمد من علاقات الانتاج . لكن حين ينسف تدخل الدولة للشعب المركز الاجتماعي والاقتصادي المستقل للبورجوازية ، وحين يضيق هذا التدخل من سيادة الرأسمال الخاص ، فإننا نشهد بصورة آلية وحتمية سيطرة البيروقراطية على المؤسسات السياسية البورجوازية . وفي مثل هذه الظروف ، نشهد سيطرة البيروقراطية على الأحزاب السياسية وسيطرة البيروقراطية على البرلمان نفسه ، وعلى كل الآلية التمثيلية ، وذلك لتلاشي ما كان يشكل أساس هذه الديمقراطية .

إن الثورة الاشتراكية تفرض تقليصاً تدريجياً لاستلاب الوظائف الاجتماعية من المجتمع من خلال تلاشي الدولة . وهي تفتح بالتال أوسع الآفاق لتطوير الديمقراطية حتى تلاشيها . لكن كما لاحظ الرفيق بقشوليتش نفسه في كلمته ، فإن التجربة التاريخية للطبقة العاملة تؤكد أن استيلاء الأحزاب المعالية على السلطة السياسية ليس كافياً لتوفير أساس ممكن ودائم للديمقراطية الاشتراكية ، وإن تطوير الديمقراطية يقتضي بالضرورة تطويراً موازياً في علاقات الانتاج الاشتراكية . وكي تكون الديمقراطية الاشتراكية ديمقراطية فعلاً من وجهة نظر الطبقة السائدة ، الطبقة العاملة ، ينبغي أيضاً ان تتوفر ، أثناء تطور الاشتراكية ، سلسلتان من الشروط . ينبغي أولاً ان تصبح الملكية الاجتماعية أساس حركة القوى الاشتراكية وعملها الحر ، وينبغي ثانياً ان تكون الطبقة

العامة العامل الحاسم في الانتاج وتوزيع الدخل الاجتماعي . وإذا لم تتوفر هذه الشروط ، فإن الديمقراطية الاشتراكية مهددة بأن تنحط الى ديمقراطية شكلية خالصة ، الى نظام من المؤسسات بلا مضمون ديمقراطي فعلي وواقعي . وثمة مثال على هذا يقدمه لنا الدستور الستاليني في الاتحاد السوفياتي الذي كان تجميعاً لمؤسسات الديمقراطية السياسية البورجوازية ، تجميعاً شكلياً لهذه المؤسسات : إقامة النظام التمثيلي ، شروط محددة لانتخاب كل الاجهزة ، حق شكلي في الرقابة من أسفل ، مسؤوليات إدارة الدولة تجاه الاجهزة المنتخبة ، ضرورة تقديم تقرير للناخبين الخ ... لقد وطد الدستور الستاليني هذه الآلية في زمن شهد أعنف قمع وإرهاب داخلي ، وأشد تضييق فعلي للحريات ، وازدهار الدكتاتورية البيروقراطية . وفي مثل هذا الوضع ، ما كانت هذه الآلية لتأتي من ذاتها بأي تغيير .

وإذا تتبعنا تطور الفكر النظري السوفياتي حول هذه المسألة ، فإننا نلاحظ انه لم يتحرر من تصور شكلي عن الديمقراطية موروث من العهد الستاليني ، ومستند الى كل التصور الستاليني عن الدولة والعلاقات الاجتماعية في الاشتراكية . ويمكننا ان نذكر أمثلة كثيرة وفيرة في هذا الصدد . ويكفي ان اشير الى مقال أ . غوركين المنشور في مجلة « كومونيست » ، في شباط ١٩٥٨ ، تحت عنوان « الديمقراطية الاشتراكية - ديمقراطية للشعب » .

ففي ذلك المقال ، يحاول الكاتب ان يقيم توازياً بين الديمقراطية البورجوازية الشكلية والديمقراطية السوفياتية الفعلية ، وان يقدم الأدلة والمعطيات عن الفرق الجوهرية القائم بين هاتين الديمقراطيتين ، وعن تغير شرط الشغل ، وعن شمول الديمقراطية الاشتراكية المتحققة في النظام السوفياتي الراهن . وانه لمن المفيد ان نبين طبيعة الحجج المستخدمة في المقال لأنها تشهد على لفظية مفهوم الديمقراطية .

إن الكاتب يلاحظ ، عند مقارنته الديمقراطية السوفياتية بالديمقراطية الاميركية ، ان ٩٩ ٪ من الناخبين في الاتحاد السوفياتي قد شاركوا في انتخابات

مجلس السوفيت الاعلى ، في حين ان هذه النسبة لم تتجاوز ٦٠ ٪ من مجموع الهيئة الانتخابية في اميركا . ويستشهد الكاتب ، كدليل اضافي على تفوق الديمقراطية السوفياتية ، بنسبة من لا ينتمون الى الاحزاب في مختلف الأجهزة : نسبة من لا ينتمون إلى الحزب في مجالس السوفيت العليا في الجمهوريات ، ونسبة من لا ينتمون الى الحزب في مجلس السوفيت الاعلى للاتحاد السوفياتي الخ... ويرى الكاتب دليلاً قوياً للغاية على الطابع الديمقراطي للنظام السوفياتي في كون ٥٨ ٪ من اعضاء مجالس السوفيت القروية هم من الفلاحين . انه يستخدم اذن ، ليحكم على الطابع الديمقراطي لنظام اجتماعي وسياسي معين ، معايير شكلية خالصة كوجود نسبة معينة من لا ينتمون الى الاحزاب في مختلف اجهزة الدولة الى جانب اعضاء الحزب ، وكوفرة تركيب اجتماعي معين في هذه الاجهزة الخ ... والحال انه لا يقدم اي دليل ، أي مثال على النفوذ المباشر والفعلية الذي يمارسه الشغيلة اليوم في الاتحاد السوفياتي على الشؤون الاجتماعية ، وعلى تنظيم مختلف مسائل حياتهم الاجتماعية . انه يكتفي بالكلام عن تعزيز مساهمة السكان في عمل اجهزة السلطة ، دون أن يتعرض بكلمة واحدة الى الطريقة التي يمارس بها الشغيلة تأشيرهم مباشرة على الشؤون الاجتماعية .

ومن هذه الزاوية ، اعتقد انه ينبغي أن نصدر حكماً نقدياً على مفاهيم تلاشي الدولة التي عرضها خروتشيف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، في القرارات واثناء المناقشات . انهم يفهمون تلاشي الدولة على انه نقل وظائف الدولة الى المنظمات الاجتماعية . لكن هذا التصور لا يأتي بشيء جديد فيما يتعلق بطبيعة هذه المنظمات الاجتماعية والقوى الاجتماعية التي ستولى الوظائف التي تتخلى الدولة عنها . ان هذه المنظمات والقوى الاجتماعية تظل كما في الماضي ، وبسبب وضعها الاجتماعي والاساس المادي الذي تبني عليه نشاطها ، وسيطاً انتقالياً للدولة . وعلى هذا نستطيع ان نتساءل عن حقيقة الهدف المقصود : إلى اي حد يقصد الى تحويل وظائف الدولة الى وظائف اجتماعية ، وإلى أي حد يقصد الى تدويل المنظمات الاجتماعية واندماجها بآلة الدولة ؟ .

من الواضح ان على الطبقة العاملة، حتى بعد ان تستولي على السلطة السياسية، ان تخوض نضالاً مستمراً ، وان على القوى الاشتراكية الواعية ان تناضل ضد اخطار البيروقراطية ، ضد خطر انحطاط المؤسسات الديمقراطية الاشتراكية الى نظام من الديمقراطية الشكلية ، الى سلطة فوق الشعب .

وفي هذا المجال ، فإن النضال ضد التزييف وسوء الاستغلال لموضوعة دكتاتورية البروليتاريا هو أيضاً ذو أهمية بالغة . ان دكتاتورية البروليتاريا لا تكون مضمونة إلا حين تكون للطبقة العاملة امكانية ممارسة تأثير حاسم فعلاً على حركة المجتمع . والحال ان تأثير الطبقة العاملة هذا لا يكون مضموناً إلا إذا أصبحت هذه الطبقة عاملاً حاسماً في القطاعات الأساسية للحياة الاجتماعية ، وفي ميدان تسيير الاقتصاد واستخدام الانتاج الاجتماعي . وينبغي ان نلاحظ في هذا الصدد انه كان هناك إلحاح ، أثناء المناقشات التي دارت في الاتحاد السوفياتي ، على تدعيم وظائف الدولة في الاقتصاد وعلى تدعيم دور الدولة في هذا القطاع الأساسي من الحياة الاجتماعية ، وذلك بالتوازي مع موضوعة نقل وظائف الدولة الى المنظمات الاجتماعية . إن هذا التوازي يشهد في الواقع على ان المفاهيم المتعلقة بتلاشي الدولة في المجتمع الشيوعي ، بالشكل الذي عرضت به في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، لا تدل بعد على قطيعة جذرية مع التصور الستاليني التقليدي لهذه المشكلة .

الدولة كأداة طبقية وكمثل عام للمجتمع

بقلم : الدكتور فلاديمير ميلانوفيتش

سأحاول هنا أن أدرس المفهوم الذي يميز وظيفة الدولة « كاحتكار للعنف » عن وظيفة الدولة كممثل عام للمجتمع . إن في هذا التمييز للوظائف فصلاً بين الدولة كمؤسسة وبين مقوماتها الاجتماعية التي تحدد هذه الوظائف ، بين ميدان نشاط الدولة وبين الأشكال النوعية لتنظيم السلطة . وينتج عن ذلك فصل بين وظائف الدولة المرتبطة مباشرة بعملية الاستغلال - أي على وجه التحديد ما يتجاوز دوماً ويطرح عند كل مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي - وبين نتائج تقدم التكنولوجيا والعلم والفنون وسائر قطاعات نشاط الإنسان الخلاق التي تظل منجزات دائمة للإنسانية .

ومن الضروري أن نلاحظ بهذا الصدد أن هذه الوظائف جميعها وهذه العمليات جميعها ليست وحدها المترابطة في كل موحد ، بل أن بعض ميول سلطة الدولة وأعمالها ووظائفها ينبغي ألا تفصل في مختلف مراحل التطور الاجتماعي (رغم أنها محددة بدقة من وجهة النظر الطبقية) عن الاتجاهات الموضوعية للتطور الاجتماعي والمصالح الاجتماعية العامة ، وإن هذه الوظائف والعمليات ليست بالضرورة متناقضة معها ، لا في المرحلة الصاعدة لعمل طبقة ما فحسب ، بل حتى في مرحلة انحطاطها . أننا لا نبذل اهتماماً كافياً بواقع وجود أوضاع تاريخية ترغب فيها الطبقة ، تحت ضغط الطبقة الخصم وبمجموع شروط الحياة ، على التخلي عن جزء من مصالحها لتنقذ أو لتحافظ جزئياً على الأقل على مراكزها

الاجتماعية والسياسية الأساسية . وليس من المحتم أن تكون مثل هذه الأفعال ، وإن كانت محددة من وجهة النظر الطبقية ، متناقضة مع المصلحة العامة . لكن ليس صحيحاً أيضاً ان ننفي تحدها الطبقي ، وأن نحكم على النشاط اعتماداً على النتائج وحدها دون الدوافع .

هل المفاهيم القائلة إن الدولة ، ببعض وظائفها ، ليست إلا مثلاً عاماً للمجتمع ، مفاهيم صحيحة ؟ اننا حين نحلل بعناية القطاعات التي تبدو للوهلة الاولى مجردة عن كل صبغة سياسية ، نستطيع ان نرى بدقة في هذه القطاعات ، كما في غيرها ، التحدد الطبقي الذي يكون بارزاً حيناً ومستتراً حيناً آخر . اننا نستطيع أن نأخذ حتى القطاعات العامة كالصحة العامة والسياسة الاجتماعية والتربية الوطنية . فهنا أيضاً يكون للسياسة دوماً ، مهما كانت تقدمية ، توجيه وتعين طبقي .

إن المفاهيم القائلة إن هذا النشاط هو نشاط اجتماعي محض تتناقض تناقضاً جلياً مع الآراء التي انتشرت منذ نصف قرن من الزمن في الحركة العمالية العالمية . إن هذا الأدب يشتمل على الكثير من سوء التقدير لوظائف الدولة كممثل عام للمجتمع ، وبالتالي الكثير من سوء التقدير للعديد من النتائج في ميادين التربية والصحة العامة والتكنيك والعلوم الخ ... انهم يفسرون هذه النتائج والتقدم المتحقق بشكل عام بضرورات الاستغلال الرأسمالي والانتاج المادي وبالحاجات الحيوية للمجتمع البورجوازي فيما يخص الحرب والدفاع . وبما لا جدال فيه أن هذه التقديرات صحيحة تماماً بمقدار ما تكون منصبة على دوافع السياسة البورجوازية .

لكن الدولة ، بممارستها سياسة بورجوازية طبقية هي في الحقيقة سياسة استغلالية وبصورة مستقلة عن الرغبات والحاجات الذاتية ، قد سمحت أو على الأقل قد سهلت موضوعياً التطور والتقدم في العديد من القطاعات ، وهو تقدم يتجاوز في هدفه النهائي بعض مصالح البورجوازية . وهكذا ، بينما نشهد من ناحية أولى سوء تقدير تاماً لهذه السياسة بسبب تحدها الطبقي ، نجد من ناحية ثانية تصوراً ينفي التمين الطبقي للوظائف التي من هذا النوع . لكن المسألة هنا

ليست مجرد مسألة خلط خاطيء للوظائف الاجتماعية والسياسية ، ولا مسألة تمييز وتعارض غير مجديين بينها ، بل هي مسألة تصور جزئي النظرة ومسألة تطور تاريخي وحيد الجانب تمتلك فيه كل مقولة من هذه المقولات وظيفتها في السير نحو التقدم . وعلى هذا ، ورغم ان الدولة تتدخل كممثل للمجتمع كله في بعض هذه الوظائف ، ورغم أنها تستفيد في بعض اعمالها من دعم الطبقات كلها ، إلا أن وظائفها تظل محددة من وجهة النظر الطبقية . وانما عن هذا التناقض تكلم الدكتور نايدان باشيتش .

إننا حين نحلل التظاهرات العينية للسياسة المعاصرة او للظواهر التاريخية السابقة ، قد نقع بسهولة في اعتبارات وحيدة الطرف . فأحياناً نبالغ من أهمية بعض الظواهر أو بعض مظاهرها، مقتصرين على الكلام عن تعبيرها عن ميول المجتمع الموضوعية وحاجاته العامة، ونبالغ في ما تشتمل عليه من امكانيات تطور لاحق بصورة جنينية ، دون أن نأخذ بعين الاعتبار صفتها المحدودة في الزمان والتاريخ بل دون ان نحسب احياناً حساباً لتعنيها الطبقي . وحين نحلل نتائج التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي المعاصر الذي قامت فيه البورجوازية بدور هام لا ينكر ، لا نميز احياناً دور البورجوازية الحقيقي ، ولا نقدر موضوعياً درجة تأثيرها ودرجة تأثير سائر الفئات والطبقات الاجتماعية . وتنطبق هذه الملاحظة ايضاً على المجتمع الاشتراكي وعلى التدابير التي تتخذها الدولة الاشتراكية باسم الطبقة العاملة . إن الاشتراكية في نظر الكثيرين منا هي قبل كل شيء مجموعة من الأفكار ، تجريد محض ، لا مجتمع عيني يملك بنية اجتماعية محددة لا تتبنى فيها مختلف فئات الطبقة العاملة نفسها موقفاً موحداً تجاه مختلف أفعال الدولة .

وأود أن اقف هنا أيضاً عند المفاهيم الاشتراكية - الديمقراطية عن « دولة الرفاه » التي أثير بحثها سابقاً . إن الاشتراكيين - الديمقراطيين ، بانطلاقهم من فكرة ان الاشتراكية عملية منبثقة عن التطور الاجتماعي، يقدرون ان المنجزات الايجابية الناجمة عن التقدم الموضوعي او عن الصراع الطبقي العمالي، ينبغي بكل

بساطة ان تطور حتى النهاية ، ويصورون ما انجز على انه اشتراكية . اننا نقرأ في برنامج الحزب الاشتراكي النمساوي : « إن الاشتراكية تتطلب من أنصارها ان يعتبروا مهمة المجتمع الانساني لا أن يناضل بسلامة من أجل الامتيازات الشخصية ، بل أن يقدم مساعدته للضعفاء اقتصادياً او اجتماعياً ، دون تمييز في الجنس او القومية او العرق أو الدين او الطبقة ، كما يتمكنوا من الحصول على المساواة والسلام في الحرية » . إن مثل هذا التصور ليس بعيداً ، من الناحية السياسية ، عن الدفاع عن المجتمع البورجوازي . إلا أن مثل هذه الاشتراكية ، وإن كانت اعمق وأكثر جذرية اخلاقياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً من المذهب الانساني « المسيحي » ، فهي من وجهة النظر الأخلاقية أقرب الى المذهب الانساني المتكامل الحقيقي ، أي من الاشتراكية المنطقية .

النظريات الاقتصادية

لدى الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية

بقلم : ميروسلاف بتشوليتش

[سدرس في هذا المقال آراء وتطبيقات الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية في البلدان السكندنافية وحزب العمال البريطاني . ذلك ان الشروط النوعية لتطور هذه البلدان العظيمة التقدم ، قد اعطتها العديد من السمات المشتركة ، وإن لم تقض على الفروق بينها . إن غياب هذه الشروط في البلدان الأخرى أفصح المجال أمام ولادة آراء أخرى وادوار أخرى للأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية] .

إن الفكر النظري والسياسي الاشتراكي - الديمقراطي في البلدان الغربية ليس نظاماً متجانساً متناسقاً من الأفكار الفلسفية والسياسية والاقتصادية . بل هو ، على العكس من ذلك ، متنافر بما فيه الكفاية ، متناقض وتجريبي ، تعتمد فيه الآراء أحياناً بقدر ما يتعدد المؤلفون ، وهذا بالأصل أمر طبيعي للغاية ، باعتبار أن هذه الأحزاب تقبل المنتسبين بغض النظر عن قناعاتهم العقائدية . وبالطبع ، هذا لا ينفي وجود بعض المبادئ المقبولة بها (بشكل عام ، مبادئ تسترشد بها هذه الأحزاب في قطاع العلاقات الاقتصادية . وبعض هذه المبادئ هو موضوع دراستنا هذه على وجه التحديد .

ولنلاحظ ، علاوة على ذلك ، اننا لم نحسب دوماً حساباً للآراء الرسمية المنهجية لهذه الاحزاب الاشتراكية - الديمقراطية ، ذلك ان مثل هذه الآراء لا وجود لها في غالب الاحيان . بيد ان تلك المفاهيم وتلك النظريات الفردية التي يتبنّاها المثلون المرموقون للحركة الاشتراكية - الديمقراطية ، والتي يشرحوها في كتبهم ، تعبر تمام التعبير عن الاتجاهات الراهنة ، بل تعبر احياناً عنها خيراً من الآراء الرسمية .

إن هدف الاشتراكية العام يقوم ، حسب بيان الاممية الاشتراكية^(١) ، على استبدال الرأسمالية بنظام تصبح فيه المصلحة الخاصة معلقة بالمصلحة العامة . والاهداف الاقتصادية المباشرة للسياسة الاشتراكية هي التالية : التوظيف التام ، تنمية الانتاج ، تحسين مستوى الحياة ، الضمان الاجتماعي ، وتوزيع عادل للعائدات والثروات^(٢) . وينوه بيان الاممية الاشتراكية ، من أجل تحقيق هذه الاهداف ، بعدة وسائل ملائمة يحتمل التخطيط مكان الصدارة فيها .

التخطيط

اتجه التفكير نحو التخطيط اتجاهاً ملحوظاً في العقود الأولى من القرن العشرين ، تلك العقود التي كانت عبارة عن حقبة من البطالة والأزمات وعدم الأمان الاجتماعي ، والتي كانت مسيطرة كسيف داموكليس فوق رؤوس غالبية السكان ، كتعبير عن القدر الاقتصادي . لقد شق تفكير ج.م. كينز الاقتصادي ونظريته العامة الطريق امام التخطيط ، بهدمه سلطان المذهب المالي التقليدي الشديد العداء للتخطيط . ولقد طورت الحرب العالمية الثانية اجهزة التخطيط تطويراً محسوساً ، إذ اثبتت علماً ان امكانياته الكامنة كبيرة للغاية . ولقد

١ - « اهداف الاشتراكية - الديمقراطية ومشكلاتها » - « الاشتراكي الاممي » - ١٩٥٣ - ص ١٧ .

٢ - هذه المقولات وغيرها تميز النظام الذي غالباً ما يسمى بـ « دولة الرفاه » والذي يعتبره بعض المؤلفين مرادفاً للاشتراكية .

كتب عضو حزب العمال البريطاني دوربان : « نحن جميعاً اليوم مخططون » .
ولم يعد ثمة من يتساءل هل التخطيط واجب ، لكنهم يتساءلون فقط كيف ينبغي ان يتم التخطيط . ولقد اقترحت طريقتان . الأولى تقول إن القوة والسلطة الاقتصادية ينبغي ان تظل في أيدي اصحاب رؤوس الاموال الخاصة ، بينما ينبغي على التشريع وعلى التنظيم الاداري ان يوجها قراراتهم وان يعينا لهم حدودهم ، وان يحققا « الرقابة من الخارج » . بيد ان نظام التخطيط الاشتراكي يتطلب أيضاً « الرقابة الداخلية » ، بالرغم من ان كل تخطيط يتطلب نوعاً من الرقابة الخارجية . وفي مثل هذه الحال تمارس الدولة الرقابة مباشرة ، باحتفاظها لنفسها بالسلطة الاقتصادية وبتنفيذها سياستها الاقتصادية الخاصة . وهم يحددون بأن الدولة ليست بحاجة ، كما تبلغ هذا الهدف ، الى تشريك الملكية الخاصة كلها ، بل يكفيها ان تسيطر على المراكز الاستراتيجية الاساسية لتوجيه حياة البلد الاقتصادية . ويرى بعض الاشتراكيين - الديموقراطيين ان احد المراكز الرئيسية الاساسية هو الميزانية ، التي هي اداة رئيسية ، بل الاداة الاقوى التي تعانق كل شيء^(١) . انها هي التي تسمح بتحديد الضرائب ، والقيام بالتوظيفات ، وتنظيم التداول النقدي ، وتوزيع الدخل القومي ، الخ ...

بيد ان الكثيرين من الاشتراكيين - الديموقراطيين لا يعتبرون الميزانية اداة كلية القدرة . انهم يلحون على عجزها عن مراقبة الانتاج والعرض والمصادر المادية الخ ... ولهذا يرون انه ينبغي ان تدعم باستخدام استراتيجي للملكية العامة^(٢) ، أي بتشريك قطاعات الصناعة الاساسية . واننا لنجد رأياً مماثلاً لهذا الرأي في بيان الاممية الاشتراكية ، يؤكد ان « هذه الاشكال المختلفة من الملكية العامة ينبغي ان تعتبر ... وسائل لمراقبة الصناعات الاساسية والخدمات

١ - أ . ليوس : « مبادئ التخطيط الاقتصادي » - ص ٢٧ .

٢ - « اشتراكية القرن العشرين » - ص ١٣٧ - لكن لنلاحظ ان مؤلفي هذا الكتاب غالباً ما يشككان بأهمية مفهوم الملكية العامة الذي لا يستطيعان ، على كل الاحوال ، الاستغناء عنه في نظريتهما .

التي ترتبط بها الحياة الاقتصادية ورفاهية المجتمع»^(١) .
وواضح ان الاقتراح هو الابقاء على الملكية الخاصة مع خلق قطاع للملكية العامة . ان التخطيط الاشتراكي لا يفترض الملكية العامة لكل وسائل الانتاج . فهذه الملكية تستطيع ان تدير جنباً الى جنب مع الملكية الخاصة في فروع بالغة الاهمية كالزراعة والتجارة والصناعة الصغيرة والمتوسطة^(٢) .

بيد انه ينبغي ان نشير الى ان التخطيط أصبح مطلباً عاجلاً من مطالب الأزمنة الحديثة ، وتعبيراً عن ضرورات اقتصادية اساسية ، بحيث ان القوى الاجتماعية الأخرى ، ورأسمالية الدولة في المقام الأول ، قد اخذت بالاهتمام به . إن ملكية الدولة لـ ٢٥ ٪ الى ٣٠ ٪ من وسائل الانتاج ، كما هي الحال اليوم ، تفرض عليها ، أي على الدولة ، مهمة تسيير هذه الوسائل ، بتوفيقها بين هذا التسيير وبين مصالح القطاع الخاص . وضرورة هذا التخطيط تتبع جزئياً من عدم امكانية تحقيق إعادة الانتاج الموسع على اساس قانون الحد الوسطي للربح كمنظم وحيد للتطور الاقتصادي . إن على الدولة ، كما تواجهه الفوضى في الانتاج والتوزيع وكما تحول دون تكرار ازمة الاعوام الثلاثين ، ان تتدخل في الحياة الاقتصادية وأن توطد فيها النظام بواسطة التخطيط . وهكذا نشأت نظريات اقتصادية عن رأسمالية الدولة ، نظريات غالباً ما ترى ان مراقبة المصارف ونظام الاعتمادات هما تلك الوسيلة القوية التي تسمح للدولة بتوجيه الحياة الاقتصادية .

ان التخطيط ، كما يتصوره عدد من الاشتراكيين - الديمقراطيون على الأقل ، يختلف عن هذا المفهوم سواء أمن حيث الهدف (فهم يرون فيه وسيلة لتحويل المجتمع باتجاه الاشتراكية) ام من حيث الاتساع والمنهج . ذلك ان الاشتراكيين - الديمقراطيون ، وإن كانوا لا ينسبون البتة الى التخطيط طابعاً كلياً شاملاً ، إلا انهم يرون انه ينبغي ان يكون أكل مما هو عليه .

١ - المصدر نفسه - ص ١٧ .

٢ - المصدر نفسه - ص ١٧ .

ويبدو لنا ان بعض الاشتراكيين - الديموقراطيين يبالغون ، إلى حد ما ، في قيمة امكانيات التخطيط ، وهذا لأنهم يعتبرونه أداة مستقلة تمام الاستقلال ، غير مرتبطة بتشريك وسائل الانتاج . وعلى هذا فإن بيان الأمية الاشتراكية لا يطرح تشريك وسائل الانتاج كشرط لازم للتخطيط الاشتراكي والتحويل الاجتماعي (صحيح أن وظائف الملكية العامة لا ترجع فقط إلى وظائف التخطيط ، بل هي تتطلب أيضاً شروطاً مسبقة كإلغاء الاستغلال واقامة ادارة ديموقراطية لمنتجات العمل الخ ...) . والتخطيط يعتبر ، على هذا النحو ، الاداة الرئيسية ، والكافية تقريباً للتحويل الاشتراكي ، في حين ان مشكلة الملكية العامة قد اسقطت من الحساب . وعلى هذا فإن الاهتمام يركز على التخطيط ، وبدلاً من أن نجد رأياً مبدئياً في الملكية العامة ، لا نجد إلا مواقف منهجية وتطبيقية ، حسب الظروف الزمنية .

التوظيف التام

إن البطالة ، التي باتت ظاهرة طبيعية في الاقتصاد الرأسمالي ، أصبحت في القرن العشرين مشكلة اجتماعية تزداد نسبتها أكثر فأكثر وتصل إلى ذروتها في حوالي عام ١٩٣٠ ، ذلك العام الذي ارتفع فيه رقم العاطلين عن العمل ، في كثير من البلدان ، الى حوالي ٢٥٪ من العدد الكلي للعالم . وكانت الأزمة الاقتصادية الكبرى ، المصحوبة بهذا الجيش الضخم من العاطلين عن العمل وبانخفاض مريع في الاستهلاك ، قد طرحت على بساط البحث مجدداً مسألة اعادة انتاج الرأسمال الاجتماعي (ليس اعادة الانتاج الموسع فحسب ، بل أيضاً اعادة الانتاج البسيط) . ولقد كان أمراً مستحيلاً تحقيق التوازن من جديد عن طريق الاعتماد على العمل الآلي للقوانين الاقتصادية . وكان من الجلي انه لا غنى عن تدخل اجتماعي ، وبخاصة في ميدان الاستهلاك والتوظيفات .

ان الاشغال العامة التي شرعت بها الدولة وخططتها بطريقة لا تحدث معها منافسة لنشاط الرأسمال الخاص ، كانت المرحلة الأولى في تسوية مشكلة البطالة ،

مرحلة موسومة بمظهر المشكلة الاجتماعي . ولم يكف التوظيف التام عن ان يكون نتيجة للوقاية الاجتماعية وحدها إلا تدريجياً، ومن ثم أصبح احد الأعمدة الرئيسية في السياسة الاقتصادية الحديثة . لقد حيا أنصار المفاهيم الاقتصادية الحديثة ، بحماسة ، الأشغال العامة التي كان يفترض فيها ان تستوعب اليد العاملة في فترات تحاذل المبادهة الفردية ، وان تبعد الخوف من عجز الميزانية الذي باتوا يأملون بالتعويض عنه في سنوات الازدهار الاقتصادي . لقد انتهى الأمر بهذه المفاهيم الى ان تنزل التوظيف التام منزلة العامل الرئيسي في الحياة الاقتصادية لشعب من الشعوب . ولقد كان لها في الوقت نفسه تأثير بالغ الأهمية على الفكر الاشتراكي - الديمقراطي، وبخاصة في انكلترا والبلدان السكندنافية، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من برامج هذه الدول الاقتصادية . غير ان بعض الاشتراكيين - الديمقراطيين يقررون ان مثل هذه الطرائق لا تستطيع أن تكفل التوظيف التام اذا لم يكن قطاع الملكية العامة واسماً بما فيه الكفاية . وبعض نتائج هذه السياسة الحديثة ، المسجلة في سوق اليد العاملة ، تقدم اللوحة التالية :

حزيران ١٩٥٦	عام ١٩٤٩	عام ١٩٣٨	
٣،٤٪	٥٪	١٩٪	الولايات المتحدة
٥،٥٪	١١،٦٪	١٨،٤٪	بلجيكا
٥،٢٪	٩،٦٪	٢١،٣٪	الدانمرك
٢،٥٪	٨،٣٪	—	المانيا الغربية
٢،٨٪	٨٪	—	النرويج
١،٥٪	٢،٧٪	١٠٪	السويد

لكن لما كانت اي مقولة اقتصادية ، شأنها شأن مختلف اجزاء الاقتصاد ، لا تشكل جزراً معزولة ، فإن سوق اليد العاملة تولد ، في شروط التوظيف التام ، سلسلة كاملة من الانعكاسات الجديدة على الاقتصاد القومي. وتأخذ هذه الانعكاسات في غالب الأحيان اتجاهين متعارضين كل التعارض . فكما ان تخطيط الدولة ، من

جهة أولى ، قد جعل التوظيف التام قابلاً للتحقيق ، كذلك فإن التوظيف التام يساهم بدوره ، عن طريق مشاركته في مختلف مجالات التخطيط (السياسة الضرائبية والنقدية ، والتوظيفات ، الخ ...) في توسيع التخطيط وفي مركزه الجهاز الاداري . وبالفعل إن الرأسمالية الفردية ، في البلدان التي لا يوجد فيها قطاع خاص قوي ، لا تقدم ما فيه الكفاية من الضمانات بصدد التدابير الواجب اتخاذها لتأمين توظيف أوسع ، ذلك ان قراراتها تتعلق بحساباتها الداخلية (الربح ، مستوى الاجور ، الخ ...) . ومن هنا كانت ، في الدرجة الأولى ، ضرورة عمل منسق ، وضرورة رقابة على التوظيفات ، بهدف تأمين استخدام صحيح لرؤوس الأموال الشاغرة ، وبهدف رفع الانتاج القومي الى أعلى مستوى ممكن . ومن هنا اتخذت تدابير عديدة تتناول السياسة النقدية ، وسياسة التوظيفات ، والاسعار ، والأشغال العامة ، الخ ... وتهدف الى توظيف اليد العاملة توظيفاً تاماً . والشئ المشترك بين جميع هذه التدابير هو تدعيم الوظيفة الاقتصادية للدولة ولجهازها . « إن مثل هذا التدعيم للدولة وللبيروقراطية امر غير مرغوب فيه من وجهة النظر الديموقراطية ^(١) » .

لكننا نشهد ظهور اتجاهات أخرى قادرة على توجيه التطور باتجاه آخر ، اتجاه تعزيز التأثير الذي تمارسه المنظمات العمالية . وبالفعل ، لقد سبب التوظيف التام تدفق جيش ضخم من العمال نحو المنظمات النقابية . لقد كفت قوة العمل الانساني (وبخاصة في البلدان التي أصبح فيها تأثير الطبقة العاملة والأحزاب الاشتراكية - الديموقراطية على سياسة الدولة تأثيراً مسيطراً) عن ان تكون بضاعة يحدد قيمتها لعب القوانين الصارمة التي تتحكم في السوق الرأسمالية . بل على العكس ، فالتهاوت الكبير على اليد العاملة ، والنسبة المنخفضة من العاطلين عن العمل ، وقوة النقابات ، والعقود الجماعية ، وشتى أشكال مساهمة العمال في اتخاذ القرارات ، قد اخضعت تحديد الاجور لضغط كبير تمارسه القوى

١ - ي . سكولد : « سياسة حزب العمال في التوظيف الاقتصادي التام » - النشرة الاشتراكية الدولية - المجلد السابع - ص ٦١٢ - ٦١٨ .

الاجتماعية . ان مستوى هذه الأجور يبدو في غالب الأحيان كنتيجة لتنازلات متبادلة تقوم بها المنظمتان الضخمتان : النقابة العمالية ومنظمة ارباب العمل ، او يبدو كنتيجة للجوء الى « قوة ثالثة » - اعني الدولة . لكن هذا الوضع يشير الكثير من المشكلات التي لم يعد بالإمكان حلها بواسطة طرائق قديمة . ان الضغط الهادف الى زيادة الاجور لا يكف عن النمو ، لكنه يجازف في الوقت نفسه بأن ينتهي بنصر على طريقة بيروس ، باعتبار أن ما يربحه العامل من زيادة الاجور يخسره في غالب الأحيان في ارتفاع الأسعار .

وهكذا ، ونتيجة لكون «الكثير من المال لا يبتاع إلا القليل من البضائع» ، نشهد ظهور صعود حازوني في الاجور والاسعار يهدد بابتلاع المصادر المالية اللازمة للتوظيفات ، هذه التوظيفات التي لا غنى عنها بدورها ، اذا ما كنا نريد أن نوسع الانتاج ونحافظ على التوظيف التام . إن الدولة تدعو النقابات الى عدم المطالبة بزيادة الاجور والى عدم تهديد التوازن الذي تم تحقيقه بصعوبة . إن بعض الاشتراكيين - الديموقراطيين ينتهون الى النتيجة التالية في محاولتهم تسوية هذه المشكلة الاقتصادية الهامة من مشاكل عصرنا : إما ان تتوسع سلطة الدولة الى حد تأخذ معه على عاتقها المسؤولية كاملة بصدد قيمة النقد والاجور ومستوى الحياة الخ ... وإما ان يشارك العمال في التسيير بهدف اقناعهم بأنهم سيتلقون حصة عادلة من كل زيادة في الانتاج قد تصبح ممكنة اذا ارتضوا طوعاً بتحديد اجورهم . فالقصد إذن تأكيد حق العمال في المساهمة في اتخاذ القرارات ، وعلى الأقل القرارات التي تتعلق باستخدام الامكانيات النقدية الناشئة عن رضام الطوعي بتحديد اجورهم . وينبغي ، من وجهة النظر هذه ، أن يملك العمال قدرة على اتخاذ القرارات ، بصدد العلاقة بين الاجور والتوظيفات ، تعادل قدرة الملاك الفرديين .

وبغض النظر عن تحاليل مفصلة لهذه المشكلة التي تطرق اليها الاقتصاديون الاشتراكيون - الديموقراطيون تطرقاً سريعاً أكثر من أن يكونوا قد تعمقوا

فيها^(١) ، يبدو لنا أن ثمة استنتاجاً يفرض نفسه بشكل لا يقاوم . إن الحلول الجديدة للمشكلات الاقتصادية والمالية المعقدة ، ينبغي أن يتم البحث عنها إما باتجاه تدعيم الدولة ، وإما في طريق يصبح محتماً تاريخياً ، الطريق الذي يدفع بالمجتمع الى أن يعترف للطبقة العاملة بحقوقها في ان تتصرف بحرية من فضل قيمة العمل ، مهما يكن هذا الجزء ضئيلاً في الزمن الحاضر . لكننا نتساءل في الوقت نفسه : أينبغي أن يظل حق المساهمة في اتخاذ القرارات في هذه الحدود ، أم ينبغي ان يمتد الى سائر ميادين التسيير ؟

ان النتائج الناشئة عن تطبيق سياسة التوظيف التام لليد العاملة قد أدت الى حصول تقدم كبير الى حد رأى معه الكثيرون من الاشتراكيين - الديمقراطيون أن التوظيف التام هو الفصل الأخير في بناء « دولة الرفاه » العتيدة . بل أكثر من ذلك : لقد رأوا فيه إنجازاً « وحد أخيراً بين الاشتراكية - الديمقراطية وبين قضية التوظيف التام ودولة الرفاه » . وبما لا ريب فيه أن هذا مكسب هام لا ينبغي البتة ان نقلل من قيمته . ذلك أنه بقدر ما يمثل وجود جيش احتياطي من العمال الصناعيين عاملاً معزلاً يسمح بالبقاء على الاجور في مستوى منخفض للغاية ويقدم للرأسماليين أنجع سلاح في صراعهم ضد الطبقة العاملة ، نجد أن التوظيف التام يساهم في خلق جيش نشيط للطبقة العاملة وبشكل سلاحاً قوياً في يد هذه الطبقة . لكن النجاح المكتسب ينبغي ألا يخفي عن الانظار وجهه الثاني . إن التوظيف التام ، اذا ما تحقق في مجتمع تقوم دعائمه على الملكية الخاصة وملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج ، يعني توسيع وتعميم العلاقة القائمة على الأجر والاستغلال ، ولا يعني إلغاء هذه العلاقة وهذا الاستغلال .

المساواة - التوزيع العادل - تقليص الفروق بين الطبقات

لكن وحتى اذا ما تمكن المجتمع ، بفضل تدعيم وظائف الدولة وتوسيع حقوق المنظمات العمالية ، من تسوية المشكلات المالية والاقتصادية المعقدة للغاية.

١ - سكولد: « سياسة حزب العمال في التوظيف الاقتصادي التام » .

كاستقرار الأجور وغيرها من المشكلات التي أضرنا اليها آنفاً، فإن هذا لا يكفي.
ان الاشتراكيين - الديموقراطيين يشيرون الى أنه اذا اريد للأجور ان تستقر ،
فليس من الممكن الاقتصار على الأجور المعالية وحدها ، بل ينبغي ايضاً أن
تؤخذ بعين الاعتبار سائر اشكال العائدات كالأرباح ، وأرباح الأسهم ، والفوائد ،
والدخل ، الخ... ذلك لأنه لا يمكن الوثوق بأن العمال سيحددون من مطالبهم ،
اذا ما حقق أرباب العمل ، القابضون وحدهم على زمام حق الملكية ، الأرباح
الطائلة من توسيع الانتاج . إن مطلب تحديد الأجور لصالح المجتمع ينبغي ان
يتوافق بمطلب المساواة والتوزيع العادل وتقليص بله إلغاء الفروق بين الطبقات .
غير أن الحركة نحو المساواة ونحو إلغاء الطبقات ينبغي ان تتم بعدة طرق^(١) ،
لكن عليها ان تسير بشكل خاص في الطريقتين التاليتين :

- دقطة التعليم والتربية .

- التوزيع العادل وإلغاء التفاوت الاقتصادي .

ويقول الاشتراكيون - الديموقراطيون انه اذا كانت الفروق بين الطبقات
تعود اسبابها جزئياً الى فرص التعليم المتفاوتة ، فأكثر شي منطقي هو اللجوء الى
الديموقراطية في هذا الميدان باعتبارها احدى الوسائل التي ستسمح بتحقيق
المساواة سواء أعلى الصعيد الثقافي أم على الصعيد الاقتصادي . ولنع الأكثر ثقافة
من احتلال المراكز القيادية باستمرار ومن تكوين الطبقة العليا في المجتمع ، ولنع
المدارس من ان تكون الحصون التي تدعم الفروق الطبقية ، ينبغي ان يفتح مجال
التعليم لجميع الناس وان تطبق سياسة « نقطة الانطلاق الواحدة » ، وعندئذ
ستخلق امكانيات التعليم المتأثلة ميلاً نحو المساواة الاقتصادية^(٢) .

إن فكرة دقطة التعليم - باعتبارها وسيلة قادرة على تخفيف الفروق
الاجتماعية وبخاصة في بعض البلدان (انكلترا على سبيل المثال) التي يكون فيها
التعليم العالي امتيازاً ، الى حد كبير ، للطبقة الفنية و « النخبة » الاجتماعية -

١ - انظر ي . فيغفروز : « دولة الازدهار » .

٢ - المصدر نفسه .

اقول إن فكرة دقطة التعليم لها أهميتها البالغة على الصعيد الاجتماعي . إن تحليل المنشأ الاجتماعي للطلاب الجامعيين السكندنافيين (رغم ان الفروق الطبقة في البلدان السكندنافية أضال منها في أي بلد آخر) بليغ الدلالة في هذا المجال : فالطبقات العليا (الغنية) تمثل ٨ - ١٠ ٪ من مجموع السكان ، والطبقات المتوسطة تمثل ٥٠ - ٥٥ ٪ ، ونسبة الطلاب الجامعيين المنتمين الى أسر غنية تبلغ ٥٠ - ٦٠ ٪ ، ونسبة اولاد المستخدمين تبلغ ٣٠ - ٤٠ ٪ ، في حين ان نسبة الطلاب المنتمين الى الوسط المالي (تمثل الطبقة العاملة ٤٠ - ٥٠ ٪ من السكان) لا تتجاوز ٧ - ٩ ٪ . إن عدم المساواة هذا يكشف عن تقسيم المجتمع الى طبقات اجتماعية . ولهذا السبب على وجه التحديد يكون التحقيق الكامل لهذه المطالب مشروطاً بإلغاء الفروق الاقتصادية وتقسيم العمل الى طبقات ، و « بالنضال الهادف إلى إقامة علاقة متائلة بين جميع المواطنين تجاه وسائل الانتاج ، وتجاه الثروات الاجتماعية .

إن عدداً كبيراً من النظريين الاشتراكيين - الديموقراطيين ، المدركين الارتباط العضوي بين المساواة في التعليم والمساواة الاقتصادية ، يطالبون أيضاً بالسير في طريق آخر يؤدي الى المساواة : طريق التوزيع العادل للدخل القومي وحذف الفروق الاقتصادية بين المواطنين . إن الاشتراكيين - الديموقراطيين يركزون اهتمامهم قبل كل شيء على التوزيع العادل للقائم على إلغاء الفروق الكبيرة بين الدخول ، لا على تحقيق المساواة في الدخول . انهم يرون ان الدخول ، وإن كانت مشروطة بالسوق ، إلا ان من الواجب إخضاعها لرقابة الدولة التي تفرض الضريبة على الفئات الميسورة من المواطنين فتنتقل جزءاً من عائداتهم الى الفئات الاضعف اقتصادياً (بواسطة المآوي والخدمات الاجتماعية الخ ...) . وغالباً ما يضرب مثال الدانمرك لإثبات ان هذا الطريق يؤدي الى نتائج مرموقة . فبفضل توزيع ٦٠٠ مليون كورون في هذا البلد عام ١٩٤٣ ، أخذت على شكل ضرائب من الطبقات الغنية ، ووزعت على الطبقات الاضعف اقتصادياً ، تحقق ٢٠ ٪ من المساواة التامة المرجوة في الدخول (والوضع مماثل في

بيد ان المعطيات الأخيرة النسبية (على سبيل المثال) عن وضع دافعي الضرائب في النرويج (وهو بلد يشبه كثيراً الدانمرك من حيث البنية الطبقية) تدل على أن ٦٠٨٠٠٠ شخص ، من أصل العدد الكلي لدافعي الضرائب الذي بلغ ٨٣٢٠٠٠ في عام ١٩٥٧ ، لم تقطع الضريبة من دخولهم (باعتبار ان هذه الدخول كانت أقل من ١٦٠٠٠ كورون) ، في حين ان عدد المواطنين الذين لم تقطع الضرائب من دخولهم كان ٥٦٦٠٠٠ شخص عام ١٩٥٦ . وفي الوقت نفسه زاد عدد المليونيرين ٥٦٠ مليونيراً . والحال انه بالرغم من الضرائب التصاعدية (التي لا تقل ارتفاعاً عن الدانمرك) ، توافق تراكم الثروات الجديدة بانخفاض مقابل في الدخول (وهذا حتى في البلدان التي تتضاءل فيها الفروق الطبقية بما لا يقاس عن البلدان الأخرى) . وواضح انه بالرغم من التصحيح الذي تمارسه القوى الديمقراطية في المجتمع على الاتجاه نحو التوزيع غير العادل ، فإن هذه القوى عاجزة عن القضاء على عدم التساوي هذا بمجرد اللجوء الى مناهج اعادة التوزيع . ذلك ه أن كل توزيع لوسائل الاستهلاك ليس الا نتيجة لتوزيع شروط الانتاج نفسها^(١) . وشروط الانتاج المادية، في مجتمع توجد فيه الملكية الخاصة ، ليست موزعة بصورة متساوية .

وعلى كل ، فإن عدداً من الاشتراكيين - الديمقراطيون يدركون ان الهدف الذي ينشدونه لا يمكن ان يصلوا اليه بهذه الوسائل . انهم يشيرون الى أن الضرائب التصاعدية تحذف بعض الانعكاسات الضارة للتوزيع ، لكنها لا تمس مصدر اللامساواة. ومن هنا كانت ضرورة اقتلاع عدم المساواة من جذورها. والحال ان عدم المساواة هذه مشروطة بعاملين اثنين . فهناك أولاً جزء كبير من الثروات القومية متمركزة في أيدي جزء صغير من السكان . ففي انكلترا على سبيل المثال يملك ١٪ من السكان ٥٠٪ من الثروات القومية ، وتتراوح الدخول

١ - ماركس - انجلز : « مؤلفات مختارة » . المجلد الثاني - ص ١٦ .

بين ٥٠ جنيهاً الى مليون جنيه في العام^(١) .
ان ملكية وسائل الانتاج تشكل حتماً أهم مصدر للثروات . وبفضل
التوظيف التام ، يزداد حجم الانتاج الصناعي ويحقق أرباحاً متعاظمة باستمرار .
وزيادة الارباح تؤدي الى زيادة ارباح المساهمين والى زيادة قيمة الأسهم في الوقت
نفسه . وهكذا زادت القيمة التجارية للأسهم في انكلترا ١٥٠٪ عما كانت عليه
عام ١٩٣٨ . وتتدفق الارباح على المساهمين من جهتين : زيادة ارباح المساهمين
وارتفاع قيمة الأسهم . والوسيلة الوحيدة الناجمة التي تسمح بالتخلص من تركة
الماضي الثقيلة هذه هي الوسيلة التي تجتثها من جذورها ، اي التي تحول الملكية
الخاصة الى ملكية اجتماعية . لكن انما حول هذه النقطة الحاسمة تبرز اكبر
المعارك واطول المناقشات في صفوف الاشتراكيين - الديموقراطيين .

الملكية ورقابة وسائل الانتاج

إن المسألة التي كانت دوماً الشاغل الأول للنظرية والتطبيق الاشتراكيين
هي مسألة معرفة كيفية تحرير القوى الاقتصادية من الرقابة اللامرئية واللاشخصية
لآلية السوق (« اليد اللامرئية » على حسب تعبير سميث) ، لإخضاعها لرقابة
المجتمع المنظورة . وحل هذه المسألة يكن في تشريك وسائل الانتاج ، وفي
خلق الملكية الاجتماعية . وبفضل التطبيق التاريخي ، اصبحت الفرضيات العلمية
حقائق تمكن البرهنة على صحتها . لكن هذه المسألة الاساسية من مسائل
التحويل الاشتراكي هي التي تثير اليوم ، اكثر من الماضي على ما يخيل البنا ،
صراعاً عنيفاً في قلب الحركة الاشتراكية - الديموقراطية . فالآراء حولها
متعارضة ، والاستنتاجات متناقضة في غالب الاحيان ، والمفاهيم متعددة
ومتقلبة ، والحدود بين بعضها البعض غائمة للغاية .

اننا نصادف اولاً مفاهيم تشترك في انها تؤكد بشكل قاطع بأن المال لا
يمكن ان يتمتعوا تماماً بثمار عملهم وبالتوزيع العادل لهذه الثمار إلا على أساس

١ - روي جنكز : « متابعة التقدم » - ص ٧ .

الملكية المشتركة لوسائل الانتاج . فهي تربط إذن بشكل منهجي التحويل الاشتراكي بتشريك وسائل الانتاج^(١) . وسنكتفي بالاستشهاد بمثل واحد : فائناء انعقاد المؤتمر السنوي لحزب العمال البريطاني عام ١٩٥٥ ، قدمت فئة من اعضاء الحزب قراراً يطالب بوضع برنامج يحدد بشكل نهائي الفروق بين الرأسمالية الرأهنة وبين النظام الاشتراكي ، وطلبت تأمين المصارف ونظام القروض وأهم الفروع الصناعية ، وكل ذلك بدون تعويض .

غير ان المطالبة بخلق الملكية العامة لا تعني تقديم جواب على السؤال الرئيسي ، السؤال المتعلق بمعرفة المضمون الواقعي لمفهوم الملكية العامة . ان المفاهيم حول هذا الموضوع متباينة . فمن جهة أولى يلحون على ضرورة اقامة بعض أشكال المساهمة الديموقراطية من جانب الطبقة العاملة في تسيير الملكية ، ويدافعون من جهة أخرى عن ملكية الدولة المطلقة .

هناك من جهة أولى مجموعة كاملة من البرامج والبيانات والدراسات النظرية ، الخ ... تعبر عن آراء يلاحظ معظمها أن مجموع الصناعة يجب أن يكون خاضعاً لإشراف الذين يعملون في هذه الصناعة وأن هذه الصناعة يجب أن تنظم بشكل يضمن المساهمة العمالية في التسيير وذلك على جميع المستويات^(٢) . ويقولون من الجهة الأخرى انه لا بد من فصل فكرة الملكية العامة عن فكرة المركزية البيروقراطية ، وإنه من الضروري بشكل خاص ان تتطور الى أعلى مستوى ممكن مسؤولية العمال^(٣) . وهكذا ينسبون الى التأميمات قيمة تدبير اشتراكي ، ويعطون الملكية العامة المضمون الديموقراطي القائم على التسيير العمالي .

غير أننا شهدنا ، وبخاصة حوالي عام ١٩٣٠ ، تكون مفاهيم متباينة في هذا الاتجاه بصدد صفة الملكية العامة ، مفاهيم ترجع التأميمات اكثر فأكثر الى تدبير

١ - انظر على سبيل المثال برنامج الحزب الاشتراكي النرويجي ، وميثاق حزب العمال ،

الخ ...

٢ - مانشر غارديان - ١١ تشرين الاول ١٩٥٥ .

٣ - روي جنكز - « متابعة التقدم » - ص ١٠ .

يتعلق بتكنولوجيا الانتاج ، دون ان ترى فيه فعلاً ينبغي أن يؤدي الى تعديلات جوهرية في علاقات الانتاج ، وبكلمة واحدة الى الديمقراطية الاقتصادية . «إن الزعماء الحاليين للبلدان السكندنافية سيترددون حتماً في تدشين رقابة عمالية مباشرة على المشاريع الخاصة ، لأنهم يعتبرون ان تدابير تتخذها حكومة مركزية تسمح بسهولة أكبر بتحقيق الدرجة المطلوبة من النفوذ والتأثير (الحرية ودولة الرفاه - ص ١٤٣) ، هذا ما يصرح به بعض قادة الحزب الاشتراكي - الديمقراطي في البلدان السكندنافية . وهكذا ، وبينما نجد تأثير المنتجين قد قصر على الوظائف الاستشارية ، نرى ان الجهود النظرية والعملية الرئيسية لهذه الفئة من الاشتراكيين - الديمقراطيين تميل الى الإغلاء من شأن دور الدولة والى توطيد احتكارها . ولقد عرفت هذه الأفكار ازدهاراً عظيماً تحت تأثير نظرية رأسمالية الدولة التي اطلقها كينز . يقول المفكر الهالي روي جنكنز : « إن تحليل كينز وعلاجه قد زودا حزب العمال ببرنامج متين لتحسين الأوضاع على مدى قصير ، وساعدها على انتزاع نفسه من أفكاره الكثيبة التي كانت تهيم عليه منذ عام ١٩٣١^(١) » . وقد وصف ج. ه. كول هذه المفاهيم بأنها ميول تخلط بين تدخل الدولة الاقتصادي وبين الاشتراكية .

غير أنه من المناسب ان نذكر هنا انه بالرغم من الضرورة الملحة لإقامة الملكية العامة التي تتادي بها هذه الفئة من النظرين ، فإن الملكية الخاصة ايضاً مكانها في مشاريعهم القادمة . وهذا كله بالتوازي مع وجود ملكية الدولة ومساهمة العمال في التسيير : « نحن نؤمن بأن تطوير المجالس العمالية يشكل خطوة الى الامام في الاتجاه السليم ، لكن الى أي حد نستطيع ان نقضي دون ان نصطدم بحقوق الملاك الفرديين ؟ انه لمن البديهي أن مساهمة العمال ينبغي أن تحد إما بمصالح الملاك الفرديين وإما بمصالح الدولة^(٢) » . وسنكتفي هنا بملاحظة السمة المشتركة لهذه المجموعة من المفاهيم : ألا وهي إنشاء قطاع واسع من الملكية العامة

١ - المصدر نفسه - ص ٦٥ .

٢ - كوج يوروك : « مشكلات الديمقراطية » .

يسيطر على حياة البلاد الاقتصادية ، ويعطيها طابعها ، ويقدم أساساً للتطور نحو مجتمع اشتراكي .

أما ما يميز المجموعة التالية فهو الاتجاه الى تعليق قيمة نسبية على العلاقة البدئية المتعلقة بتشريك وسائل الانتاج ، والى ألا ترى في هذه العلاقة البدئية إلا تدابير اجرائية تتخذ حسب الظرف . وهذا المفهوم يؤدي أحياناً حتى الى التشكيك إن لم نقل نفي القيمة الخلاقة . ودلالة الملكية العامة باعتبارها عاملاً من عوامل التحويل الاجتماعي . « إن الاسطورة التي تزعم ان الطريق نحو حياة أفضل معبد بعلاجات عالمية جاهزة ، الاسطورة التي تعاملناها ونحن في أحضان اجدادنا ، قد فقدت حظوتها نهائياً . ولقد كانت الملكية الاجتماعية أحد هذه العلاجات العالمية ، بل واحداً من أهمها ، واذا لم تعد الآن دواء عالمياً ، فما هو دورها إذن ؟ » .

إن هذه المفاهيم مهما كانت متباينة ، يمكن ان ترجع كلها الى قاسم مشترك ، الى موقف يدعي بأن الوسائل التي يستخدمها الاشتراكيون – الديموقراطيون قد أصبحت بالية ، وان الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق بطرائق تقوم على الضرائب التصاعديّة وميزانيات الدولة والتأميم . ويقترح بعض الاشتراكيين – الديموقراطيين ، أثناء مجثمهم عن أدوات جديدة ، وسائل متباينة للغاية تبدأ من فكرة خلق مشاريع اقتصادية تعود ملكيتها الى الدولة وحدها ، وتتم بفكرة الملكية المشتركة والملكية المساهمة في الصناعة الخاصة الراهنة ، لتنتهي بتمجيد الاقتصاد المختلط والملكية الخاصة .

وهم يستشهدون ، ليدعوا وجهة النظر الاخيرة ، بأن التأميمات لم تحرر الطبقة العاملة من وضعها كطبقة مأجورة ، وبأنها لم تنقص ثروة الرأسماليين ، وبأنها لم تحطم القوة السياسية للاحتكارات . بل على العكس ، فقد قدّم احتكار الدولة نتيجة لذلك . وهذا على وجه التحديد ما يدفع بأنصار وجهة النظر هذه

الى الاستنتاج بأن الملكية الخاصة ينبغي ان تدعم وتطور بدلاً من ان تُلغى^(١) . فهي ليست مجرد ذاتها شيئاً سيئاً ، ذلك لأنها تمثل شرطاً من شروط الحرية وسداً منيعاً في وجه الاستبداد ، وإن كان البعض يسيء استعمالها . وعلى هذا ليست الملكية بالشر الضروري ، المهدد دوماً ، والذي يقبل به الانسان لدواعي الانتهازية السياسية . بل على العكس ، إن لها وظائفها المشروعة التي لا غنى عنها ، وهي تمثل احد المكتسبات الاساسية للاقتصاد المختلط^(٢) . والمشكلة إنما هي ايجاد نظام مالي يمارس في آن واحد الوظيفة المزدوجة التالية : تفسخ الاحتكارات الكبيرة ، وتحقيق توزيع واسع للملكية^(٣) . ذلك انه لا ينبغي ، كما يرى ليويس ، ان تُلغى الملكية الخاصة ، بل ان تشتت وتوزع . ومن الواضح ان هذه الافكار لا تتجاوز آفاق الاقتصاد المختلط ، وانها تهبط بالديموقراطية الاشتراكية الى مستوى ديموقراطية صغار الملاكين البورجوازية . فكأن روح الماضي ما تزال تؤثر على التأملات المعاصرة .

لكن من المناسب ان نذكر بأن رد الفعل الذي اثاره اقتراح هذه « الوسائل الجديدة » في صفوف اليساريين من اعضاء حزب العمال كان عاصفاً وقوياً للغاية ، ولقد اكدوا على ان الملكية الخاصة هي أكبر عقبة في وجه تصفية عدم المساواة وفي وجه التوزيع العادل ، وأن الحل الوحيد الحاسم هو تحويل ملكيات الكبيرة الخاصة الى ملكيات عامة ، لكن بشكل تكون معه التأميمات متناسبة مع الديموقراطية الصناعية^(٤) .

وأخيراً فإننا مضطرون حتماً الى طرح السؤال التالي : ما هي العوامل التي تشترط وجود هذا القدر الكبير من النظريات المختلفة بصدد الملكية العامة ، واين ينبغي ان نبعث عن مصدر المفاهيم التي تنكر كل دور خلاق على الملكية

١ - أ . ليويس : « الملقق الاشتراكي » - حزيران ١٩٥٥ - ص ١٧٣ .

٢ - « اشتراكية القرن العشرين » - ص ١٤٩ .

٣ - أ . ليويس « الملقق الاشتراكي » - ص ١٧٣ .

٤ - « المساواة مع النوعية » - « الملقق الاشتراكي » - تموز ١٩٥٥ - ص ١٩٨ -

الاجتماعية ؟ إننا لا نستطيع هنا بالطبع ان ندرس إلا البعض منها ، وبشكل موجز للغاية .

إن أول ما يلفت النظر هي الاسباب العملية ذات الطابع السياسي. وبالفعل ان الاشتراكية - الديمقراطية تميل الى البقاء ضمن الحدود التي حددتها لنفسها مسبقاً كحركة . وهذا يعني انها تهدف بالدرجة الأولى الى الاستيلاء على السلطة السياسية بالطرق البرلمانية ، وبدون ان تشن هجوماً جذرياً على أسس المجتمع بالذات . ولما كان جزء كبير من السكان مؤلفاً من الطبقات المتوسطة ، أي من رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة ، فمن الواضح ان دعم هذه الطبقات شرط لازم للوصول الى هذا الهدف . ولهذا تقترح الاحزاب الاشتراكية-الديمقراطية على نفسها مهمة تاريخية ان تجتذب اليها الطبقات المتوسطة ، وهي تعتقد انها تستطيع تحقيق هذه المهمة عن طريق ضمان الملكية الخاصة . وهكذا ولما كانت هذه الاحزاب متوزعة بين الطبقة العاملة نقطة ارتكازها التقليدية ، وبين الطبقات المتوسطة حليفاتها الجديدة ، فهي غالباً ما تجد الحل في التسوية التالية : المساهمة العالية في اتخاذ القرارات والتأميمات ، وهذا من خلال اطار الملكية الخاصة .

بيد ان بعض الوقائع الجديدة في تطور العلاقات الاقتصادية وبعض التعديلات التي طرأت على بنية النظام الاجتماعي القديم ، تثير مناقشات عقائدية وتولد مفاهيم متباينة عن طرق التطور القادمة .

إن التأميمات التي تمت في البلدان السكندنافية قد حققت نتائج ايجابية كثيرة ، وبخاصة فيما يتعلق بالانتاج والانتاجية . لكنها لم تؤد الى أي تغيير جوهري في العلاقات الداخلية وفي وضع العامل الذي ظل مأجوراً . ان هذه التأميمات ، التي تمت بواسطة اصلاحات جزئية ، قد تركت في المراكز القيادية الكثيرين من الملاك السابقين ، وهذا ما عزز القناعة النفسية بأن التأميمات ليس لها أي معنى اذا لم تستبدل الانضباط الرأسمالي بطوعية مساهمة العمال في مسؤوليات



المشروع^(١) . إن تكوين قوة اجتماعية جديدة ، اعني بها بيروقراطية الدولة والبيروقراطية الاقتصادية ، لم تخضع لرقابة فعالة ، قد خفف من الحماسة للتأميم . لقد خلط الناس ، طوال سنوات ، بين شكل محدد من التأميم ، وبخاصة التأميم الذي تقوم به الدولة ، وبين الملكية الاجتماعية والاشتراكية . وحين ظهرت على ضوء التطبيق الاجتماعي بعض عيوب هذا النظام ، وتبين ان هذا الشكل البدائي من التشريك لا يسمح بتسيير وسائل الانتاج تسييراً ديمقراطياً ، سببت خيبة الأمل هذه ، في بعض الاوساط الاشتراكية - الديمقراطية ، فقدان الايمان بقيمه التشريك بشكل عام . ولقد بحث بعض الاشتراكيين - الديمقراطيين ، من خلال تشاؤمهم المبرر امام احتكار الدولة ، عن ملجأ في التمجيد الليبرالي لديموقراطية الملاك الصغار .

والحال ان التأميم ليس الشكل الوحيد للتشريك ، بل ليس هو بمعادل الاشتراكية . انه شكل بدائي ومتخلف من اشكال التشريك . ولهذا ينبغي تحقيق التحويل الاشتراكي للمجتمع عن طريق نفي الملكية الرأسمالية الخاصة ، لكنه نفي على أساس أعلى ، لا على أساس رأسمالية الدولة . نفي ينبغي ان يتم عن طريق اقامة اشكال من التسيير الديمقراطي للملكية الاجتماعية تسمح لعامل هذا التحويل ، أي للطبقة العاملة بأن تساهم مباشرة في هذه العملية .

وعلاوة على ذلك ، فإن الطبقة العاملة والاحزاب الاشتراكية - الديمقراطية قد حققت ، في انكلترا والبلدان السكندنافية بشكل خاص ، على أساس هذه السياسة في تحويل المجتمع من الداخل دون هجوم على اسسه ، حققت تحسينات هامة للغاية ، كالتوظيف التام ، وزيادة الأجور الفعلية ، وانقاص ساعات العمل ، والضمان الاجتماعي ، الخ ... تحسينات عدلت مظهر الرأسمالية بشكل ملموس . وحين اوشكت معظم هذه الأهداف المحدودة ان تتحقق كلها في «دولة الرفاه» ، آنذاك وجد الاشتراكيون - الديمقراطيون انفسهم مترددين امام المستقبل . فبينما نجد عدداً من الاشتراكيين - الديمقراطيين يعلن ان «دولة الازدهار»

١ - ج. هـ. كول : « الوضع الراهن لحزب العمال البريطاني » .

هي المثل الاعلى الاشتراكي ، والهدف المشترك لاشتراكي جميع البلدان ، نرى غيرهم يؤكد ان تحقيق برنامج الاصلاحات سيستهلك إن قليلاً أو كثيراً امكانيات « اصلاح الرأسمالية دون ان يتصدى لها وجهاً لوجه ، ودون ان يهدم أسسها^(١) . وبالفعل ، إن التحويل التدريجي والتطوري للمجتمع سيتطلب في المستقبل تدخلاً مباشراً أكثر فأكثر ضد أساس المجتمع الرأسمالي بالذات . ويبدو ان جو الفوران الذي يخيم اليوم على حزب العمال البريطاني يثبت صحة هذه الملاحظة .

لقد قطعت الرأسمالية ، أثناء تطورها الاقتصادي ، شوطاً بعيداً في تحويل المشاريع الصغيرة الى شركات مساهمة ضخمة (إن ٥١٢ شركة من أضخم الشركات المساهمة الانكليزية التي يبلغ تعدادها ٢٩٠,٠٠٠ شركة تحقق اليوم ٥٠٪ من مجموع الأرباح^(٢)) . وفي الدانرك يحتكر ٥,٠٪ من الشركات المساهمة تسيير ٢٨٪ من مجموع الرأسمال ، في حين أن ٥٥٪ من هذه الشركات تدير ٤٥٪ فقط من مجموع الرأسمال^(٣) .

وانسجاماً مع هذا كله ، تمعدل وضع المالك الفردي الذي تحول من منظم للانتاج الى شخصية طفيلية والذي نقل جميع وظائفه ، باستثناء وظيفة الملكية ، الى موظفين مأجورين ، الى طبقة التكنيكيين . إن الرأسمالي ما عاد يوجه الانتاج ولا يوظف رأسماله ، ولا يحازف . إنه لا يفعل شيئاً سوى أن يستأثر ، عن طريق ما تحققة اسهمه من أرباح ، بثروة متعاظمة باستمرار يخلقها الانتاج^(٤) . أما الانتاج نفسه ، فيديره بيروقراطيون مأجورون وإداريون ، وهذا إما بتكليف خاص من الرأسمالي ، او بتكليف عام من الدولة . وهكذا يصبح من الواضح ان الوقت قد حان أولاً لإقصاء هذه الفئة الطفيلية وللاعتراف لقوى

١ - ج. هـ. كول .

٢ - « الصناعة والمجتمع » - ص ١٣ .

٣ - « الدانرك » - ص ٢٠٦ .

٤ - ان ٣٪ من سكان انكلترا يربحون ، لمجرد ملكيتهم للأسهم ٥٠٪ من زيادة قيمة الرأسمال الاساسي .

الانتاج بصفة اجتماعية ، صفة أخذت تكتسبها موضوعياً أكثر فأكثر . ويصبح من الواضح ثانياً ان تغيير الملاكين على هذا النحو لن يسبب أي خلل في الانتاج . بيد أن التعرض لهذه القوى سيعني اتخاذ القرار الحاسم والجريء ، و « عبور النهر » بدون ضجة^(١) . سيعني انتقالاً « هادئاً » و « بلا عنف » ، وإن كان هذا لا يعني انه لن يكون انتقالاً فعلياً ، ولن يكون من المدهش ان يبقى جزء من القوى الذاتية على الضفة الأخرى ، أو ألا يعبر النهر إلا تحت ضغط القوى الأكثر جذرية . وإننا لنفهم في مثل هذه الحال ان تحدث اختلافات في المفاهيم تبدأ ، كما رأينا ، من تمجيد الملكية الخاصة لتنتهي بالدفاع القوي عن المسامحة العمالية في تسيير الملكية العامة .

* * *

إن مختلف تيارات الاشتراكية – الديمقراطية ، رغم ما فيها من فروق عديدة ، تسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية . فهناك أولاً الاتجاه الذي يمجّد الملكية الخاصة والذي يعتبر ان الملكية المختلطة صفة أساسية من صفات الاشتراكية . وهناك ثانياً الاتجاه الذي يخلط بين الاشتراكية وبين فرع من رأسمالية الدولة ، اعني به « دولة الرفاه » . وهناك أخيراً الاتجاه الذي يريد ان يتجاوز احتكار الدولة عن طريق إقامة اشكال ديمقراطية في التسيير العمالي المباشر . ومن المسموح لنا ان نعتقد ان هذه الاختلافات تعبر في الواقع عن التطورات التي تطرأ على أساس المجتمع بالذات في هذه البلدان .

إن الاقتصاد المختلط هو احدى مميزات النظام الاجتماعي في البلدان التي تكون فيها القوى الاشتراكية – الديمقراطية نشيطة . انه اقتصاد يتحكم فيه نوعان من القوانين : من جهة أولى قوانين النظام الرأسمالي القديمة ، مثل قانون المعدل

١ - اننا نرى انه سيكون هناك حتماً فرق معين بين التأميمات التي تمت وبين التأميمات التي ستتم في المستقبل . فقد كان للتأميمات الاولى ، التي تمت في البلدان السكندنافية وفي انكلترا ، طابع تدابير رأسمالية الدولة ، وبصورة غير مباشرة فقط طابع التدابير الاشتراكية ، في حين ان التأميمات المستقبلية سيكون لها طابع اشتراكي مباشر أكثر .

الوسطى للربح ، ومن الجهة الأخرى قوانين جديدة تنشأ عن الدور الاقتصادي للدولة التي وجد بفضل تدخلها قطاع من الملكية العامة ، ووضعت مقولات عديدة تحت رقابة القوى الاجتماعية القادرة ، الى حد ما ، على تنظيم نشاطها برعي . وإنما على هذا الأساس يدور الصراع بين البورجوازية وهي الطبقة المنحطة والمتجاوزة تاريخياً والتي ترى في تدخل الدولة شراً ضرورياً ، شراً تقبل به لأنها لا تستطيع ان تفعل غير ذلك ، وبين الطبقة العاملة الصاعدة التي تصبو الى تشريك الملكية الخاصة مع معارضتها احتكار الدولة في الوقت نفسه . وإنما عند نقطة التقاطع هذه تظهر الدولة التي تستفيد من بعض نقاط الضعف لدى الطبقتين ، والتي تميل الى أن تنزل نفسها منزلة الموجه المستقل للتطور الاجتماعي .

بيد أن التطور الاجتماعي يتم في اتجاه محدد ، عبر معارك من المصالح المتنازعة ، « إن السير الموضوعي للتطور يتم بشكل لا يمكن التقدم معه ، اذا ما انطلق من الاحتكار دون ان يضي نحو الاشتراكية ^(١) » . وبالفعل إن رأسمالية الدولة تصور نفسها على انها ظاهرة الانتقال من النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي . لكن هذا الانتقال ، البعيد عن ان يسير في خط مستقيم واوتوماتيكي ، لا يتم إلا من خلال صراع مستمر بين القوى الاجتماعية .

إن هذه التناقضات الاقتصادية والاجتماعية تتجلى في مختلف التيارات السياسية في قلب الحركة الاشتراكية - الديمقراطية التي تعكس ، كمرآة مشوهة ، هذه التأثيرات المختلفة ، والتي تتقدم مدفوعة بتطور قوى المجتمع الاقتصادية . لكن الاشتراكية - الديمقراطية ، رغم انها التعبير السياسي عن الاقتصاد المختلط ، ليست مجرد انعكاس ميكانيكي . فالحركة الاشتراكية - الديمقراطية ، وعلى الأقل أحزاب البلدان السكندنافية وانكلترا التي كان هدفنا هنا ان ندرس سياستها ، تستطيع ان تلعب ، عبر الصراع المستمر في صفوفها ، ومن خلال انتهاكها للعديد من المعتقدات التي تبنتها ووقعها تحت ضغط المطالب الجزرية للطبقة العاملة ، أقول تستطيع ان تلعب دوراً فعالاً في الإسراع بهذا التطور .

وبقدر ما تكون قادرة على فهم الحركة الموضوعية للقوى الاقتصادية ، سيوجه فكرها هذه التطورات بدلاً من أن يلتهث خلفها . وهي ستسهم إيجابياً ، من هذه الزاوية ، في « نضال الاشتراكية ضد الربح اللامحدود » ، هذا النضال الذي ستقتصر فيه الاشتراكية ساعة فساعة ويوماً فيوماً ، على حد تعبير اللورد كينز ، هذا الرجل الذي وقف كل طاقات فكره على تدعيم رأسمالية الدولة وإطالة أمد حياتها ، لكن الذي قاده ضميره العلمي كمراقب لسير التطور الموضوعي إلى الاعتراف بحكم التاريخ .

فهرست

صفحة	
٥	الاشتراكية والدولة جورج طرابيشي
١٩	دور العنف في التاريخ رادوسلاف راتكوفيتش
	ملاحظات حول بعض مشكلات
٤٧	الفكر الاشتراكي المعاصر ميلانتي بوبوفيتش
٩١	الديموقراطية في المجتمع المعاصر نايدان باشيتش
١٢٩	مشكلات الدولة الحديثة ميلانتي بوبوفيتش - رادومير
	لو كيتش - رودي سوبيك -
	نايدان باشيتش - فلاديمير
	ميلانوفيتش
	النظريات الاقتصادية لدى
١٨٣	الاحزاب الاشتراكية - الديموقراطية ميروسلاف بتشوليتش
٢٠٧	فهرست

يلاحظ القارئ المتابع لمسيرة « دار الطليعة » التنويرية في سبيل توعية « المواطن العربي » على التيارات
 الرئيسية التي تسيطر المجتمع المعاصر؛ يلاحظ القارئ تقديمها مؤلفات تعريفي واقع المجتمع الرأسمالي ، وتطرح
 القاعدة النظرية - إذا كان يمكن تسمية ذلك قاعدة نظرية - لما تدير عليه الأمور في المجتمع الرأسمالي .
 كما يلاحظ تقديمها ، بعد ذلك ، لطائفة من ألوان تفكير اليسار المستنير بالماركسية ، ولطائفة من تفكير
 الماركسية نفسها ، عبر التاريخ ، وفي الحقل التطبيقي الأوسع لها ، وهو الدولة السوفياتية .
 ودار الطليعة إذ قدمت « الماركسية في عصرنا » وتقدم كتاب « الاشتراكية والدولة » هذا ، مع
 « نتائج وترقيات ، والثورة الدائمة » لثروتسكي ، إنما تهدف لبيان التناقضات التي تثيرها النظرية الشيوعية
 وتطبيقها ، ليكون للقارئ العربي من كل ذلك اطلاع على كامل ملامح الصورة ، فيتمكن من استيعابها
 والحكم عليها بوثوق .
 كتب دار الطليعة انتخبت لتتبع لك الوطني الراشح اقدمك ، فافرحوا !

منشورات دار الطليعة - بيروت